

مفالات وآراء



د. مهدي عبد الفتاح النصور

مقالات وآراء

الدكتور

مهند عبد الفتاح النصور

٢٠٢٦

(أفكار الكتاب وحقوق الملكية الفكرية تتحمل مسئوليتها المؤلف وحده)

الطبعة: الأولى

كتاب : مقالات وآراء

تأليف : د. مهند النصور

تصنيف الكتاب : مقالات وآراء

المقاس: 14-20

رقم الإيداع: 2025/ 0000

الترقيم الدولى

978-977-982-000-0

التجمع العربي

للنشر والتوزيع



مدير الإنتاج

مونتاژ SH

التجهيز الفني / حسن عبد الحليم

التجمع العربي للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية

القاهرة : السيدة زينب ١٢ شارع مقامي خلف السيدة زينب مباشرة

القاهرة : ١٤ - ٤٧ أبو سريع البيومي بجوار مستشفى الوزان - البساتين

الجيزة : ٢٨ ش ١٠ - الطوابق - فيصل

سوهاج - المراغة - نجع ابو عوض

العراق : كربلاء - الهندية امام قائم مقام - مكتبة الحمداني

فاكس : ٠٢٢٥١٨٧٩٢٤ - واتساب : ٠٠٢٠١٠٦٣٢٤٠٥٩٧

اتصال وواتساب : ٠٠٢٠١٠٦٣٢٤٠٥٩٧

واتساب: ٠٠٢٠١١٥٠٥٨٨٠٥٣

بريد الكتروني eltgmoa3@gmail.com

موقع الكتروني <https://www.eltgmo3s.com>

الحقوق محفوظة للمؤلف



إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى كل نفسٍ مُتَقَدِّةٍ بالإصرار ومُؤَمِّنةٍ
بفلسفة الاستمرارية.

إلى كل من يواصلون الطريق في صمت، ويرفضون
التوقف عند عتبات الإحباط، مدركين أن الاستمرار هو
سِرُّ الحياة وجوهر الصمود.

وإلى كل من يؤمنون بأن الكلمة الحرة المُفَعِّمة بالصدق،
والعمل المهني المتجرد، هما بذرة التغيير الحقيقي
والوحيدة القادرة على إنماء الوعي الجمعي.

الدكتور

مهنا عبد الفتاح النسر

عمان، ٢٠٢٦



الفهرس

- الإهداء..... ٣
- مقدمة الكتاب مقالات وآراء عبر الزمن ٩
- القسم الأول : مدونتي ١٢
- الباب الأول: في معنى الإنسان..... ١٣
- حين يُختزل الدين في الطقوس: دعوة إلى إحياء جوهر الإيمان:..... ١٣
- لماذا يختلف الإسلام في الدول العربية عنه في الدول غير العربية؟ ١٦
- الإلحاد في العالم العربي: من الظاهرة الصامتة إلى التحول الاجتماعي: ١٩
- قبر للرحيل... وشيء من الكرامة الأخيرة:..... ٢٢
- في أعماق كل منا، ثلاث قوى: ٢٤
- الباب الثاني: أمتنا العربية ٢٦
- حين لا تكفي الغضبة:..... ٢٧
- في حضرة الموت... نحمل الحياة:..... ٢٩
- مرايا الأوطان المتعبة:..... ٣٢
- الأمة العربية... بين النثر والعاطفة والعلم والتجريد: ٣٥
- تحرير العقل العربي من أسر التراث المغلق:..... ٣٩
- بلاد العرب أوطاني... هذا ما تبقى من الكبرياء: ٤٢
- العراق: من فجر البشرية إلى وهج لا ينطفئ، وإن خبا:..... ٤٥
- من الأردن إلى العرب... غضب بنكهة محبة! ٤٧



- الباب الثالث : تحديات النهضة والإصلاح.....٤٩
- الأزمة البنيوية في العالم العربي:.....٥٠
- السقوط في الفخّ اللامرئي:.....٥٣
- أزمة الهوية والانتماء في الدولة الحديثة:.....٥٦
- تكفير العلماء والمفكرين العرب:.....٥٩
- تأملات في ثقافة البادية:٦٢
- العمل .. بين الإنتاج والحضور:.....٦٥
- الباب الرابع : قضايا مجتمعية.....٦٨
- الضحالة المعرفية بيئة للغواء والكره.....٦٩
- العنف المجتمعي في الجامعات:.....٧١
- التوجيهي في الأردن... موسم الطوارئ الوطني!.....٧٣
- مواسم التعديل الوزاري:.....٧٥
- من العادة إلى الوعي في بيوت العزاء:.....٧٨
- ولائم الفرح بين الماضي والحاضر:٨٠
- نحتفي بالعروس... وننسى من ربّتها:.....٨٣
- ائتلاف اللهجات وشتات المبادي ميثاق البيت المفقود:.....٨٥
- الدخان... صديق قديم:٨٨
- الطعام كمرآة للثقافة: من موائد تونس إلى أعراس عمّان:.....٩١
- في يومهم... نتعلم من الصمت الوقور:.....٩٣
- اليوم العالمي للرجل:٩٦
- أبو صابر... ذاكرة القرية وصبر الأرض:.....٩٧
- الإنهاك بين الجسد والنفس: واقع يعيشه كثيرون في صمت:.....١٠١



- الباب الخامس : الفكر والثقافة.....١٠٤
- أدب السجون: حين يكتب الجرح على جدار الصمت:.....١٠٥
- الرفاهية الزائدة... حين تُغلق النوافذ أمام الروح وتُربّي
- الظلّ لا الأصل:.....١٠٧
- الشاعرة روضة الحاج... شاعرة النيلين وسيدة القصيدة الصادقة:.....١١٠
- دوستويفسكي... حين نطق الألم بالحكمة:.....١١٣
- الرقص... مرآة الشعوب:.....١١٥
- الباب السادس : تأملات وومضات.....١١٩
- يوميات من ليون ... وتنوع التجارب والثقافات:.....١٢٠
- ٢٠٢٥.. عامٌ ثقيل... ومحاولة صادقة للفهم:.....١٢٤
- الحارة التي لا تخون الذاكرة:١٢٧
- العودة إلى البيت... حيث المعنى قبل الطعم:.....١٢٩
- المطر الذي لم يهطل:.....١٣١
- أجواء الشتاء بعد طول انقطاع:.....١٣٢
- القسم الثاني : مقالات منشورة.....١٣٤
- تجليات إفريقية: يوميات نشمي من سهول القارة الإفريقية:.....١٣٥
- دوستويفسكي وتولستوي... النبعان المختلفان للروح الإنسانية:.....١٣٨
- باكستان... القوة الهادئة التي تنبض بالحياة والتجدد:.....١٤٢
- المرأة العربية بين النهوض الحقيقي والانزلاق في التقليد الأعمى:.....١٤٥
- اليمن... بلد العراقة الذي لم تنحني جباله:.....١٤٨
- اليمن.. الجمال الموهجوع ووجدان العرب:١٥١
- اللغة العربية... موسيقى الروح ولسان الهوية:.....١٥٤



- التنوع مصدر قوة: روسيا الاتحادية مثالاً حياً: ١٥٨.....
- عجز عن التنوع... أم خوف من الذات؟ ١٦١.....
- مؤتمر النهوض بالصحة العامة من أجل المستقبل: المؤتمر
الدولي التاسع لجمعية الصحة العامة الأردنية..... ١٦٣
- الدبلوماسية الصحية: ضرورة استراتيجية في عالم متداخل ومتغير:..... ١٦٦
- النهضة الإفريقية الحديثة: هل يشهد العالم ميلاد «نمور إفريقية»؟..... ١٦٩
- التسرب الإشعاعي: بين دروس تشيرنوبل ومخاوف إيران... الصحة
العامة على المحك:..... ١٧٢
- اعلان قرطاج: خطوة اقليمية لترسيخ نهج الصحة الواحدة في
مجال الصحة العامة:..... ١٧٥
- نحن والمرجعيات الثلاث: تساؤلات في العمق الاجتماعي:..... ١٧٨
- الأضحية مسؤولية ومظهر حضاري: بين تعظيم الشعيرة
وصون الصحة والبيئة:..... ١٨١
- الحوار الصحي بين دول الشمال والجنوب: طريق محفوف
بالتحديات والفرص:..... ١٨٣
- التعليم واللغة.. بين اختلاف الفرص وضياع الهوية..... ١٨٦
- العمل.. أكثر من وظيفة:..... ١٨٩
- أهمية الطب البيطري في الصحة والاقتصاد:..... ١٩٢
- بيروت حزينة.. لا تبكي لكنها تنزف:..... ١٩٥
- تعزيز الأمن الصحي في الوطن العربي.. الهيئة العربية
لمكافحة الأمراض والوقاية منها:..... ١٩٧
- المعايدات المعلبة في زمن الرسائل الجاهزة:..... ٢٠٢



- عيد زمان: بهجة الفوضى وحنين التعب الجميل!.....٢٠٣
- الذكاء الاصطناعي والصحة في العالم العربي: بين آفاق
- التكنولوجيا الواعدة وتحديات التطبيق:.....٢٠٧
- المراجع.....٢١١



مقدمة الكتاب

مقالات وآراء عبر الزمن

في زمنٍ تتسارع فيه الإيقاعات العالمية وتتعدد فيه التقاطعات الفكرية والوجودية، يبقى للكلمة الصادقة وزنها الأخلاقي وأثرها العميق في وجدان المتلقي.

إن هذا الكتاب هو أكثر من مجرد تجميع لنصوص وخواطر كُتبت على مدى سنوات؛ إنه سجلٌ لرحلة فكرية وإنسانية خاضها الكاتب في مختبر الحياة والميدان العملي. تتجلى فيه محطات من التأمل النقدي، والبحث المضني، والحنين الجارف إلى الجذور، ليقدّم للقارئ رؤية جامعة. هنا، تتجاوز القضايا الكبرى والمفاهيم الاستراتيجية مع التفاصيل الإنسانية اليومية، وتلتقي هموم الأمة ومحاورها الأساسية مع نبض الفرد، في محاولة لسردٍ يلتقط روح العصر بمهنية دون أن يفقد أصالة الرؤية ودفع التجربة الشخصية.

لقد صيغت هذه المقالات والآراء لتوثيق لحظات من القلق الفكري والأمل المشرق، ومن الانكسار الذي قاد إلى النهوض، ومن النقد الذاتي العميق، وصولاً إلى الحنين إلى الأصول. ستجدون في ثنايا هذه الصفحات مقاربات متنوعة ومنابر فكرية متعددة من نقد العادات الاجتماعية، إلى تحليل الظواهر السياسية المعاصرة، مروراً بتأملات معمقة في قضايا الهوية والدين والتعليم، وانتهاءً بقصص الناس البسطاء وتجليات الحياة اليومية. كل نص في هذا



العمل هو دعوة للحوار المتبصر مع الذات ومع الآخر، وسعي دائم للبحث عن معنى أعمق في عالم متغير بسرعة هائلة.

بالنظر إلى خلفية عملي الطويلة في ميادين الصحة والمجتمع والثقافة، أؤكد أن هذه النصوص ليست مجرد خواطر عابرة أو ردود فعل آنية، بل هي خلاصة حصاد تجربة شخصية من قلب الميدان بين الناس، وداخل المؤسسات الرسمية، وفي فضاءات المبادرات المجتمعية. لقد ترسّخ لديّ مفهوم أن الكلمة ليست مجرد أداة تعبير، بل هي مسؤولية أخلاقية ورسالة مهنية. حاولت أن أكون صادقاً مع نفسي ومع القارئ، وأن أطرح الأسئلة الجوهرية قبل أن أستعجل الإجابات، وأن أحتفي بالتنوع والاختلاف بدلاً من الانغلاق الفكري.

حين أعود بذاكرتي إلى سنوات من العمل والكتابة والتأمل، أجد أن أكثر ما شكّل تجربتي ليس النجاح السريع ولا الإنجاز السهل، بل تلك اللحظات التي بذلت فيها جهداً كبيراً دون أن أرى نتيجة فورية. تعلمت من الحياة، ومن مراقبتي لتجارب الناس، أن الجهد لا يضيع أبداً، حتى لو بدا أحياناً أنه «جهد مهدور».

لقد آمنت دائماً بفلسفة الجهد المهدور الإيجابي وأن النجاح ليس فقط أن تصيب الهدف من أول محاولة، بل أن تواصل المحاولة رغم الفشل، وأن تدرك أن كل جهد، حتى لو لم يؤت ثماره فوراً، هو خطوة في طريق التراكم المعرفي والتغيير المستدام. فكما



في قوانين الطبيعة، كذلك الإنسان: الفشل الوحيد هو التوقف عن المحاولة.

ومن هنا، أتوجه للقارئ بثقة :

«ولو كان لا بدّ من كلمة تلخص هذه الدنيا فستكون بكل بساطة: استمر»

هذه الصفحات هي دعوة حوارية للاستمرار في السعي والمحاولة، رغم الإحباطات والعثرات. هي دعوة لأن نعيد تعريف النجاح، لا كسيرة خالية من الأخطاء، بل كقدرة على النهوض بعد كل سقوط، وعلى التعلم من كل تجربة، وعلى الإيمان الراسخ بأن لكل جهد معنى يتجاوز النتيجة المباشرة.





القسم الأول

مروني



الباب الأول في معنى الإنسان

حين يُختزل الدين في الطقوس : دعوة
إلى إحياء جوهر الإيمان :

تفصل بين مفهوم التدين الطقسي المظهري وبين التدين الأخلاقي الجوهرى مسافة نوعية، لا تُقاس بعدد الشعائر المؤداة، بل بقدرتها على إحداث أثر صادق في السلوك المترجم على أرض الواقع. فالطقوس الدينية، في أصلها، ليست ممارسات شكلية معزولة، بل أدوات تربوية وروحية وُجدت لتشكيل الضمير وتهذيب الفعل، غير أن الإشكال يبدأ حين تتحول هذه الطقوس إلى غاية بذاتها، منفصلة عن مقاصدها الأخلاقية.

في مجتمعاتنا العربية، تبرز المظاهر الخارجية للالتزام الديني كصلوات معلنة، وصيام بارز، ولباس يُشير إلى التقوى، وهي مظاهر مرتبطة بالتدين، غير أن المفارقة تظهر عندما يكون تناقض صارخ مع السلوكيات اليومية التي يطغى عليها أخلاق مثل الكذب



والظلم. وهنا يطرح السؤال الفكري ذاته بصدق مؤلم: هل نمارس تدينًا حقيقيًا شاملًا يعكس جوهر الإيمان، أم طقوسًا مفرغة من مضمونها الأخلاقي؟

الدين، في أعمق تجلياته الفلسفية والأخلاقية، ليس مجرد طقوس جسدية تؤدي، بل هو منظومة قيم متكاملة تُترجم إلى صدق ورحمة وعدل مجتمعي. إن الغاية الكبرى للرسالات السماوية كانت تزكية النفس وتهذيب السلوك الإنساني، بشكل لا ينفصل عن الشعائر. يؤكد القرآن الكريم هذا الجوهر: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» (العنكبوت: ٤٥)، فإذا لم تكن الصلاة رادعًا لصاحبها عن الكذب والغلبة والغش، فإن الخلل يكمن في استيعاب المضمون الروحي، وليس في أداء الشعيرة ذاتها.

وتتعمق هذه الرؤية في التراث المسيحي، حيث يقول السيد المسيح عليه السلام: «ليس كل من يقول لي: يا رب، يا رب، يدخل ملكوت السموات»، في تأكيد على أن الإيمان بالقول أو الممارسة لا يكتمل ما لم يُترجم إلى فعل نقي وسلوك مستقيم.

على الرغم من الارتباط التاريخي العميق بين الدين والأخلاق، إلا أن التجارب الإنسانية أثبت أن هذه العلاقة ليست حصريّة بالضرورة. فهناك نماذج مجتمعية تُصنّف بكونها ذات طابع لاديني أو غير شعائري عالٍ كاليابان والدول الاسكندنافية ومع ذلك، تتفوق في مؤشرات احترام القانون، والصدق، والنزاهة المؤسسية، وكفاءة العمل الجماعي. هذا الاستنتاج لا ينتقص من مكانة



الدين، بل هو تأكيد على أن الأخلاق يمكن أن تستمد جذورها من الضمير الفطري والمسؤولية المدنية والاجتماعية، بمعزل عن الدين بمفهومه الشكلي الضيق.

إن الهدف من هذا الطرح هو إعادة توجيه البوصلة الدينية نحو موقعها الجوهرى كوسيلة فاعلة لبناء الإنسان وتزكيته، فالدين الذي لا يُثمر صدقاً في التعامل، ولا يؤدّ عدلاً في الحكم، ولا يُنتج رحمة في التفاعل الإنساني، هو دينٌ تم اختزاله إلى قشرة سطحية بلا لبّ. إن تفشي آفات كالغيبة والافتراء وتزييف الحقائق ليس أزمة سلوك عابرة، بل دلالة على خلل عميق في الفهم الديني ذاته. ويختصر النبي محمد ﷺ الرسالة كلها بقوله البليغ: «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق». في إشارة واضحة: الغاية ليست العبادة المحضة فحسب، بل بناء إنسان ذي كرامة، مستقيم السلوك، ورحيم في مقاصده.

وفي عالمٍ مثقل بالضجيج والشعارات، لا يبدو الاحتياج الأكبر إلى مزيد من المظاهر الدينية الصوتية، بقدر ما يبدو الحاجة ملحة إلى سلوك يُجسّد القيم التي نُعلن الإيمان بها: أمانة، وثقة، وعدلاً راسخاً في تفاصيل الحياة اليومية.





لماذا يختلف الإسلام في الدول العربية عنه في الدول غير العربية؟

عندما يتأمل المرء خارطة الوجود الإسلامي عالمياً، يرى أن الإسلام بوصفه ديناً متأسلاً في جوهرة العقائدي، إلا أنه كان له تجليات حضارية وثقافية متنوعة.

في الفضاء العربي، شهد الإسلام تماهياً تاريخياً عميقاً مع اللغة العربية، والهوية الجمعية، وبُنى السلطة السياسية. فقد جاء في هذه المنطقة في سياق تشكّل الدولة والمجتمع معاً، الأمر الذي أفضى إلى اندماجه المبكر في مفهوم الدولة المركزية والتشريع العام. هذا المسار التاريخي، على غناه وأهميته، أسهم أحياناً في ترسيخ تصور ضمني يرى في النموذج الثقافي العربي مرجعية شبه حصرية لفهم الدين، بما يوحى، عن غير قصد، أن اكتمال التجربة الإسلامية لا يتحقق إلا ضمن إطار ثقافي بعينه.

أما عند الابتعاد جغرافياً عن هذا المركز، نحو عمق آسيا وأفريقيا، تتبلور صورة مغايرة تماماً. في إندونيسيا مثلاً، لم يكن دخول الإسلام عن الفتوحات، بل جاء على أيدي البحارة والتجار، الذين قدموه بصورة نقية، بسيطة، متماشية مع التقاليد المحلية. لم يُفرض بالقوة، بل قُدّم كنموذج أخلاقي من خلال السلوك الراقى وعدل المعاملة، ونتيجة لذلك، تشكل هناك إسلام ذو طابع



أخلاقي روحاني تحول إلى منظومة قيم مدنية راسخة.

ويتكرر هذا النموذج الإيجابي في ماليزيا، حيث نجح الإسلام في التفاعل الخلاق مع مشروع الدولة الحديثة، محافظاً على ثوابته دون أن يتحول إلى أداة أيديولوجية قسرية. أما في أماكن كهونغ كونغ، تظهر صورة أخرى حيث تمارس أقلية دينها بهدوء تام ومهنية عالية، دون ادعاء أو استعراض، وتقدم نموذجاً أخلاقياً راقياً، تستمد هيئته من صدق الممارسة السلوكية لا من ضجيج الخطاب. أما في القارة الإفريقية، فللإسلام مذاق خاص؛ نرى ديناً امتزج بالحكمة الشعبية، مكوناً نسيجاً فريداً.

لعب عامل اللغة دوراً محورياً في هذا التباين. ففي العالم العربي، ارتبطت قداصة النص القرآني باللغة العربية. في المقابل، في الدول غير العربية، قُدمت الترجمة كجسر للفهم والانتماء لا كتهديد للأصل. وعلى صعيد في كثير من الدول العربية، أصبح الإسلام جزءاً لا يتجزأ من خطاب الشرعية السياسية، مما ربط اللغة الدينية بالتوتر الأيديولوجي. بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحافظ على تدينها الشعبي العميق دون إفراغ الدين من محتواه الأخلاقي لصالح شعارات سياسية عابرة.

ولا يمكن إغفال الحقيقة التاريخية المعرفية؛ فعلى الرغم من أن الإسلام نشأ في جزيرة العرب، إلا أن العلماء والمفكرين من الأصول غير العربية كان محورياً في بناء العلوم وتعميق الفهم المعرفي. لقد حمل الفرس والأتراك والهنود والأمازيغ مشعل العلم



والحكمة، وأسهموا في بناء صرح حضارة إسلامية جامعة ذات بعد أممي.

إن مراجع الفقه والحديث والتفسير تزخر بأسماء غير عربية جعلت من اللغة العربية لغة علم عالمي ومحور معرفي. لقد وسَّع هؤلاء العلماء من آفاق الإسلام ليصبح ديناً أممياً يحتفي بمركزية العقل كما يحتفي بالإيمان. إن الإسلام في جوهره هو رسالة مفتوحة على الزمان والمكان، وليس امتيازاً ثقافياً لمنطقة دون أخرى. وتبقى التجارب غير العربية في ممارسة هذا الدين شاهداً على قدرته الاستثنائية على الانفتاح، والتكيف، والازدهار، حين يُترك ليعيش كما بُدئ: خفيفاً على القلب، ثقيلاً في المعنى، ورحيماً بالناس كافة.





الإلحاد في العالم العربي: من الظاهرة الصامتة إلى التحول الاجتماعي؛

شهد العقد الأخير تصاعداً نوعياً ومُلاحَظاً في النقاش المجتمعي حول ظاهرة الإلحاد واللا دينية في العالم العربي. لم يعد الأمر مجرد خيار فردي هامشي، بل تحوّل إلى ظاهرة اجتماعية وفكرية بدأت تطفو إلى السطح بعد أن ظلت محتجزة طويلاً في زوايا الصمت. ورغم الافتقار إلى إحصائيات رسمية موثوقة، فإن المؤشرات النوعية والدراسات الاجتماعية تشير إلى تنامي أعداد من يعرفون أنفسهم باللا دينيين أو غير المؤمنين، خاصة ضمن فئات الشباب، وفي مجتمعات عربية مؤثرة مثل مصر، تونس، المغرب، والعراق، وكذلك في أوساط الجاليات المهاجرة.

هذا التحول العميق لا يمكن بأي حال فصله عن السياقات الاجتماعية، والانتكاسات السياسية، والأزمات الفكرية التي تعيشها المنطقة. كما أنه لا يمكن معالجته بأسلوب الإنكار أو الإدانة العقيمة، بل يتطلب فهماً تحليلياً معمقاً وشجاعاً يتجاوز القوالب التقليدية التي اعتادت قراءة الظواهر الدينية.

تكمّن إحدى أبرز ملامح هذه الظاهرة في الهوة الإدراكية المتزايدة بين الخطاب الديني الرسمي والممارسة الواقعية للحياة. لقد نشأ جيل عربي معاصر في مناخ يتسم بالتناقض الصارخ بين



المبدأ المُعلن والسلوك الممارس؛ حيث تُرفع شعارات الأخلاق والعدالة بقوة، بينما تغيب هذه المبادئ عملياً في أروقة السياسة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية. لقد عاش كثير من الشباب تجارب شخصية أو جماعية كشفت عن فساد مالي وإداري مُغطى بعباءات دينية، وعن استبداد سياسي مُبرّر بسلطة النص أو الفتوى. هذا الوضع خلق أزمة ثقة وجودية دفعت البعض إلى مراجعة تطبيق الدين، ليس رفضاً لجوهر الروحانيات، بل احتجاجاً قاسياً على ما أُلصق به من توظيفات مشوّهة.

تعمّقت هذه الأزمة بعد انتكاسات الربيع العربي. فمع الاستخدام المضلل للدين لتكريس سلطات قائمة أو لقمع أصوات التغيير الديمقراطي، تلاشت في الأذهان الفواصل بين الدين كقيمة روحية عليا وبين توظيفه كأداة سياسية نفعية. ومع تضعف الثقة بالمؤسسات الدينية التقليدية، بدأ مسار التحول يتسارع: من التساؤل المتردد إلى الرفض العلني، ومن الحيرة المعرفية إلى القطع العقدي.

كما أسهمت الثورة الرقمية في تسريع هذه التحولات. فقد أتاح الفضاء الرقمي منصة واسعة للاطلاع الحر على أطروحات فكرية متباينة، تمتد من نقد الفكر الديني إلى أطروحات الإلحاد والتنوير وفلسفات المعنى. وبذلك، فقدت المرجعيات الرسمية قدرتها على احتكار التفسير أو ضبط الخطاب الفكري. وفي غياب خطاب ديني يتسم بالعقلانية والإقناع والاتساق المنطقي في كثير من السياقات العربية، وجد الشباب أنفسهم أمام بدائل معرفية



جديدة، قد تبدو لهم أكثر اتساقًا مع أسئلتهم، حتى وإن افتقرت في بعض الأحيان إلى الاتزان المنهجي أو العمق الفلسفي.

ويُضاف إلى ذلك ضعف المنظومة التعليمية، لا سيما في مجال التربية الدينية، التي ما زالت في كثير من الأحيان تركّز على التلقين والحفظ، وتُهمّش أدوات التفكير النقدي، والفلسفة، ومنهجية الحوار. وعندما تظهر الأسئلة الوجودية الطبيعية، يُنظر إليها أحيانًا باعتبارها تهديدًا، لا فرصة للفهم والتعمق، فيؤاخذ الشك بالإقصاء بدل الاحتواء.

إن الإلحاد، في تجلياته المختلفة داخل العالم العربي، لا يعكس بالضرورة فراغًا روحيًا أو انحدرًا أخلاقيًا بالمعنى المباشر، بقدر ما يكشف عن أزمة معنى كبرى، وعن رغبة جادة في فهم العالم، وعن رفض صارم للزيف والتناقض، خاصة حين يصدر هذا الزيف من جهات يُفترض بها أن تمثل الضمير الأخلاقي للمجتمع. إنه صرخة فكرية لا يجوز إسكاتها، بل يجب الإنصات إليها بعقل مفتوح وقلب مسؤول.

إن مواجهة هذه الظاهرة بالتجريم أو التخويف ليس حلًا جذريًا، بل يجب إعادة بناء الثقة العميقة بين الإنسان والدين، على أساس من الحرية الفكرية، والصدق، والمعنى. نحن بحاجة إلى خطاب ديني متجدد، لا يكتفي بالترهيب أو التبرير، بل يملك الشجاعة للانخراط في الأسئلة الكبرى لجيل يعيش في عالم مختلف جذريًا عن السياقات التي تشكلت فيها المؤسسات التقليدية.





قبر للرحيل... وشيء من الكرامة الأخيرة؛

انشغلنا لعدة أسابيع بأميرٍ قد يبدو بسيطاً لمن لم يختبره... لكنه في الحقيقة من أثقل ما يمرّ على القلب: شراء قطعة أرض، لا لنبني فيها بيتاً أو مزرعة، بل لنُدفن فيها يوماً ما. تجربة تحمل في طياتها حزناً خفياً ووجعاً داخلياً عميقاً. كيف للإنسان أن يبحث لنفسه عن مكانٍ يأوي إليه بعد الرحيل؟ ليس له وحده، بل له ومن أحب، ومن تقاسم معهم تفاصيل الحياة وامتلاً بهم البيت... ثم فجأة، يبدأ التفكير في مكان يجمعهم معه بصمتٍ أبدي. إيجاد قطعة الأرض المناسبة لم يكن امراً سهلاً ويسراً، وليس أيضاً رخيص الثمن. و مع مرارة الموقف كم فرحنا بأننا وأخيراً وجدنا المكان و تيسرت الأمور وكنا في غاية السعادة.

قد يراها البعض إجراءً مادياً بحثاً، أو استعداداً منطقياً لما لا مفرّ منه. وقد يراها آخرون مجالاً لتساؤلاتٍ تأملية: لماذا الدفن؟ ولماذا القبور؟ وكأن كرامة الإنسان بعد موته أصبحت أمراً قابلاً للنقاش والتقليل.

ما لا يُدرکه كثيرون أن كرامة الإنسان تكتمل حين يفارق الحياة. أن نبحث له عن موضع كريم، عن مأوىٍ أخير نُنْزله فيه بأمانة وهدوء، لا أن يُترك كما تُترك الأشياء، ولا أن يُرمى كما تُرمى الأشياء المستهلكة، لطالما ذلك كان ممكناً. كل الشرائع السماوية كرّست



هذا المبدأ، وجعلت من دفن الإنسان شعيرة إنسانية نقية، تحمل في تفاصيلها الوداع، والرحمة، واحترام الجسد بعد الفناء. وحتى الحضارات القديمة، قبل الأديان، فهمت هذا المعنى العميق. من الحضارة الفرعونية التي شيدت الأهرامات، إلى الآشورية والبابلية التي صاغت طقوساً رمزية للانتقال من الحياة إلى ما بعدها... كانت المقبرة دوماً مرآة لقيمة الإنسان في الحياة وبعدها.

وليست المسألة في نوع القبر، ولا حجمه أو موقعه، بل في الاعتراف بأن هذا الجسد، الذي عاش التعب والفرح، وضمّ أحبابه في لحظات ضعفهم، يستحق أن يُكرّم حين تنتهي الرحلة و لو الأولية. وفي خضم هذا الانشغال الصامت، أدركت شيئاً بسيطاً... نحن لا نشترى أرضاً للموت، بل نشترى سكيناً أخيرة، وطمأنينة لمن نحب، حين يأتي الموعد الذي لا يُرجأ. إنه قرار واقعي... لكنه عميق، هادئ... لكنه صادق في معناه. لأن الإنسان، في كل حالاته، حياً وميتاً، يستحق الكرامة.





في أعماق كل منا، ثلاث قوى:

لسنا مجرد كائنات تمرّ عبر الزمن. نحن نتكوّن، نتهشّم، نُبعث، ويعاد تشكيلنا مراراً، لا بفعل الأحداث فقط، بل بما نسمح لها أن تفعله بنا، بما نراه فيها، بما نخسره خلالها، وبما ننجو به منها.

في عالم تُختزل فيه الحياة إلى ردود أفعال سريعة، تُقاس فيه القيم بعدد الإعجابات، وتُصبح الهوية مجرد سيرة مختصرة أو صورةٍ صالحة للنشر، باتت الحاجة ماسةً إلى التوقّف، إلى العودة نحو الداخل وإلى المعنى. أن نسأل من جديد، لا لأننا نجهل، بل لأننا نسينا أن نُصغي. أن نعيد النظر في أبسط ما ظننا أنه مُسلم به، لا لنشكك، بل لنفهمه كما ينبغي. وأن نكون، ولو لمرة، صادقين مع أنفسنا... بغير رتوش ولا دفاع.

فالصدق مع الذات ليس رفاهية. هو البداية. هو الجذر الأول لأي وعي ناضج، وأي معنى له قيمة. أن تعرف أين تقف، وما الذي تحمله، وما الذي تفتقده. أن لا تختبئ خلف أدوارك، ولا خلف ضجيج التعريفات التي لا تُشبهك. أن ترى ضعفك ولا تنكره، وتعتزف بقلقك دون أن تخجل منه، وتحترم نفسك، رغم عيوبها، لأنها تحاول.

في أعماق كل إنسان حيّ، تسكن ثلاث قوى تتناوب عليه: فضول الطفل الذي يسأل ببراءة ودهشة، شغف العاشق الذي



يلامس الحياة بقلبه لا بعينه، وحكمة الفيلسوف الذي يتأمل،
يتروى، ويبحث عن المعنى وسط الفوضى. الطفل لا يساوم على
السؤال، العاشق لا يخجل من أن يُحبّ حتى ما يؤذيه، والفيلسوف
لا يخاف من أن يشك ليصل.

وحين نجمع هذه الثلاثة داخلنا، نقرب من جوهرنا، من
حقيقتنا الأولى، من إنساننا الداخلي. نُصبح أقل حاجة للتبرير،
وأقل انجرافاً خلف وهم الصورة، وأكثر اتساقاً مع أنفسنا. الذين
فقدوا علاقتهم بذواتهم، قد يتحدثون كثيراً عن القيم والمواقف،
لكن كلماتهم لا تنبض، لا تسكن القلب، لأنها لا تأتي من الداخل.
أما من تصالح مع ذاته، فلا يحتاج أن يصرخ... يكفي أن يكون
صادقاً. والصدق لا يعلو صوته، لكنه يُضيء.

الحياة لا تطلب منا أن نكون مثاليين، بل أن نكون حقيقيين. أن
نعرف من نحن، وأن نواصل المحاولة... بصمت، بعمق، وبشجاعة
لا تحتاج إعلاناً. فحين نكون كذلك، نكون، ببساطة، بشراً يحاولون
أن يفهموا... لا أكثر.





الباب الثاني

أُمِّتُ الْعَرَبِيَّةِ



حين لا تكفي الغضبة :

إلى متى سنبقى نُشِيح بوجوهنا، أيها العرب، وكأن ما يجري حولنا لا يعيننا؟ إلى متى نواصل الكلام في المجالس، ونغرق في تحليلات السياسة والتحالفات، بينما فلسطين تنزف كل صباح أمام أعيننا، وتنتزع من بين أيدينا كما تُنتزع لعبة من طفلٍ عاجز عن الدفاع عنها؟

كيف يمكن لنا أن نسترسل في الخطاب، والسودان ينهكه الجوع، واليمن يرزح تحت القهر، والعراق ما زال يحمل جراحه العميقة، وسوريا دفعت ثمن حربٍ لم ترحم إنسانها، ولبنان يترنح، وليبيا تتأكل، بينما أفغانستان وباكستان دفعتا ثمن الفوضى والتمزق؟ أي خطاب هذا الذي لا يوقف نزيفاً، ولا يحمي حياة، ولا يرمم كرامة؟

لقد أصبح العجز سمةً عامة، والاستكانة سلوكاً مألوفاً، حتى بات الانكسار يبدو وكأنه قدرٌ لا فكاك منه. أضعنا المعنى الحقيقي للعزة، واستبدلنا الفعل بالاكْتفاء بالمشاهدة، حتى تحولت كرامتنا إلى مفهوم مؤجل، وحلّمتنا الجماعي إلى انتظار طويل لا نعرف متى ينتهي.

والحقيقة المؤلمة أن هذا الجيل المُنهك، بما راكمه من خيبات، لا يملك وحده القدرة على انتشال الأمة من هذا القاع. فقد حُمِل



فوق طاقته، وتكاثرت عليه الهزائم حتى صار الصمود نفسه عبئاً. لذلك لا مفر من الاعتراف أننا نحن جزء من هذا الإخفاق، شئنا أم أبينا.

غير أن الأمل لا يُلغى بالكامل. فالتاريخ لا يتوقف عند جيل، ولا يُختزل في لحظة ضعف. لعل الخلاص يأتي مع أجيال جديدة، لم تشرب ثقافة الخضوع، ولم تتعلم التعايش مع الهزيمة، أجيال قادرة على إعادة تعريف الكرامة، وبناء معنى مختلف للنهضة، أجيال تنهض من الرماد لا انتقاماً، بل وعياً، ولا ضجيجاً، بل فعلاً.





في حضرة الموت... نحمل الحياة:

في متاهات هذا الشرق المثقل بالوجع، تتراكم الأحداث المؤلمة جنباً إلى جنب مع آثارها النفسية والمادية. تبدو المآسي وكأنها جزء من المشهد اليومي، تتكرر بصور مختلفة، وتترك أثرها العميق في الذاكرة الجماعية. ومع كل محاولة للنهوض أو استعادة التوازن، يجد الإنسان العربي نفسه أمام اختبار جديد، وكأن الزمن لا يمنحه فرصة كافية لالتقاط أنفاسه. هنا يبرز السؤال الوجودي بهدوء موجع: كيف تستطيع هذه الأرض أن تحتمل كل هذا القدر من الألم المتواصل؟ وكيف يحافظ القلب العربي على قدرته على الاستمرار، رغم ما أصابه من إنهاك وتعب؟

نعيش في جغرافيا لا تتيح لنا كثيراً من المساحة للحلم، فنكاد نصل إلى النضج حتى نصبح شهوداً على أزمات تتجاوز أعمارنا. المشاهد تتكرر: أمهات يرافقن القلق بصبر ثقيل، أطفال تتشكل طفولتهم على وقع فقدٍ مبكر، شيوخ يستعيدون الماضي بحسرة، وخرائط تُعاد صياغتها في غرف بعيدة عن تفاصيل الحياة اليومية للناس. في هذا السياق، يشعر الإنسان العربي أحياناً بأن كرامته تُناقش وتُعاد صياغتها دون أن يكون حاضراً في النقاش.

يستحضر تميم البرغوثي عمق المأساة التاريخية بقوله: «إذا ما جاءك المغول من شرق البلاد، وجاءك الفرنجة من غربها، وجاءك



التتارُ من شمالها، وجاءك المنافقون من جنوبها... فاعلم أنك في قلب بلاد الشام.» لم يكن هذا البيت استهلالاً شعرياً عادياً، بل كان مفتاحاً لـ «متحف الوجد» المتراكم عبر القرون. وجعٌ تداخلت فيه مرارة الغزو مع خذلان الخيانة، وإحساس الغربة مع مرونة الخنوع، وعظمة البطولة مع هزيمة الخذلان. إنه النص الذي يرى فيه العربي صورة تعب الأزل، ويستنشق منه رائحة رماد الذاكرة الجمعية.

ويُضيف البرغوثي تأكيداً على شرعية الارتباط الوجودي بالأرض «وطني ليس حقيبة، وأنا لست مسافر، إنني العاشق، والأرض حبيبة.» في تأكيد واضح على أن العلاقة مع الأرض ليست ظرفاً عابراً، بل ارتباطاً وجودياً، يتجاوز التصنيفات السياسية والإعلامية، ويؤكد أن الانتماء لا يُقاس بقوة اللحظة، بل بعمق الجذور.

أما الشاعر وليد الصراف، القادم من تجربة عراقية مثقلة بالتحويلات، فيوسّع دائرة الرؤية لتشمل حال الأمة بأكملها، حين يقول: «أنا عربيٌّ وهذا الوجد أمتي، متى أراك كما يليق بك الجلال؟» وهو تساؤل لا ينطوي على يأس بقدر ما يعكس توقفاً لاستعادة صورة أكثر اتزاناً وكرامة، بعد مسار طويل من التحديات والانكسارات

ويبقى صوت محمود درويش، شاعر الأرض المحتلة ورمز الحنين السرمدي، الأكثر إيجازاً لفلسفة البقاء في وجه الفناء: «نحن نحب الحياة إذا ما استطعنا إليها سبيلاً.» وهي جملة تلخص



خلاصة صراع أمة تُقاتل لتنتزع حقها في لحظة صفاء من بحر العتمة. ويستمر في تأصيل المقاومة كفعل معرفي: «وطني يُعلّمني حديدٌ سلاسلِي، أن أمدّ يداً لنجمة، وأعيد مجد الفاتحين». ففي زمن تبدو فيه النجمة بعيدة كحلم مستحيل، لا نزال نمدّ أيدينا، لا طلباً للترف، بل لإعادة الكرامة المسلوبة، ولإقامة وطنٍ يتناسب مع عظمتنا التاريخية لا مع خرائط القوى التي تسعى للتقسيم.

ومع كل هذا، لا يسقط الأمل من وجداننا. لأننا، رغم إحاطة الموت بنا، نتمسك بالحق في حب الحياة. نجبها رغم أن الموت أصبح جارنا المقيم، ورغم تحوّل الخيام إلى مدن والمخيمات إلى أوطان مؤقتة اكتسبت صفة الدوام. نجبها لأننا ما زلنا نجد القدرة على الغناء والكتابة، وما زلنا نحتفل بميلاد كل طفل جديد، وكأننا نُعلن للعالم أن خيانتته لنا لم تنجح في قتل الإرادة.

قد تستمر الصراعات، وقد تتبدل المواقف الدولية، وقد تتغير ملامح المدن... لكن الإنسان العربي لا يزال يحاول أن يحفظ توازنه، حاملاً ذاكرته وتجربته معه، دون أن يتخلى عن حقه في الأمل. إنه لا يدّعي التعافي الكامل، ولا ينكر عمق الجرح، لكنه يختار الاستمرار. وفي زمن أصبحت فيه الإنسانية شعاراً يُرفع، لا ممارسة تُعاش، يظل هذا التمسك الهادئ بالحياة شكلاً من أشكال المقاومة الصامتة، التي لا تحتاج إلى ضجيج لتثبت وجودها.





مرايا الأوطان المتعبة :

في بقاع من هذا العالم، تقف أوطانُ كالمرايا القديمة؛ لا تعكس إلا صوراً شاحبة مما كانت عليه في زمنٍ مضى، ثم ما تلبث أن تُقنع نفسها بأن الركود استقرار، وأن السكون حكمة، وأن أي محاولة للنهوض خروج عن المألوف. في هذه الأمكنة، يتبدّل المعنى بهدوء، حتى يصبح التراجع خياراً مريحاً لا يُسأل عنه.

تبدأ الأيام على إيقاع نشرات أخبار متشابهة، ومواكب رسمية ثقيلة، وخطابات تتكرر دون أن تترك أثراً. في المدارس، تُقدّم الطاعة أحياناً على الفهم، وفي الجامعات تُمنح الشهادات أكثر مما تُنمى القدرات، بينما تميل المؤسسات إلى مكافأة الصمت ومعاقبة السؤال، لا عن سوء نية بالضرورة، بل خوفاً من المجهول.

تُعلن الرغبة في التقدم، لكن الممارسة كثيراً ما تُقصي صاحب الفكرة وتقرّب من يُجيد التكيّف. تُعقد مؤتمرات عن الإصلاح، بينما تضيق المساحات أمام من يملكون أدواته. تُشيد مبانٍ كبيرة، لكنها تبقى بعيدة عن الناس، وتُرفع رموز لا تجد صدى حقيقياً في الوجدان العام. يُتحدّث عن الابتكار بلغة جاهزة، ويُستحضر المستقبل دون قراءة متأنية للحاضر.

في مثل هذه البيئات، تتعثر المبادرات تحت ثقل الإجراءات، وتتآكل الأحلام عند بوابات الإدارات، ويغدو الانتظار الطويل جزءاً



من الحياة اليومية. يتأجل الكثير: المشاريع، والطموحات، وأحياناً الإحساس بالحياة نفسها.

وعندما تتراكم الإخفاقات، يسهل البحث عن تفسيرات خارجية؛ يُستدعى القدر، أو يُحمّل الماضي والاستعمار مسؤولية الحاضر، وتُكسر المرآة بدل التحديق في الصورة. لا لأن الصورة غير محتملة، بل لأن مواجهتها تتطلب شجاعة المراجعة.

والحقيقة أن ما نراه اليوم هو نتاج مسارات طويلة من الخيارات والسياسات، لا نتيجة عيب فطري في المجتمعات. فالشعوب التي تضاءلت آمالها لم تفعل ذلك اختياراً، بل نتيجة منظومات أضعفت الثقة، وقُلّصت الفعل، وفُضّلت الاستقرار الشكلي على التغيير الحقيقي.

إن النهوض لا يُفرض من الخارج، ولا يتحقق بالشعارات وحدها. وهو لا يبدأ إلا حين يُنظر إلى المعرفة بوصفها قيمة، وإلى السؤال باعتباره ضرورة، وإلى الكرامة كجزء لا يتجزأ من الحياة العامة. ومن لا يرى في النهوض حاجة، سيجد نفسه عالماً في تكرار التجربة ذاتها، بين ماضٍ مُستهلك وخطاب لا يتجدد.

ومع ذلك، لا يخلو المشهد من استثناءات. فهناك دائماً أفراد ما زالوا يحتفظون ببريق الرغبة في الفعل، ويبحثون عن فضاءات أوسع لتحقيق ذواتهم، سواء داخل أوطانهم أو خارجها. هؤلاء لا يهجرون المكان بقدر ما يبحثون عن معنى، وعن بيئة تسمح للجهد بأن يُثمر.



ويبقى السؤال مفتوحًا: كيف يمكن لأرضٍ أن تستعيد حيويتها إن لم يعد أبنائها يرون في النهوض أولوية؟ وكيف يُبنى مستقبل إذا غابت القناعة بأن الكرامة ليست ترفًا، بل أساس أي حياة قابلة للاستمرار؟ هذه أسئلة لا تُطرح للإدانة، بل للمراجعة، لأن الإجابة عنها هي الخطوة الأولى لأي تحوّل ممكن.





الأمة العربية... بين النثر والعاطفة والعلم والتجريد:

منذ الجاهلية وحتى عصر المنصات الرقمية، ظلّ العربي مولعًا بالكلمة. لا بوصفها أداة لنقل المعرفة فحسب، بل كأداة للتأثير والتعبير والامتداد. من المجالس إلى ميادين الحرب، ومن الرثاء إلى الفخر، ظلّ الخطاب العربي نثريّ الطابع، شفويّ الانتشار، وعاطفيّ البناء.

فاللغة العربية، على مرّ العصور، لم تكن يومًا لغة محايدة أو باردة. إنها لغة تُشبه أصحابها، لغة حارة إذا أحبّت، نازفة إذا حزنت، جَزلة إذا افتخرت، وجريحة إذا رثت. ولهذا، فإنّ الأمة العربية، بكل امتدادها الجغرافي والتاريخي، أمة نثرية الوجدان، تميل إلى الوصف أكثر من التحليل، وتنجذب إلى التأثير أكثر من التجريد.

من أسواق عكاظ إلى صفحات الجرائد، ومن الخطب المنبرية إلى البيانات الختامية للمؤتمرات، ظلّ الطابع العاطفي حاضرًا بقوة حيث تُبنى المواقف على الإيقاع، وتُصاغ القضايا بالبلاغة، وتُقلب المفاهيم بمنطق الزخم اللغوي لا بمنهجية استدلالية واضحة. فالعربي يُقنعك بالصورة لا بالبرهان، ويغمر الفكرة بالمجاز بدلًا من تفكيكها.



وقد يكون هذا الميل إلى البيان والتصوير أحد أوجه الجمال في اللغة العربية، لكنه تحوّل، في السياق الحديث، إلى تحدٍّ حقيقي أمام موجات العلم، والرقمنة، والتجريد المفاهيمي. فالمشكلة لم تكن في قدرة اللغة العربية ذاتها، بقدر ما كانت في المسار التاريخي الذي أخرجها من قلب إنتاج المعرفة الحديثة، وحولها من لغة تفكير علمي إلى لغة شرح وتفسير لما يَنْتُج في لغات أخرى. وعلى خلاف لغاتٍ تطوّرت مفرداتها وأنساقها التحليلية بالتوازي مع الثورة العلمية، عانت اللغة العربية من انقطاع التراكم الاصطلاحي، وضعف التوحيد المفاهيمي، وهيمنة الترجمة الاستهلاكية على حساب الإنتاج المعرفي الأصيل. ونتيجة لذلك، لم تتشكل منظومات علمية متراكمة داخل اللغة نفسها، رغم امتلاكها أدوات اشتقاق وبناء قادرة نظرياً على ذلك.

ويتجلّى هذا الخلل بوضوح في تدريس العلوم باللغة العربية، حيث يطغى السرد والشرح الوصفي في كثير من الأحيان على البناء المفاهيمي، والتحليل الصوري، والاشتغال بالمعادلات والنماذج. لا لأن اللغة العربية عاجزة عن احتضان المفهوم العلمي، بل لأن العقل التعليمي لم يُدرَّب بعد على التفكير بها بوصفها لغة إنتاج معرفي، لا مجرد وسيط لغوي للشرح.

واللافت أن المثقف العربي، حين يُتاح له أن يكتب أو يتحدث، حتى في الموضوعات الفكرية، ينزلق تلقائياً نحو الأسلوب الأدبي، فتغدو النصوص أقرب إلى قصائد نثر منها إلى تحليل معرفي. وعندما



يخطب المفكر أو السياسي أو الداعية، يخاطب العاطفة لا العقل، ويستدعي اللغة لا الحجة.

ليس العقل العربي عاجزاً عن التجريد، بل هو ضحية لبيئة لا تُربِّي عليه، فمناهجنا، ومدارسنا، وخطابنا العام، تكافئ الخطابة والانفعال أكثر مما تكافئ التفكير النقدي والتحليل الدقيق. والمثقف في عالمنا، غالباً ما يكون خطيباً أكثر منه باحثاً؛ يطرح أفكاره كما يُلقى الشعر، ويزين خطابه بمفردات مثل «الهوية» و«النهضة» و«الكرامة»، دون أن يؤطرها ضمن نسق مفاهيمي راسخ.

من هنا، يلمع الإبداع العربي في الأدب، والشعر، والرواية، والمقالة الصحفية، بينما يتراجع حضوره في الفلسفة المنهجية، والعلوم التجريبية، والنظريات الاقتصادية. نحن أمة إذا أرادت أن تفكر، شعرت. وإذا أرادت أن تبرهن، وصفت. وإذا أرادت أن تُقنع، أثارت.

ومع ذلك، لا يُعقل أن يُقال إن العرب غير مؤهلين للانخراط في عصر العقلانية والعلم. فصفحات التاريخ تزخر بأسماء لامعة في الطب والرياضيات والكيمياء والمنطق. المشكلة لم تكن يوماً في الموروث الثقافي، بل في غياب البيئة التي تُوجّه اللغة من التعبير إلى التفسير، ومن الانفعال إلى البناء المعرفي.

إن اللحظة التاريخية الراهنة تفرض علينا أن نعيد النظر في علاقتنا باللغة، أن نحول مخزون البلاغة الهائل إلى أداة للفهم لا



للزينة، وأن ندرك أن المجد لم يعد في فصاحة المنبر، بل في دقة
المختبر، وأن «قولاً بليغاً» لم يعد كافياً في زمن يتطلب حجة واضحة،
ومعادلة دقيقة، ونتيجة قابلة للتكرار.

الأمة العربية لا تحتاج إلى التخلي عن عاطفتها، بل إلى تهذيبها
بالعقل، وتوجيهها نحو مشروع نهضوي لا يبدأ بالخطب، بل بإعادة
بناء طريقة التفكير، ليكون الوجدان خادماً للفكر، لا بديلاً عنه.





تحرير العقل العربي من أسر التراث المغلق:

في زمن تتنازع فيه الأمة العربية بين اجتراح الماضي وتيه الحداثة المربكة، يبقى محمد عابد الجابري (١٩٣٥-٢٠١٠) واحداً من أبرز المفكرين العرب الذين تصدّوا بشجاعة وعمق لتفكيك البنية العقلية للعرب، وتحريرها من أسر الجمود الفكري والتبعية المعرفية. لم يكن مشروعه الفكري «نقد العقل العربي» مجرد اجتهد فلسفي، بل محاولة تأسيسية لإعادة بناء العقل العربي ضمن قراءة نقدية متماسكة للتراث، استغرقت أكثر من عشرين عاماً من البحث والتحليل.

الجابري لم يتعامل مع «العقل» كأداة فردية محايدة، بل كمنظومة معرفية تكونت تاريخياً تحت تأثير النصوص الدينية، والبنية اللغوية، والعلاقات السلطوية. وخلص إلى أن العقل العربي يعاني من تشوّه بنيوي، تغذّيه ثلاث سلط معرفية متداخلة: سلطة النص، وهيمنة البيان، وسطوة السلطة السياسية. وكانت النتيجة عقلاً تبريراً، نقلياً، أكثر منه عقلاً نقدياً إنتاجياً.

وفي تحليله البنيائي، ميّز الجابري بين ثلاثة أنماط للعقل في التراث العربي الإسلامي وهي العقل البياني القائم على اللغة والنصوص، ويهيمن على الفقه والكلام، والعقل العرفاني الذي يعتمد الكشف والتصوف والتأويل الباطني، والعقل البرهاني وهو



العقل العقلاني الاستدلالي، المتمثل في خط ابن رشد، والمنطق الأرسطي.

وبحسب الجابري، فإن تخلفنا الحضاري لم يكن ناتجاً عن انقطاع المعرفة، بل عن هيمنة البيان والعرفان وتهميش البرهان، أي تهميش النمط العقلاني الصارم لصالح الذوق والسلطة والخرافة.

لكن الجابري لم يكن من أنصار القطيعة مع التراث، بل من دعاة نقد التراث من الداخل، وفرز مكوناته بمنهج عقلائي لا انتقائي. رفض الثنائية المغلقة بين التغريبيين الذين يرون في الغرب خلاصاً، والسلفيين الذين يرفضون كل ما هو خارج النص. لقد سعى إلى صياغة «حادثة عربية»، تنبع من داخل العقل العربي ذاته، تستلهم من ابن رشد لا من الغزالي، ومن البرهان لا من الكشف.

وفي قراءته للعقل السياسي العربي، رأى محمد عابد الجابري أن المعرفة السياسية والدينية، في مسارها التاريخي الغالب، تشكّلت في سياق السلطة ولم تنفصل عنها انفصلاً مؤسسياً واضحاً، بل جرى توظيفها في كثير من الأحيان لتبريرها وإضفاء الشرعية عليها. وبهذا المعنى، لم تتبلور المفاهيم السياسية المركزية، مثل الشورى والبيعة والخلافة، بوصفها أدوات نظرية مستقلة لتقعيد الحكم الرشيد أو مساءلة السلطة، بقدر ما خضعت لتأويلات سلطوية فرضتها موازين القوة والصراع السياسي.

ونتيجة لهذا المسار، تشكّلت ثقافة سياسية سائدة تميل إلى تقديس الطاعة، وتحفّظ على النقد، وتُضعف موقع العقل المحاور



القادر على المساءلة والمشاركة، بما أسهم في إعاقة نشوء تقاليد سياسية قائمة على التعاقد، والمحاسبة، والتداول السلمي للسلطة.

تميّز الجابري أيضًا باختلافه المنهجي عن مفكرين معاصرين مثل حسن حنفي. ففي حين اعتمد حنفي منهج التأويل الجدلي التوظيفي لإعادة إحياء التراث، فضّل الجابري التحليل الإبستمولوجي البنياني، سعيًا إلى تفكيك النسق المعرفي ذاته، لا مجرد تجميله أو تكييفه.

اليوم، تبدو أطروحات الجابري أكثر راهنية من أي وقت مضى، في ظل تصاعد التوترات الفكرية والدينية والسياسية. فدعواته لإصلاح التعليم، وتحديث الفكر الديني من داخله، ونزع القداسة عن الموروث الجامد، تمثل خارطة طريق لنهضة عقلانية طال انتظارها.

لقد آمن الجابري أن بداية النهوض لا تكون في تغيير الأنظمة فقط، بل في إعادة بناء الذهنية العربية من الجذور. مشروعه لم يكن ضد الدين، بل ضد توظيفه في تكريس القهر. ولم يكن حدثيًا مستلبًا، بل عقلانيًا منحاظرًا للعرب وهم يدخلون العصر بعقولهم لا بأردية غيرهم.

وفي الختام، استشهد بمقولته "إذا لم نحرر العقل العربي من عقدة الماضي، فلن يكون المستقبل إلا امتدادًا له... في صور أكثر بؤسًا."



بلاد العرب أوطاني... هذا ما تبقى من الكبرياء :

في زمنٍ تنهافت فيه بعض المجتمعات على صناعة الهوية من الأطباق السطحية والشهرة الرقمية العابرة، يغيب عن الذاكرة أن ثمة أمماً عربية، لا تزال جذورها ضاربة في عمق المجد ولا تحتاج إلى ترويج زخرفي لتروي سيرتها. إنها أمم يكفيها أن تصمت، ليتحدث عنها الحجر، والنقش، والنهر، والسجل التاريخي للإنسانية.

في طليعة هذه الأمم يقف اليمن؛ ليس بوصفه رقعة جغرافية منهكة، بل ذاكرة متفردة تسير بين الناس بعباءة الكبرياء التاريخي. إنه مهد مملكة سبأ، وصانع سد مأرب، وموطن القوافل التي لم تحمل البخور فحسب، بل حملت المعرفة، وأصل الخط العربي. حضارته لم تكن مستوردة، بل فطرة حضارية مغروسة، وهو البلد الذي خصه الوحي بشهادة قرآنية خالدة: "بلدة طيبة ورب غفور"، ومصدر الحكمة التي قال عنها النبي: "الإيمان يمان، والحكمة يمانية"، فقدم اليمن دوماً نفسه بل بصفحات من العز، وقوافل من الفصاحة، وحكايات ما زالت تنبت على جدران الزمان.

ويأتي العراق... الأرض التي شهدت فجر البشرية، حيث بدأ الحرف يمشي على الطين، وحيث وضع حمورابي أول قانون مدون، وغنت ملحمة جلجامش للخلود الوجودي. من سومر وبابل وآشور، إلى بغداد التي تحولت في عصرها الذهبي إلى بيت الحكمة



وسماء للعلم اللامحدود، ظل وادي الرافدين يعلم العالم كيف تُبنى المدن، وكيف تُكتب القوانين، وكيف تُصاغ الأسئلة الفلسفية الكبرى. هناك، يتكلم الحجر قبل الإنسان، ويشهد النهران أن المجد الحقيقي يُقاس بما يبقى من أثرٍ في اللغة والعلم والفكر، لا بما يعلو من أبراج.

ولا ننسى السودان، العملاق الأفريقي الهادئ، الذي يسير بتؤدة كأن النيل يُؤنس مساره. في جنوبه قامت حضارات عظيمة مثل كرمة ومروي ونبته، وممالك سودانية خالصة حكمت مصر ذات يوم. لم تكن أهراماتهم بحجم الفراعنة، بل متواضعة في حجمها، جليلة في كبريائها؛ لأن الكبرياء الأصيل لا يحتاج إلى ارتفاع شاهق ليُعلن عن نفسه.

أما الصومال، فقصته لا تبدأ في المجاعة ولا تنتهي عند القرصنة. هذا البلد كسا الكعبة يوماً، وأطعم الجزيرة من عنبره ولبانه. عرف التجارة الدولية قبل أن تُرسم خرائط الاقتصاد الحديث، وحافظ على عزة النفس في أشد الظروف.

وفي أقصى الغرب، تقف موريتانيا، بلاد المليون شاعر وحصن اللغة العربية الحصين. اللغة هناك ليست مجرد زينة، بل نجاة وضرورة وجودية، والشعر ليس ترفاً، بل عماد الهوية والذاكرة. فطفل موريتاني قد يُلقى بيتاً من الجاهلية أبلغ وأكثر فصاحة من خطاب بعض ساسة هذا العصر.

وفي خضم هذا الرصيد التاريخي، نجد أنفسنا في المقابل أمام



تهافت ثقافي نحو اختزال الهوية الوطنية في أطباق الطعام كالفتوش والفلافل، وكتابة الرواية الوطنية في صور تُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، بدلاً من أن تُسجل في دفاتر التاريخ. لقد أصبح المجد يُقاس بعدد المشاهدات والتصفيقات الافتراضية، وبات «الترند» فتحاً مبيناً يُحتفى به كأنه نصر قومي.

لقد وصلنا إلى جيل يرى في أغنية عابرة ملحمة وجدانية، وفي وصلة رقص مادة للنقاش العام، ويكتفي بمقطع قصير و«هاشتاغ» موفق ليرفع الرايات. فهل يُعقل أن نفتش عن الفخر في موائدنا الاستهلاكية، بينما يمشي التاريخ حياً في اليمن، ويهمس الحجر في العراق، وتفيض الكبرياء من السودان، وتشدُّ اللغة عصبها في موريتانيا؟

المجد يُقاس بما تُخلفه الشعوب من أثر في الفكر، واللغة، والتعليم، والقيم، لا بكمية الطعام على المائدة. ثمة أمم تُدوّن اسمها بالحبر والحكمة، وأخرى تُسجّله في قوائم الطعام العابرة.





العراق: من فجر البشرية إلى وهج لا ينطفئ، وإن خبا:

في قلب الأرض، حيث تلاقت مياه دجلة والفرات بالخصب، وامتزجت النار بالفكر، وُلد العراق كـ«بداية الحضارة المدونة». لم يكن وطنًا عاديًا، بل المسرح الأول لخطوات الإنسان على طريق الحضارة. في العراق سَطَّرت على الطين أولى حروف الوعي، وتحول التراب إلى ألواح ناطقة بالحكمة والأسطورة.

في أرض سومر، وُلدت الكتابة الأولى، حيث أبدع العقل العراقي الخط المسماري، مسجلًا بذلك انتقال البشرية من عصر الرواية الشفوية إلى عصر التدوين والتوثيق. في هذا الوطن، ابتكر العقل العراقي العجلة، فبدأت حضارة الحركة والتقدم. ومن هنا وُلد أول عطر، وسُمعت نغمة أول قيثار، وكُتبت ملحمة جلجامش، التي مثلت أول تعبير عن القلق الوجودي الإنساني.

كما كان العراق أحد مواطن الوحي الكبرى كما كان مهدًا للعلم؛ ففي مدينة أور، وُلد سيدنا إبراهيم الخليل، عليه السلام، أبو الأنبياء، ومنها انطلقت رسالة التوحيد الأولى.

ومع مجيء الإسلام، لم يكن العراق هامشًا، بل القلب النابض للخلافة. ففي أرضه يرقد الإمام علي بن أبي طالب، وإلى جواره أبنائه



في كربلاء، حيث سَطَّروا معاني الفداء والكرامة والعدل. في الكوفة والبصرة، تأسست قواعد اللغة والفقه والنحو، وفي بغداد أشرقت الحضارة الإسلامية كما لم تفعل في مكان آخر. كانت بيت الحكمة وقبله العلماء، ومحطة تلاقح الفلسفة اليونانية مع رياضيات الهند، فخرج منها من غيّر وجه العالم في الطب، والهندسة، والمنطق. لقد كانت بغداد فكرة مزدهرة يتجاور فيها الجميع، وتنمو في أسواقها ثقافة العقل والجدل، لا الخوف والانغلاق.

واليوم، بعد كل ما جرى، لا يزال العراق صامدا رغم جراحه. فالحروب التي مرت لم تكن كافية لكسر روح تمتد جذورها لآلاف السنين. العراق قد ينزف، لكنه لا ينهار أبداً. وفي خضم هذا كله، بقيت المرأة العراقية شاهدة على المأساة والنهضة، من شبعاد، أميرة أور، إلى زها حديد، سيدة العمارة العالمية، حاضرة بقوة في صناعة الحياة وحماية البيت والوطن.

العراق ليس فقط أول من كتب التاريخ... بل أول من علّمنا أن الشعوب العظيمة تمرض، لكنها لا تموت أبداً.





من الأردن إلى العرب... غضب بنكهة محبة!

في الفترة الأخيرة، انتشر تقرير عالمي تصدّر فيه الأردن المرتبة الأولى او الثانية عالمياً بين «أكثر الشعوب غضباً». البعض أخذ الموضوع بمزح وسخرية، والبعض الآخر أخذها بجديّة، وكأنه شهادة رسمية تقول: «الأردني... عصبي رسمي!»

الحياة ليست سهلة، والضغوط اليومية كبيرة. الوضع الاقتصادي يزيد التوتر، والزحمة تُكمله، والسياسة همّ حاضر في التفاصيل الصغيرة قبل الكبيرة. وحتى فنجان القهوة الذي ينسكب قبل أول رشفة قد يكون القشة التي تكسر ظهر البعير. أضف إلى ذلك الفواتير، والإشارات الطويلة، والضرائب التي تجعل المزاج يرى الحياة كلها بلون كحلي... على أحسن تقدير.

وإن كان الأردني يغضب بسرعة... فإنه يضحك بسرعة أكبر. غضبه مؤقت، وقلبه أبيض. قد يزعل من موقف، لكنه لا يزعل من الناس. قد يرفع صوته، لكنه بعد ثوانٍ يعتذر ويقول: «خلص يا زملة، مش قصدي».

والأردن ليس وحده على خارطة الشعوب «الأكثر غضباً». العراق أيضاً؛ بلد عاش حروباً وضغوطاً متراكمة، ومن الطبيعي أن تكون مستويات الغضب فيه عالية، ومع ذلك يبقى العراقي من أكثر الناس قدرة على المزاح وسط التحديات. كذلك اللبناني



يمتلك قدرة نادرة على أن يكون غاضبًا ويضحك في اللحظة نفسها. وحتى المغرب، رغم هدوئه الظاهر، وضعت تقارير شعبه ضمن من يعبرون عن مشاعر غضب مرتفعة، ومع ذلك يبقى المغاربة مشهورين بخفة دمهم وروحهم الجميلة.

يبدو أننا أمام غضبة عربية عامة، لكنها من النوع اللطيف؛ غضبة فيها صدق وعفوية. غضب مرتبط بثقل العيش تحت الضغط، لا بالكراهية أو العنف. غضب يعكس حياة يومية مليئة بالتحديات، وبالإرادة في الوقت ذاته. فالشعوب العربية تغضب لأنها مليئة بالإحساس، لأنها معنية بأوطانها، وتريد لها مستقبلًا أفضل.

الغضب العربي ليس غضب طبع أو نزق، بل غضب ظرف وضغط وتحديات. هو غضب إنسان يرى أشياء كثيرة تحتاج إلى التغيير. غضب «غيره على الحياة» أكثر منه عصبية. ومع ذلك، هناك ما لا تقيسه الأرقام ولا تحصيه الإحصاءات: فالأردني، والعربي عمومًا، قد يغضب لكنه لا يحقد، يرفع صوته لكنه لا يؤذي، يفعل لحظة ثم يتسم بعد دقيقة، يستفزه الظلم لكنه يلين بسرعة، يغضب لأنه يحب، لا لأنه يكره. وفي النهاية، نحن شعوب تغضب بصدق... لكنها تحب بصدق أكبر، وهي حقيقة لا تُقاس باستبيان، ولا تُختزل في تقرير.





الباب الثالث

تحرير النسخة والإصلاح



الأزمة البنيوية في العالم العربي:

إن ما يشهده الفضاء العربي والإسلامي في المرحلة الراهنة يتجاوز كونه اضطراباً سياسياً عابراً، ليعكس حالة تراجع بنيوي أعمق تمسّ الجغرافيا والوجدان معاً. تتعرض الكيانات المدنية لضغوط متراكمة، وتعيش المجتمعات حالة إنهاك طويل الأمد، بينما تتآكل الكرامة الإنسانية تدريجياً تحت وطأة الأزمات المادية والمعنوية. وفي ظل هذا السياق، تتعثر مسارات التنمية، وتفقد مشاريع النهوض قدرتها على الاستمرار، لتتكرر مشاهد المعاناة من فلسطين إلى السودان واليمن وسوريا والعراق وليبيا، بأشكال مختلفة ولكن بجوهر واحد.

هذا التراجع لم ينشأ فجأة، ولا يمكن فصله عن مسار تاريخي طويل من التراكمات الهيكلية، التي شملت ضعف العمل المؤسسي، وتراجع منظومات القيم، وضعف الالتزام العملي بالمبادئ الكبرى. وقد انعكس ذلك في هشاشة البنية السياسية، واختلال العلاقة بين الخطاب والممارسة، حيث طغت الشعارات على السياسات، وغلبت اللغة التعبوية على الفعل المنظم. ومع الوقت، جرى اختزال كثير من المعاني: فالدين حُصر في طقوس منفصلة عن أثرها الأخلاقي، والوطن اختزل في شعارات آنية، والكرامة أُرجئت إلى مستوى التمني بدل أن تكون متأصلة.



لم يقتصر هذا الخلل على مستوى النظم، بل امتد إلى البنية الاجتماعية والنفسية، فأنتج حالة من الاغتراب التدريجي للوعي الجمعي، وتراجع الحس بالمسؤولية المشتركة. ومع تكرار الأزمات، نشأ نوع من التكيّف القسري مع واقع قاسٍ، حيث بات الظلم مشهّداً مألوفاً، وتحوّل الصمت إلى آلية حماية، وأصبح الخوف جزءاً من الحياة اليومية.

في هذا المناخ، تراجع الحلم بوصفه دافعاً للفعل، وضاعت مساحات الأمل العملي، ليحل محلها في أحيان كثيرة صمت حذر، أو انكفاء فردي، أو بحث عن مسارات نجاة شخصية. كما أصبحت الأصوات النقدية محاصرة بين سوء الفهم، أو الاتهام، أو التهميش، مما زاد من هشاشة المجال العام، وأضعف الحوار المنتج وأدى إلى انتشار البلادة كاستجابة دفاعية ضد التراكم الصادم للأحداث.

لكن، في خضم هذا الركام، تكمن قوة مقاومة ترفض الاستسلام النهائي. فالأمة التي أنتجت قامات فكرية وجهادية وإصلاحية، لا تزال تمتلك مخزوناً من الطاقات كامناً كافياً لإعادة الإطلاق والبدء من جديد. ففي تفاصيل الحياة اليومية، وفي نظرة الأطفال، وفي سعي الشباب رغم الإحباطات المتوالية، تتوهج ومضات صغيرة تذكّر بأن الانحدار ليس مصيراً جبرياً، بل هو حالة عارضة يمكن تجاوزها بالإرادة الواعية والموجهة.

إن استعادة الكرامة تبتدئ حتماً باستعادة الإيمان بجدوى الفعل، وبأهمية الحقيقة الموضوعية، وبقيمة العمل المتقن.



لا يكفي رثاء الذات أو الإدانة اللفظية للظلام، بل يجب إعادة بناء العقل العربي على أسس النقد المنهجي لا التبعية، والجهد المستمر لا التواكل، والعمل المنتج لا التهويل الخطابي. فالأمم لا تنهض بالبكاء، بل بالتصميم الاستراتيجي. ولا تُبعث بالخطابة، بل بالمسؤولية المباشرة. والكرامة لا تُستحضر في لحظات العجز فقط، بل تُصان وتُعزز في كل تفاصيل الحياة اليومية.

إن ما يحدث ليس قدراً محتوماً... بل هو استدعاءٌ وجودي صارخ للنهضة. والسكوت عن هذا الحال ليس حياداً موضوعياً، بل هو انخراط في دائرة الجريمة. والذين يمتنعون عن الحلم بالنهوض، هم الذين يمحون الانحدار شكله الأخير المستقر. فلنوظف ما تبقى من ضوء، ليس للثناء، بل لتمكين هذا الوطن من فرصته التاريخية الأخيرة نحو الخلاص.





السقوط في الفخّ اللامرئي :

في خضمّ السباق المحموم نحو الحداثة الاستهلاكية، وتحت وطأة الانبهار المتزايد بالمظاهر البراقة، يجد كثير من أبناء الأمة أنفسهم عالقين في فخّ لامع يخلو من القسوة الظاهرة. إنه فخّ لا يرتبط بحدود جغرافية، بل بمنظومة قيمة تُسوّق لنمط حياة لامع من الخارج، هشّ في العمق، ومجوّف في الأثر المعنوي.

المشكلة الجوهرية ليست في التمدّن المشروع، ولا في النمو العمراني أو الاقتصادي الضروري، بل في تحويل الصورة إلى جوهر، والمظهر إلى معيار مطلق للقيمة. عندما يُختزل التقدّم الحضاري في ارتفاع الأبراج الزجاجية، وتُقاس القيمة الفردية بما يُستهلك ويُتردى، لا بما يُنتج ويُبتكر، يغرق المجتمع ببطء في وهم صامت لا مرئي، ينهش روحه بهدوء.

في السنوات الأخيرة، تزايدت وتيرة الانجراف نحو هذا النموذج الاستهلاكي لدى شرائح واسعة. وبينما يسعى البعض بصدق لفرص أفضل، وهو أمر مشروع، فإن كثيرين انساقوا إلى قوالب ثقافية سطحية تُكرّس الشكل على حساب المضمون، ويظهر ذلك في طبيعة الخطاب، وفي صناعة المحتوى، وفي نمط العيش ذاته. إذ يُروّج لنموذج استهلاكي ناعم يجمّل الحياة من الخارج، لكنه يُفْرِغها من المعنى الحقيقي، ويُختزل الجمال في الجسد، والنجاح في



الظهور الإعلامي، والكرامة في الاقتناء المادي لا في الإنجاز الفكري.

تبدو بعض الحواضر العربية الكبرى اليوم عامرة ومزدهرة في مظهرها العمراني والاستهلاكي، غير أنَّ هذا الازدهار لا يوازيه دائماً عمق مماثل في الحوار الفكري أو في تشكُّل الهوية الثقافية. فخلف الواجهات اللامعة، يلوح أحياناً توترٌ غير معلن بين الأصالة والمعاصرة، وبين الموروث الثقافي العميق وبين تمثيلات سطحية تُسوَّق بوصفها حداثة، أو تُختزل في «ترند» عابر سريع الزوال. والمقصود هنا ليس ذمُّ التحضُّر ولا التقليل من أهمية التطور العمراني أو الانفتاح، بل نقد النزعة التي تختزل الإنسان إلى كائن يُرى ويُستعرض ويُستهلك، دون اهتمامٍ موازٍ بما يُفكَّر فيه، وما يُنتَج معرفياً، وما يُبنى على المدى الطويل في الوعي والقيم.

حين تتبنى المجتمعات هذا النموذج دون غرلة نقدية، تُختزل تطلعاتها المستقبلية إلى الوصول إلى صورة خارجية لا تشبهها بالضرورة. تبدأ بالتقليد دون مراجعة، وتنبهر دون وعي، وتنسى أنها تملك رصيذاً حضارياً وثقافياً عميقاً قادراً على إنتاج نموذج حضاري متزن غير تابع.

إن السقوط في هذا الفخ لا يتم بقرار مفاجئ، بل يتسلل ببطء من الشاشة، ومن اللغة الرائجة، ومن تدهور الذوق العام. يبدأ حين يصبح معيار القيمة الإنسانية بما يملك الفرد لا بما يُفكر، وحين يُربى الطفل على ثقافة الانبهار لا الفهم، وعلى الامتثال السريع لا التمييز النقدي. يبدأ عندما تتحول الحرية المطلقة إلى شكل من



أشكال الاستهلاك المتاح، وتصبح الهوية مجرد واجهة تسويقية لا جذراً حياً نابضاً بالتاريخ والموقف والوعي.

تكمّن الخطورة الكبرى في التطبيع الاجتماعي مع هذا الفراغ المادي، في قبول الزيف كمظهر للنجاح، وفي تحوّل التقليد الأعمى إلى نمط حياة مستقر. فالرفاه المادي بلا فكر عميق، هو مجرد ضجيج فارغ. والحادثة المبتورة بلا جذور أصيلة، هي زبدٌ يعلو ثم يتلاشى. والتقليد الأجوف بلا وعي، هو انسحاب ناعم وخطير من مشروع النهوض الحضاري.

المشكلة لا تكمن في وجود نماذج عالمية سائدة، بل في نسخها دون نقد، واتباعها دون وعي بما يتناسب مع خصوصيتنا. والتحدي المائل ليس في الانغلاق الرافض لكل جديد، بل في الفرز النقدي الذي؛ أن نأخذ ما يتناغم مع قيمنا الراسخة، ونترك ما لا يليق بذاتنا الحضارية.

لقد آن الأوان لاستعادة المناعة الثقافية، ليس من باب الرفض العدمي للتقدم، بل من باب الفهم العميق والمسؤولية الإنسانية. آن الأوان أن نرى كل نمط حياة جديد كخيار قابل للتفكيك والتقييم، لا كحقيقة مُسلم بها، فالحياة لا تُقاس بما يُعرض على الشاشات، بل بما يُنجز فعلياً على أرض الواقع ولا تقاس بما نستهلكه، بل بما نصنع، ونفكر، وبما نعيشه بصدق وبكرامة وبوعي لا يُغريه البريق الزائف. .



أزمة الهوية والانتماء في الدولة الحديثة :

يبدو أننا دخلنا مرحلة من أزمة التعريف الفلسفي للوطن، حيث تلاشت الحدود الدقيقة بين بداياته ونهاياته. أصبحنا نسكن بيوتاً نحاول أن نُقنع أنفسنا بأنها أوطان، نُخلق الأبواب ونُحكم الستائر، ونُردد أن الاستقرار يكمن في مجرد عنوان ثابت. لكن يظل شيء في الروح متأرجحاً ومغترباً، يبحث عن جذور وجودية أعمق من المكونات المادية كالأسمنت والجدران.

إن تأثيث الغرف وغرس النباتات والاحتفال بالروتين المألوف لا يُغني عن الحقيقة الجوهرية بأن الوطن ليس البيت، ولا الدخل المنتظم، ولا مجرد وثيقة رسمية. الوطن يمثل بُعداً وجودياً أعمق. إنه ذلك الإحساس اليقيني بأنك كائن مرئي ومُقدَّر، أن لك قيمة تتجاوز منفعتك الاقتصادية، ولا تُختزل في وظيفتك، ولا تهددها ورقة بيروقراطية. هو الشعور الداخلي بالانتماء، ليس لمجرد الميلاد في المكان، بل لأن الكيان السياسي والاجتماعي يعترف بك كإنسان ذي قيمة متأصلة.

وعندما نتجول في الشوارع، ونقف في طوابير الاستهلاك، ونرى الرفوف ممتلئة والإعلانات متفائلة، قد يبدو المشهد مطمئناً اقتصادياً. لكن السؤال يظل حاضراً: هل يكفي هذا وحده ليصنع وطنًا؟ وهل تُقاس قيمة المكان فقط بوفرة السلع وسهولة الشراء؟



حين تصبح العلاقة بين الفرد والدولة علاقة خدمات واستهلاك فقط، يبهت المعنى الإنساني، ويصبح المواطن أقرب إلى مستخدم دائم منه إلى شريك في المصير.

في مثل هذه البيئات، يقف الناس لتأمين احتياجاتهم الأساسية، لكنهم يتساءلون في داخلهم إن كانوا يقفون على أرض تنصت لقلقهم الإنساني، أم على أرض تتعامل معهم ككيانات إدارية. فليست كل دولة تحمل اسمًا وعلمًا ونشيدًا هي بالضرورة وطنًا بالمعنى العميق. الدولة إطار تنظيمي، أما الوطن فهو ذاكرة مشتركة، وتاريخ حي، وشعور يتكوّن عبر التفاعل لا عبر التلقين.

ثم تظهر تلك المدن... مدن الملح الاستهلاكية. لامعة، شاهقة الارتفاع، فاخرة التشييد، لكنها تفتقر إلى النبض الإنساني. مدن نبتت فجأة فوق رمال المصالح الرأسمالية، وتضخمت على حساب البُعد الإنساني والاجتماعي. هي مدن تبهرك بالحدثة العمرانية، لكنها تُفزعك بخوائها الوجودي. لا تحتضن ذاكرتك، ولا تعترف بملاحك الثقافية، ولا تبالي بقصصك الخاصة. هي في جوهرها مدنٌ عبور مؤقتة، لا مدنٌ انتماء جذري.

إن ما خفي... كان دائمًا أعظم وأخطر. ليس في الأسرار السياسية فحسب، بل في جوهر الناس أنفسهم. في التعب الصامت المستديم، في الخوف غير المُصرح به، في اليأس الذي يتخفى تحت قناع الرضا الاجتماعي. نحن لا نواجه فقط أزمة تنظيمية، بل أزمة شعور عميقة في تعريف معنى «الوطن»، وأزمة في القدرة



على تصديق أننا ننتمي فعلاً إلى كيان ذي معنى.

فالمسكن وحده لا يمنح الطمأنينة، والوفرة لا تضمن الأمان،
والحادثة العمرانية لا تصنع هوية تلقائياً. وما يظهر على السطح،
مهما بدا مستقرّاً، لا يكشف دائماً عن كل ما يجري في العمق.
فهناك أسئلة ما زالت مفتوحة، ومشاعر لم تجد لغتها بعد، ومعنى
للوطن ما زال قيد البحث، بهدوء، دون ضجيج، ودون أحكام
نهائية.





تكفير العلماء والمفكرين العرب:

في سياق التحليل التاريخي والثقافي، تبرز ظاهرة إقصاء العلماء والمفكرين، وأحيانًا تكفيرهم، بوصفها واحدة من الإشكاليات العميقة التي رافقت مسار الفكر في التاريخ العربي الإسلامي. فقد لعبت النخب العلمية والفلسفية دورًا محوريًا في تطوير المعرفة الإنسانية، غير أن مسيرتها لم تكن دائمًا محاطة بالقبول، بل اصطدمت في كثير من المراحل بممانعة داخلية رأت في الاجتهاد العقلي تهديدًا للسلائد والمألوف.

تكرر المشهد عبر التاريخ من ابن سينا إلى ابن رشد، ومن ابن الهيثم إلى المعري بصور شتى كالسجن، والنفي، وحرق الكتب، والطمس المتعمد للأسماء، والتحريض على القتل. لم تكن التهم موجهة ضد خيانة أو فساد مالي، بل كانت جريمة التفكير الحر والسعي لفهم الدين والوجود عبر منهجية العقل النقدي. هذا الفكر الذي كان رافعة لإنسانية الأمة، تم إقصاؤه ومعاقبته لتجرئه على كسر أسوار الصمت العقائدي.

عانى رواد الفكر والعلوم أمثلة قاسية، فمثلا ابن الهيثم، رائد علم البصريات والمنهج التجريبي، سُجن. بينما أحرقت كتب ابن رشد، أعظم شارح لفلسفة أرسطو، واتُّهم بالزندقة لمحاولته التوفيق المنهجي بين الحكمة (الفلسفة) والشرعية. في حين وصف ابن سينا



بإمام الملاحدين، رغم أن نتاجه الطبي والفلسفي ظل مرجعاً عالمياً لقرون. كذلك الفارابي، الكندي، والرازي؛ كلهم تعرضوا للإقصاء لأنهم آمنوا بأن الدين لا يتناقض جوهرياً مع العقل، وأن الفلسفة هي وسيلة لتعميق فهم الوحي.

إن هذه الوقائع لا تمثل حوادث معزولة، بل تشكل نمطاً تاريخياً متصلاً يتجدد كلما حاول العقل أن يتحرر من ركام التقليد. لم يكن التكفير في جوهره مسألة دينية خالصة في كل الأوقات، بل كان أداة سياسية وثقافية فعالة لإسكات الأصوات المغايرة. وقد أدى هذا النهج إلى تعميق الشرخ بين مساري «العلم الشرعي» و«العقل العلمي»، تاركاً أثراً قائماً على البنية المعرفية والثقافية العربية. والمفارقة التاريخية تكمن في أن أوروبا كانت تبني نهضتها على ترجمات أعمال هؤلاء المفكرين، بينما كانت عواصمهم تحرق كتبهم وتطاردهم.

إن العنف الفكري، بأشكاله المختلفة، لم يكن يوماً مدخلاً لبناء الحضارات، بل عائقاً أمام تطورها. فالتضييق على الأسئلة، ومصادرة الأفكار، وإقصاء المفكرين، تؤدي إلى انكماش المجال المعرفي، وإلى تعطيل القدرة على التجديد. والمؤسف أن بعض هذه الآليات لا تزال تتكرر في صور حديثة، من خلال تهم فضفاضة، مثل «ازدراء الأديان» أو «خدش الحياء العام» أو «التحريض على الفتنة»، تُستخدم أحياناً لتقييد حرية التعبير أو محاصرة النقد، وإن اختلفت السياقات والأدوات.



ويكشف هذا كله عن توتر مستمر في العلاقة بين السلطة والحرية الفكرية، وبين الدين بوصفه قيمة روحية وأخلاقية، وبين توظيفه كوسيلة للضبط الاجتماعي أو الإقصاء. فالدين، في جوهره، لا يتعارض مع العقل، لكن الإشكال يظهر حين يُختزل في قراءات أحادية تُغلق باب الاجتهاد.

إن استحضار هذه التجارب لا يهدف إلى استدعاء الماضي بروح رثائية، بل إلى التنبيه إلى مخاطر تكرار الأنماط ذاتها. فبناء مناخ فكري صحي يتطلب الاعتراف بالتعددية، واحترام النقد المنهجي، والنظر إلى العقل بوصفه أداة لفهم أعمق، لا خصمًا للإيمان. ولن تكون هناك نهضة معرفية أو حضارية مستدامة دون فضاء يسمح بالاختلاف، ويصون كرامة المفكر، ويُبعد عن العلماء سيف التخوين، لصالح مشاركة حرة ومسؤولة في إنتاج المعرفة والمعنى.





تأملات في ثقافة البادية :

عند مقارنة التاريخ العربي من زاوية جغرافية وأثروبولوجية، تظهر اختلافات واضحة في المنظومات القيمية التي تشكّلت تبعاً للبيئات الطبيعية والاقتصادية. ففي بعض التكوينات البدوية التي نشأت بعيداً عن المراكز الحضرية والإنتاجية المستقرة، تبلورت أنماط خاصة من القيم الاجتماعية، تأثرت بظروف الندرة، والتنقل، وعدم ثبات الموارد.

في تلك السياقات، لم تحظ الحرف والمهن اليدوية دائماً بالمكانة ذاتها التي عرفتها المجتمعات الزراعية أو الحضرية، إذ ارتبط العمل اليدوي في بعض الأحيان بمعاني المشقة والحاجة، لا باعتباره مصدر فخر اجتماعي. وقد انعكس ذلك في تصور ثقافي فضّل مظاهر القوة والقدرة على الحماية والغلبة، بوصفها وسائل أساسية للبقاء في بيئات قاسية وغير مستقرة.

قبل الاندماج الواسع مع منظومات التمدّن، والتجارة المنظمة، والدولة، تشكّلت المكانة الاجتماعية في بعض البيئات حول مفاهيم ترتبط بالغزو والسلب والحماية وتوزيع الغنائم، أكثر من ارتباطها بالإنتاج المستدام أو الزراعة أو الصناعة. لم يكن هذا بالضرورة اختياراً أخلاقياً واعياً، بل استجابة لواقع اقتصادي هش، حيث كانت السيطرة على الموارد المتنقلة، وإن كانت للغير، تُعد وسيلة



بقاء أكثر من كونها نمطًا إنتاجيًا طويل الأمد.

ومن المهم التأكيد أن هذا التحليل لا يهدف إلى التعميم أو اختزال التجربة البدوية في صورة واحدة، ولا إلى التقليل من قيمها الإنسانية. فالبادية، مثل غيرها من البيئات، أنتجت منظومات أخلاقية ولغوية وشعرية باللغة الثراء. غير أن فهم هذه البنى القيمة يقتضي وضعها في سياقها التاريخي والاقتصادي، حيث شكّلت الندرة وعدم الاستقرار عوامل مؤثرة في ترتيب الأولويات الاجتماعية.

ومع توسّع الحواضر العربية وازدهار المدن، انتقلت بعض هذه التصورات إلى الوعي الجمعي في صور جديدة، فظهرت أحيانًا ملامح من التوجس تجاه الحرف اليدوية، أو النظرة الدونية لبعض المهن، وهو ما انعكس في أمثال دارجة أو مواقف اجتماعية تكرس الاتكال، أو تُبرر العزوف عن العمل المنتج باسم الرزق أو المكانة. في المقابل، لا يمكن إغفال الدور التحويلي الذي أحدثه الإسلام في إعادة الاعتبار للعمل، إذ حرّر الكدّ من وصمة الدونية، وربط القيمة بالجهد المشروع، وجعل السعي في الأرض جزءًا من المعنى الإنساني للحياة. وقد أكد القرآن الكريم هذا البعد حين ربط النهار بالمعاش، في إشارة واضحة إلى مركزية العمل في العمران البشري.

الأخطر من ذلك هو الانقلاب القيمي الذي حدث، حيث أصبح الشرف يُقاس بالتسلّط لا بالعدل، والكرم بالبدخ الاستعراضي لا بالإنتاج المجتمعي، والهيبة بفرض السيطرة لا باحترام الجهد.



وتحوّلت القيم إلى طقوس شكلية تعيد إنتاج الهيمنة باسم الفخر القبلي، بدلاً من الكرامة الإنسانية الشاملة.

وفي العصر الحديث، ومع تشكّل الدولة الوطنية واقتصاد السوق، عادت بعض هذه الإشكاليات للظهور بأشكال جديدة، مثل الاقتصاد الريعي، والثراء غير المنتج، وازدراء المهن التقنية والحرفية، مقابل تمجيد الاستهلاك والوجاهة. وهي مظاهر لا تعكس حتمية تاريخية، بقدر ما تشير إلى صعوبة الانتقال الكامل من أنماط تقليدية إلى ثقافة إنتاج حديثة.

وتبقى الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية واضحة: لا يمكن تحقيق نهضة مستدامة دون عمل منتج، ولا تُصان الكرامة الوطنية دون جهد حقيقي يشارك فيه الجميع. فالمجتمعات لا تُبنى بالخطاب وحده، بل بالإنسان العامل، صانعاً كان أو مزارعاً أو معلماً أو تقيّاً. والعمل، في جوهره، ليس نقيض الكرامة، بل أحد تجلياتها، والحرفة ليست ضعفاً، بل قوة اجتماعية تُحرّر الإنسان من الحاجة، وتمنح الأوطان أسباب الاستقلال والنهوض.





العمل .. بين الإنتاج والحضور:

إن مفهوم العمل لا يتوقف عند الحضور الجسدي خلف المكتب أو أمام الآلة، فالعمل الحقيقي هو التزام أخلاقي، ومسؤولية ذاتية، وانضباط داخلي يتجاوز الرقابة الخارجية. لكن عند تقييم واقع العمل في عدد من الدول العربية، يظهر مشهد مقلق، إذ نرى ساعات عمل طويلة وموثقة في السجلات، لكنها لا تتناسب طردياً مع مستوى الأداء والإنتاجية الفعلية. فالحضور هنا شكلي، غالباً ما يغيب عنه الجوهر، ويتآكل فيه المعنى المؤسسي.

تحدد معظم التشريعات العربية ساعات العمل الرسمية بنحو (٨) ساعات يومياً، وبحد أقصى (٤٨) ساعة أسبوعياً، كما هو الحال في الأردن، ومصر، ولبنان، وتونس، إضافة إلى غالبية دول الخليج. غير أن الفارق بين النص القانوني والممارسة الفعلية يظل واسعاً في كثير من السياقات. وعلى الرغم من هذا الالتزام الزمني المُعلن، لا ينعكس طول ساعات العمل بالضرورة على مستوى المردود أو جودة الإنتاج. وتشير ملاحظات تنظيمية ودراسات عمل إلى أن الإطالة الزمنية قد تؤدي في كثير من الحالات إلى إرهاق ذهني، وتراجع التركيز، وضعف الكفاءة الفردية، بدلاً من تعزيز الأداء.

ويعكس هذا الواقع إشكالية أعمق في فلسفة العمل السائدة، حيث يُقاس الالتزام بعدد الساعات المقضية في المكتب، لا بقيمة



ما يُنَجَز خلالها، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول العلاقة بين الزمن والإنتاجية في بيئات العمل العربية المعاصرة.

في المقابل، تتكرر مظاهر التراخي واللامبالاة المؤسسية في القطاع العام في بلاد الشام وشمال إفريقيا. الموظفون يداومون بشكل منتظم، لكن بروح مثقلة بالإحباط وغياب الحافز الفعلي للإنتاج. ينتظر المراجعون لعدة أيام لإنجاز معاملة بسيطة، دون مبرر سوى البيروقراطية الرخوة، أو التسويف المستمر، أو «ثقافة التأجيل» التي أصبحت جزءاً من البنية الإدارية.

أما في الدول التي تمر بأزمات وكوارث مزمنة مثل اليمن وسوريا والسودان، فإن مفهوم الالتزام الوظيفي يتآكل تدريجياً، ليس لغياب النية، بل لانهايار البيئة الداعمة نفسها: رواتب لا تغطي الحد الأدنى للمعيشة، ندرة وسائل النقل، واتساع الفجوة المؤلمة بين الوظيفة والحاجة اليومية. في هذه البيئات، تفقد «ساعات العمل» معناها الحقيقي، وتتحول إلى مجرد إجراء شكلي مفرغ من المضمون.

والنتيجة الكلية لهذا المشهد هي تراجع واضح في مؤشرات الكفاءة والفعالية عربياً. فمعظم دول المنطقة تحتل مراكز متأخرة في تقارير التنافسية العالمية، تحديداً في مؤشرات جودة الإدارة العامة، وفعالية استخدام الوقت، ومستوى رضا المواطن عن الخدمات الحكومية. ورغم وجود خطط إصلاح إداري معلنة، فإن الواقع يكشف عن فجوة واسعة بين الاستراتيجيات المكتوبة



والتطبيق الميداني الفعال.

تكمّن الإشكالية الأساسية في غياب ثقافة العمل كقيمة مضافة، لا كواجب مفروض. لا يكفي الحضور الجسدي، أو شغل المقاعد حتى نهاية الدوام، ما لم يكن هناك أثر نوعي ومقنع لهذا الحضور. العمل الحقيقي يُقاس بجودة النتائج، وبقدرة المؤسسة على خدمة الجمهور بكفاءة، وبإحساس الموظف بأنه شريك استراتيجي في بناء مؤسسته ومجتمعه، وليس مجرد تابع في سلسلة أوامر بيروقراطية جامدة.

إن الإصلاح المطلوب ليس تقنياً أو هيكلياً فحسب، بل هو إصلاح ثقافي وقيمي بالدرجة الأولى. يتطلب الأمر ثورة هادئة في فهم معنى العمل، وإعادة غرس قيمته في الوعي الجمعي منذ الطفولة. لا نحتاج إلى زيادة ساعات العمل المطلقة، بل إلى زيادة الإحساس بالمسؤولية الذاتية والمهنية ولا نحتاج إلى عقوبات أشد، بل إلى تأسيس بيئة عمل تتسم بالعدالة والإنصاف والتحفيز المستدام.

وعندما نصل إلى مرحلة الإيمان العميق بأن العمل ليس واجباً وظيفياً فقط، بل شرف ومسؤولية وعنوان للهوية الفردية والجمعية، سيكون بمقدورنا حينها إحداث نقلة حقيقية في أداء مؤسساتنا، وإعادة رسم العلاقة بين الوقت والإنتاج، بين الإنسان والمجتمع، وبين الدولة والمستقبل المنشود.



الباب الرابع

فضا يا مجتمعة



الضحالة المعرفية بيئة للغوغاء والكره

ثمة علاقة وثيقة بين ضيق الأفق المعرفي واتساع مساحات الصخب والعداء بين الناس. عندما تغيب المعرفة العميقة ويضيق الاطلاع وتراجع مهارات التفكير النقدي، يصبح الناس أكثر استعدادًا للانجراف وراء الأصوات العالية والشعارات الجوفاء.

في المجتمعات أو المجموعات التي تضعف فيها الثقافة الحقيقية، وتغيب فيها الرغبة في الفهم، نجد أن أبسط الخلافات تتحول إلى عراك. فيصبح النقاش معركةً لإثبات الذات لا وسيلةً للتعلم أو تقريب وجهات النظر وتلاشي معايير الاستدلال والبرهان، فلا وزن لحقيقة موثوقة، ولا قيمة لحجة موضوعية.

الضحالة المعرفية تجعل العقول كسولة، تفضّل التلقين على البحث، والانفعال على التحليل. ومع الوقت، يصير من السهل جدًا تحريك تلك العقول بخطاب تحريضي أو شائعة سريعة الانتشار. وهنا تبدأ الغوغاء في التكاثر، حيث يختفي الحوار ويعلو الضجيج.

إن الكره والحقد، غالبًا، لا يترعرعان في بيئة العلم والاطلاع الواسع. العارفون يميلون إلى التسامح لأنهم يدركون تنوع الأفكار وتجارب الناس. أما الجهل، فهو يولد الخوف من المختلف، والخوف يولد العداء. لذلك ترى أكثر الناس تطرفًا هم الأقل وعيًا والأقل رغبة في التعلم.



في ظل هذا المناخ، تذبذب فضيلة الاعتراف بعدم المعرفة حيث يندر أن يقول أحدهم «لا أعلم» أو «أحتاج أن أتحقق»، وكأن الاعتراف بالجهل عيب أكبر من أن يهرف بما لا يعرف.

لقد علمتنا التجارب أن مناقشة الضلّين معرفيًا كثيرًا ما تتحول إلى دوامة من الانفعالات والشتائم والاتهامات، لأن الأساس المشترك غائب، والمنطق ضعيف، والرغبة في الحقيقة شبه معدومة. من هنا، يكون توسيع دائرة الاطلاع، والتعود على القراءة، وتربية فضيلة الشك المنهجي، ضرورةً لكل من يريد أن يبني مجتمعًا عاقلًا لا تتحكم به الغوغاء. لا أحد يملك الحقيقة المطلقة، لكن الوعي والبحث يصنعان حدًا أدنى من الاحترام والإنصاف.

في النهاية، ربما علينا أن نتذكر دائمًا أن الصوت العالي لا يعني الصواب، وأن الغضب وحده لا يصنع حجة، وأن الضحالة حين تهيمن، يصبح الحقد والكره أسهل من أي محاولة صادقة للفهم.





العنف المجتمعي في الجامعات:

حين تضج الساحة الجامعية، التي وُلدت لتكون منارة للمعرفة والحوار، بصراخ وصدامات عنيفة، فذلك يُعد مؤشراً مؤلماً على تحوّل الحرم الأكاديمي إلى مسرح مكثف لمظاهر العنف المجتمعي. الجامعة هي مرآة المجتمع الحساسة؛ فإذا ما تفجر العنف بين طلبتها، فهذا يعني أن جذوره ضاربة في الشارع، والبيت، والحي. إن ما يجري داخل الحرم ليس مجرد مشاجرات عابرة، بل هو صورة مصغرة لأزمات أعمق تتمثل في ضغوط اقتصادية خانقة، وبطالة متزايدة، وانسداد أفق أمام الشباب، وضعف في التنشئة الاجتماعية، حيث تضاءلت ثقافة الحوار وحل محلها منطق ردود الفعل الغاضبة.

العنف في الجامعات هو جرس إنذار يُشير إلى ثقافة مجتمعية تبرر القوة وتسوّغ العنف، وتحوّل الاعتداء إلى سلوك مُعدّ يتكرر. وتتضافر عوامل الأعراف المتسامحة مع ضغوط الحياة لتغذي هذه الظاهرة الخطيرة.

الخطر الأكبر يكمن في التغاضي واعتبار هذه الأحداث مجرد «هوامش عابرة». بل بالعكس تمام، فكل حادثة عنف تترك ندبة في وعي المجتمع، وتزرع الخوف في نفوس الطلبة، وتضعف ثقتهم بأن الجامعة مكان آمن يحمي أحلامهم.



إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب عملاً متكاملًا يتجاوز الحزم القانوني، الذي يبقى ضرورة لا غنى عنها. يبدأ الحل من البيت، حيث تُغرس القيم الأولى، ومن المدرسة، حيث يُتعلّم معنى والحوار وتقبل الآخر، ويمتد إلى الإعلام، الذي يجب أن يُسلط الضوء على خطورة العنف بدلاً من تطبيعها.

الجامعات نفسها مدعوة لتجاوز دورها التعليمي التقليدي، وتقديم برامج إرشاد نفسي، ودوائر حوارية، وبدائل إيجابية لاحتواء الغضب. يجب أن تكون عمادات شؤون الطلبة خط الدفاع الأول، والمراكز الطلابية فضاءات للتعبير المسؤول. كما تقع على عاتق المجتمع المدني والمؤسسات الدينية مسؤولية تبني خطاب واضح وقوي ضد العنف، قائم على قيم الرحمة والعدل.

إن السكوت عن هذه الظاهرة ليس حياداً، بل تواطؤ غير مباشر مع ما يهدد نسيجنا الاجتماعي. لقد آن الأوان أن نعيد الاعتبار لحرمة الجامعة، ولقيمة التعليم، ولثقافة الحوار. فالمجتمع الذي لا يواجه العنف بالحزم والوعي معاً، يورث أبناءه ثقافة الخوف بدلاً من ثقافة الأمل.

العنف ليس قدراً، لكنه يصبح قدراً إذا استسلمنا له.





التوجيهي في الأردن... موسم الطوارئ الوطني!

في الأردن، للتوجيهي نكهة خاصة لا تشبه أي نكهة أخرى في العالم. إنه ليس مجرد امتحان مدرسي، بل حدث وطني من الطراز الرفيع، له طقوسه، وتقاليده، وآثاره الممتدة على الفرد، والأسرة، والحي، وحتى أجهزة الدولة!

فمنذ أن يخطو الطالب إلى «سنة التوجيهي»، تعلن العائلة حالة الطوارئ القصوى. الأم تتحول إلى وزيرة داخلية وخارجية وتعليم، ترسم الجداول، تراقب مواعيد النوم، وتحضر الوجبات «المحفزة للذاكرة». أما الأب، فيتقمص دور المستشار الأمني والمعنوي، يسهر على راحة ابنه، يقود حملات الصمت في المنزل والحي، ويمنع تشغيل التلفاز... حتى لو كانت النشرة الجوية! بل ويزيد المصروف للطالب، ويحرص على جلب الطعام الذي «يفتح العقل»، ويصرّ أن يسهر الطالب حتى ساعات متأخرة لعل «الساعات الليلية تُنتج علامات أعلى!» أما الإخوة الصغار، فيُفرض عليهم حظر تجوال نفسي وعاطفي. لا ضحك، لا لعب، ولا حتى تنفس بصوت مرتفع. كل ذلك احتراماً لقدسية «المرحلة»، وتفادياً لأن يُتهم أحدهم بتشتيت التركيز وإفساد المستقبل الموعود!

ولا يتوقف التأثير عند حدود المنزل. فالمجتمع كله يدخل في حالة مماثلة فتتخفص أصوات الأعراس، وتُخفّض مكبرات الصوت،



وتنتشر لافتات «بالتوفيق لابن الحارة» كما لو كانت بيانات حكومية. باختصار، يدخل الشارع الأردني في حالة من الصمت المريب، وكأن البلاد تستعد لاجتياز اختبار وطني جماعي.

لكن الضغط لا ينتهي بانتهاء آخر امتحان. بل يبدأ فصل جديد من الترقب، والقلق، والتأويل، واللوم. تبدأ التحليلات: «أكيد غلطوا بالتصحيح»، «لو غيرنا الفرع من أول كان أحسن»، «السؤال الرابع من الفيزياء ما إجا على الدفعات السابقة!» ثم تأتي لحظة النتائج، فتتوزع البيوت بين منازل أفراح تعج بالجيران والحلوى، وأخرى تُغلق نوافذها وتخفت أنفاسها وكأن شيئاً لم يكن.

والمفارقة الكبرى؟ أن هذه الدراما الاجتماعية تتكرر كل عام، بنفس التفاصيل، وكأننا نعيد تمثيل مسرحية قديمة مع تغير الأبطال فقط. في نهاية المطاف، لا بد من الاعتراف بأن التوجيهي لم يعد مجرد تقييم أكاديمي، بل تحول إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية متجذرة، تتطلب منا إعادة النظر في طريقة تعاطينا معها، بوعي وهذوء، وبعيداً عن الضغط المفرط والتهويل. فرمّا... فقط ربحا... نصل إلى تلك اللحظة التي لا يحتاج فيها الطالب إلى «جهاز تنفس معنوي» قبل كل امتحان، ولا تشعر فيها العائلة وكأنها اجتازت معركة وجود بعد كل عام دراسي.





مواسم التعديل الوزاري :

في كثير من دول الوطن العربي، لا يُعد التعديل الوزاري مجرد إجراء دستوري تنظمه الدول ويُعلن عبر وسائل الإعلام، بل هو «موسم» بحد ذاته، له طقوسه ومؤثراته وأثره العميق، سواء أُعلن أم تأخر، تمّ جزئياً أم شاملاً، طال وزارة واحدة أو كل الطاقم الحكومي. ومع كل بوادر تعديل قادم، يبدأ الشارع في الدخول إلى حالة من الترقّب الصامت. الصحف تُحلل، المجالس تهمس، ووسائل التواصل تمتلئ بقوائم «متوقعة» تتكرر بوجوه مألوفة، مع بعض «المفاجآت» التي قد لا تفاجئ أحداً في النهاية.

لكن ما وراء هذا الطقس الموسمي، هناك أثر اجتماعي ونفسي لا يُستهان به. فالتعديل الوزاري، بطبيعته، يحمل رسائل ضمنية للمجتمع: هل نحن على أعتاب مرحلة جديدة؟ هل هناك اعتراف ضمني بأن هناك ما لم ينجح؟ هل هذا التغيير جزء من الإصلاح... أم مجرد إعادة ترتيب في الواجهة؟ كل هذه الأسئلة تبقى معلقة، وغالباً بلا إجابات.

على المستوى الاجتماعي، يميل المواطن العربي، بحكم التجربة، إلى ربط المسؤولية بالأشخاص أكثر من السياسات. فيُحمّل الوزير القادم آمالاً كبيرة، ويتابع خلفيته، خطابه الأول، ملامحه في مراسم



التكليف، وحتى تفاصيل حضوره الإعلامي، وكأن الناس تبحث في تعابيره عن بوصلة تُشير إلى اتجاه المرحلة القادمة.

لكن على الجانب الآخر، هناك أيضاً أثر نفسي أقل ظهوراً لكنه عميق. كل موظف حكومي يتبع لوزارة مشمولة بالتعديل يبدأ بحسابات جديدة: هل سَتُغيّر الخطط؟ هل سيتغير الفريق؟ وهل يا ترى ما بدأنه سيُستكمل؟ هذه الأسئلة تخلق نوعاً من التوتر الصامت في الجهاز الإداري، وتؤخر أحياناً القرارات والمشاريع بانتظار «ما بعد التعديل».

اقتصادياً، التعديلات قد تُؤثّر ولو بشكل غير مباشر. فالمستثمر، والممول، وحتى المواطن، يراقب ويُقيّم. فالاستقرار السياسي، حتى في مستوياته الوزارية، هو مؤشر للثقة، خصوصاً في دولة ذات موقع إقليمي حساس. وكل تأخير أو ضبابية في مسار الحكومة قد يُقرأ في الخارج بطريقة مغايرة لما نراه داخلياً.

ومع تكرار التعديلات دون وضوح كافٍ في المسارات والسياسات، قد يشعر المواطن بأن التغيير الوزاري أقرب إلى تعديل في الوجوه لا الاتجاهات، ما يُضعف أثره الإيجابي، ويحصره في ردّات الفعل الإعلامية والهمس المجتمعي لا أكثر.

لكن لا بد من القول، إنّ التغيير بحد ذاته ليس سلبياً، بل هو سُنّة الحياة، ومؤشر على مرونة النظام وقدرته على التصحيح. ما



نحتاجه، فقط، هو أن يقترن هذا التغير برؤية واضحة، ومكاشفة جريئة، ومتابعة حقيقية للنتائج. عندها فقط، قد يتحوّل «موسم التعديل» من حدث موسمي متكرر، إلى فرصة وطنية متجددة تُبنى فيها الثقة، وتُصحَّح فيها المسارات، ويُستعاد فيها الإيمان بأن الكفاءة لا زالت هي الطريق، وأن الإصلاح ليس مجرد شعارات تُعاد كل بضع سنوات.





من العادة إلى الوعي في بيوت العزاء :

في مجتمعاتنا، لا تزال بعض العادات ترتدي عباءة القداسة الاجتماعية، حتى لو تجاوزها الزمن وفضح هشاشتها المنطق والذوق العام. لقد تحول «المنسف»، الأكلة الوطنية في شرق الأردن، من رمز للكرم والفخر إلى طقس اجتماعي ثقيل ومُكلف، يفرضه التقليد ولو على حساب الكرامة، واحترام الطعام، ومنطق العقل والتدبير.

لقد أصبح منسف العزاء لا يختلف عن منسف الفرح، يتكرر فيه مشهد الإسراف غير المبرر، حيث تستهلك كميات ضخمة من الطعام وتهدر، ثم تُجمع البقايا لتوزع في لفطة تُوصف زوراً بالإحسان، بينما هي في حقيقتها إهانة للطعام وللفقير على حدّ سواء. إن الحجة التقليدية القائمة على أن «الناس كانوا يتناولون على الصحن» لم تعد صالحة اليوم؛ فالناس باتوا يتناولون طعامهم على عجل، ولكننا لا نزال نستخدم هذا المشهد الغائب لتبرير فعل فقد سياقه ولياقته الاجتماعية.

هناك نقلة نوعية حدثت بفتح بيوت العزاء مساءً دون وجبة غداء، وهي خطوة تستحق الإشادة. لكن التفاخر لا يزال قائماً؛ فبعض الناس يقيسون حجم الحزن بكمية الطعام لا بحرارة الفقد، ويقيسون العزاء بعدد رؤوس الخراف لا بصدق التعزية. فمازلنا



نرى الهدر الكبير للطعام الذي يثقل الكاهل ولازلنا نرى أن ما يُقدَّم على أنه «إطعام للفقير» غالباً ما يكون بقايا طعام منهك لا يصلح لاستهلاك آدمي، ولا يمتُّ بصلة لفكرة الصدقة أو التبرُّع النبيلة في الإسلام.

إن السؤال الجوهرى يكمن في: أين نحن من التبرُّع الحقيقي الموجه؟ لماذا لا يُوجَّه هذا المال المهدر في ساعات إلى تعليم طفل، أو كفالة أسرة، أو تأهيل مشروع صغير، أو سداد قسط جامعي؟ لماذا لا تُؤسس صندوقاً للعزاء يُعنى بضمان الكرامة لمن لا يستطيع دفع كلفة فاجعته، بدلاً من تكديس الطعام في خيام تُنصب تحت وقع الحزن؟

ما نحتاجه اليوم هو ثقافة تبرُّع مختلفة؛ تبرُّع نابع من الوعي، موجَّه، عادل، ومستدام. تبرُّع لا يتفاخر به صاحبه، ولا يُهدر فيه الطعام، ولا يتحوَّل إلى مناسبة اجتماعية للتباهي، بل يُكرِّم الميِّت بإعانة حيٍّ. لقد آن الأوان لأن نتحرر من وهم الكرم المرتبط بالإسراف والعبث، ونعود إلى كرم المعنى لا كرم المظهر. الدين الحنيف لم يكن يوماً دين مظاهر، بل دين مواقف أصيلة.





ولائم الفرح بين الماضي والحاضر:

في إحدى ولائم الأعراس، جلسنا في أجواء مسائية هادئة، ودار حديث بين الحاضرين حول الفارق بين أفراح الماضي وحاضرنا. وكعادة مثل هذه الجماعات المتنوعة وغير المتوقعة، غلب الحنين إلى الأيام الخوالي، إذ راح الكثيرون يترحمون على الماضي ويصفونه بأنه أجمل وأكثر دفئًا. غير أنني وجدت نفسي، لا من باب المخالفة وإنما من باب التحليل، أميل إلى النظر بموضوعية أكثر، فالماضي الذي نتغنى به لم يكن دائمًا مثاليًا كما نحب أن نتصوره، بل حمل معه صعوبات وتعقيدات فھيل إلى نسيانها.

في الماضي كان إعداد الطعام عبئًا شاقًا. النساء كنّ يجمعن الأدوات ويقضين ساعات طويلة في الطبخ، والرجال كانوا بدورهم يتحملون مسؤوليات ثقيلة مثل حمل المنسف أو صب القهوة بما يليق بالضيوف، ويبحثون عن «معزبين» يساعدونهم. هذه التفاصيل التي نرويها اليوم كجزء من «أصالة الماضي» لم تكن دائمًا مبهجة، بل كثيرًا ما سببت توترًا أو مشاحنات صغيرة بين الأقارب. وحتى تناول الطعام لم يكن عادلاً أو بسيطاً كما نتصور؛ إذ كان يتم على جولات الأولى فالثانية وقد تصل الثالثة، وغالبًا ما كان الكبار يخبئون قطع اللحم في الرز لضمان نصيب لاحق للمعزبين وهذا لم يكن امرًا ودياً دوماً، بينما يكتفي الأطفال أحياناً بالقليل. ومع



ذلك، يستحضر الناس الماضي بصفاته الطيبة، متغافلين عن هذه الممشقة.

أما اليوم فقد اختلف المشهد. الحفلات أكثر سلاسة وتنظيمًا، والطعام يُعد على أيدي طباخين محترفين، والمعزب يجلس مطمئنًا مع ضيوفه بلا قلق. لم يعد هناك جدل حول من يصب القهوة أو من يوزع الطعام، فكل مهمة شخص مختص يعرف أصولها ويؤديها بإتقان. وحتى فائض الطعام لم يعد يرمى في الشوارع كما كان يحدث أحيانًا في الماضي، بل صار يُجمع ويُعاد توزيعه عبر مبادرات منظمة تحفظ النعمة وتوجهها لمن يستفيد منها، و ان كنا ما نزال نواجه بعض القصور أحيانًا.

ولا يمكن تجاهل جانب المكان. في الماضي كانت البيوت ضيقة والممرات مكتظة، وكان الناس يزاحمون بعضهم لتناول الطعام. اليوم، وفرت الخيام والقاعات الرحبة مساحات أوسع وراحة أكبر، وهو ما يعكس انتقال المناسبات من طابعها التقليدي الضيق إلى أجواء أكثر راحة وتنظيمًا.

صحيح أن الماضي حمل شيئًا من الدفء الاجتماعي، لكنه لم يكن دائمًا جميلًا و وريديا كما نحب أن نرويّه. كان مليئًا بالتعقيدات والقيود، وكان الناس يرضون ويغضبون لأسباب بسيطة. أما اليوم، وبرغم بعض المظاهر التي قد تُنتقد، فإن الأعراس أكثر راحة، والطعام أوفر وأعدل توزيعًا، والمعاملة بين الضيوف والأقارب أكثر مساواة. حتى الجدل حول استخدام الصحون في بعض الجمعيات



العشائرية لم يأت من «جيل الديجيتال» كما يُقال، بل من بعض الكبار المتنورين، ما يوضح أن التغيير ليس فرضاً خارجياً وإنما تطور طبيعي في المجتمع.

في النهاية، ليس جمال الفرح في حجم ولا اعداد المناسف، بل في روح اللقاء وصدق الوجوه وفرحة القلوب التي تجتمع على الخير. الماضي له حنينه، والحاضر له امتيازاته، وما يبقى الأجمل أن تظل جمعتنا عامرة بالأصحاب والجيران والأقارب والأصدقاء والأنسباء، وأن تبقى مناسباتنا محطات للبهجة والتواصل الإنساني، تحفظ ذكرى الأمس وتحثفي بامتيازات اليوم معاً.





نحتفي بالعروس... وننسى من ربّتها؛

في أيام الصيف، وعند تعدد وتنوع الجاهات، والتغني والاعتداد بالنسب والحسب في مجتمعاتنا، تُعدّ لحظة «طلب العروس» من أرفع اللحظات الاجتماعية وأكثرها رمزية. تتقدّم فيها العائلات بكامل هيبتها، تُنسج الكلمات بعناية، ويذكر الأب والخال والعشيرة، وتُستعرض الأنساب، وتُقال الآيات الكريمة والعبارات التي تحمل الفخر والوقار. هو مشهد يُراد له أن يكون مهيباً... لكنه، في كثير من الأحيان، يُقضي عنصراً هو الأهم.

فأين الأم؟ أين تلك المرأة التي حملت، ووضعت، وربّت؟ أين صوتها الذي كان أول ما سمعته هذه العروس وهي طفلة في مهدها؟ أين دفء صدرها حين اشتدّت الحياة، وحنانها حين جار الزمن؟ هي التي علّمت، وأطعمت، وسهرت، وتحملت، وربما حتى ضحّت بأحلامها ليكبر حلم صغيرها. ثم يُقال: «طلبناها من أهلها»... ويُقصد بالأهل فقط من يحملون لقب العائلة، لا من حملت وجع الولادة، ولا من ذرفت دموعها خفية وهي تُعدّ ابنتها لهذه اللحظة.

ليست الأم وحدها من تُهمّش، بل يُعيّب حضور النساء كلهن: الخالة التي كانت سنداً، والعمّة التي كانت ظلاً، والجدة التي زرعت البركة في البيت، والجارة والصديقة التي فرحت وكأنها من



الدم. في لحظة يُفترض أن تكون تتويجاً لمسيرة أنثوية كاملة، يتم استدعاء أصوات الرجال، ويُهْمَش حضور النساء. وكأن الطفلة التي كبرت، ونضجت، وازدانت حياءً وعقلاً، لم تكن نتاج امرأة صبورة ويدين ناعمين صنعتا المستحيل، وقد يكنّ عدد من النساء قد تعاونَ على هذه المهمة الصعبة.

يا لخبية العرف حين يرفع من حضر ساعة القطاف... وينسى من زرع، وسقى، وسهر، وانتظر! لعل الوقت قد حان لنكسر هذا الصمت الطويل، لمنح للأم والأنثى بشكل عام مكانتها في لحظة الفخر، لا خلف الستار بل في مقدّمة المشهد، ولنُعيد التوازن إلى العرف، فنذكر من ربّت كما نذكر من نسب. هي دعوة لإحياء الامتنان، ولأن تكون كل لحظة تكريم للعروس، هي أيضاً لحظة تكريم للأم والنساء اللاتي جعلن من ابنتهم زهرة تستحق أن تُقطف. في ذكر الأمهات والأخوات رفعة... وفي إنصاف النساء نورا لا يُطفأ.





انتلاف اللهجات وشتات المبادي....

ميثاق البيت المفقود :

في زاوية هادئة من بيت عربي حديث، وتحديداً على مائدة الغداء، تنكشف ملامح الأسرة المعاصرة كما لو كانت مسرحاً حياً يعرض مشهداً من تداخلات الهوية والانتماء والوجدان. ليست الطاولة مكاناً للطعام فحسب، بل مرآة تعكس تنوعاً في اللهجات، وتبايناً في الأذواق، وتناقضاً في القيم أحياناً، حتى يكاد يكون كل طرف من أطرافها يمثل عالماً مختلفاً.

الأم والبنات ينطقن بلهجة لبنانية ناعمة، تشبه أجواء مقهى صيفي في بيروت، بينما يتمسك الرجال بنغمة بدوية أصيلة تنبع من أعماق الذاكرة. تقول إحدى البنات بابتسامة مفرطة: «بليز ناوليني الملح، التبولة طالعة فزيرة!»، فيرد العم مازحاً بحزم: «تبولة؟ هاي ما بتشبع... الرشوف هو الأكل اللي بيعبي البطن وبيشيل التعب!»، بينما الجد يتحدث عن «الهيطلية» المصنوعة من لبن الغنم، والبنات يتباهين «بتشيزيك» على الطريقة الباريسية. النساء يتداولن وصفات «مازات رمضان»، بينما يستحضر الأب دفء الخبيزة وزيت الزيتون، ويستغرب ثقافة «الدليفري» التي غزت المطبخ والوجدان.



لكن الاختلاف على الطاولة لا يقف عند حدود النكهات، بل يفضح خللاً أعمق في المفاهيم والسلوكيات. فبينما يُرَبِّي الأب أبناءه على الصدق، يُطلب من أحدهم الرد على الهاتف بعبارة: «بابا مش بالبيت». ويُلَقَّن الطفل احترام المرأة، بينما يسمع والدته تتهكم على فتاة في الشارع لمجرد مظهرها.

في اليوم نفسه، تطلب الأم من ابنها ألا يخبر والده بزيارتها لأهلها، ثم يجلس الأب مع أصدقائه في مقهى ليؤكد بأغظ الإيمان أن أولاده ليسوا أغلى من أولاد صديقه على قلبه، قبل أن ينخرط في التفاخر بمقارنة علامات ابنه بعلامات أبناء إخوته وأصدقائه. أما الفتاة التي تُمنع من الحديث مع زميلها، فتري أخوها يضحك ويتبادل النكات مع زميلاته في العمل، ليعظها مساءً بأن تكون «محترمة وتعرف الأصول».

ما نراه ليس مجرد مشاهد عائلية طريفة، بل علامات تربية تنذر بارتباك عميق في الرسائل والقيم. نحن لا نُفسد التربية بنوايا سيئة، بل نربكها بتناقض ما نقول وما نفعل. نُعلِّم أبناءنا قيماً نُفَنِّدها بأنفسنا، ونرسل إشارات مشوشة تُربك فهمهم للثوابت، فالأسرة، حين لا تعيش تناغماً بين القول والفعل، لا تغرس الثقة بل الشك، ولا تنمّي الوضوح بل التردد.

الأبناء لا يحفظون المحاضرات، بل يلتقطون التفاصيل: تصرف، نظرة، نبرة صوت... ويُعيدون إنتاجها كمرآة لنا، لا كنسخة من كتب التربية. فهل نقدّم لأبنائنا نموذجاً صادقاً يُحتذى به؟ أم نكتفي



بخطاب شكلي نُفرغه من مضمونه عبر ممارساتنا اليومية؟ وهل باتت مائدتنا تتسع لتعدد الأطباق واللهجات فقط؟ أم تحوّلت إلى مساحة تتزاحم فيها المبادئ المتضاربة؟

البيت السويّ لا يعني بيتاً بلا أخطاء، بل بيتاً يعترف، يُصارع، ويجتهد لتحقيق الانسجام بين القيم والسلوك، هو بيتٌ قد تتنوع فيه النكهات واللهجات، لكن تظل فيه القيم واضحة، مشتركة، غير قابلة للتشطي.





الدخان... صديقٌ قديمٌ:

بدأت قصتي مع التدخين في سنٍ لا يمكن أن تُسمّى مبكرة، ولا متأخرة أيضًا. كنت في العشرين من عمري، طالبًا أدرس الطب في الاتحاد السوفياتي السابق، أعيش وحدي في غربةٍ طويلةٍ وبردٍ لا يرحم. هناك، في تلك الزوايا البعيدة، كانت السجارة بالنسبة لي أكثر من عادة... كانت رفيق الصباح والمساء، وصوت الوحدة في المدن الثلجية البعيدة.

لكن مشكلتي لم تكن أنني أدخن، بل أنني كنت مدخنًا نهمًا وشرها جدًا. كنت أستهلك أربع إلى خمس علبٍ في اليوم، ومع ذلك كنت أقول للناس بثقةٍ خجولةٍ إنها ثلاث فقط، وكأنني أخفف من ذنبي أمام نفسي واحفظ ماء وجهي أمام الحضور.

عانيت كثيرًا بعد التخرج حين أصبحت طبيبًا؛ إذ كانت، وما تزال، صورة الطبيب المدخن تُشكّل وصمةً مؤلمةً ومصدر خجلٍ عميق. لم أستطع يومًا أن أقنع نفسي كيف ليدّ تداوي المرضى أن تحمل، في الوقت ذاته، علبة سجائر. ومع هذا التناقض القاسي، كنت أجد نفسي أضعف أمامها في كل مرة، رغم إدراكي الكامل لثقل المفارقة.

كانت النار تلاحقني حتى في مذهري. أحرق ملابسني الجديدة كل أسبوعين، فلا أفرح بقميص ولا بسترٍ إلا وقد أصابها احتراقٌ



صغير. أصابعي اصفرّت، وملابسي تفوح منها رائحةٌ أعرفها ولا أطيقها.

ثم جاء التحوّل الكبير في حياتي. وصادف أنني سافرت إلى الولايات المتحدة حيث التدخين يكاد يكون مستحيلًا. بعدها توجهت مباشرة إلى رحلةٍ طويلة إلى الباكستان للعمل مع إحدى المنظمات الدولية، وهناك، دون تخطيطٍ مسبق، وجدت نفسي أُقْلَع عن التدخين. قلت حينها: سأعود إليه عند عودتي إلى الوطن.

وعندما عدت، كان والدي لازال مريضاً فقررت في نفسي ألا أدخن ما دمت لم أفعلها أمامه يومًا، ولم تكن صحته لتحتمل. في الوقت ذاته ترك أخي الصغير الحبيب التدخين لأسبابه أيضاً، فوجدت في الموقف رسالة خفية: أن الوقت قد حان لأن أتركه أيضاً، لا خوفاً من الموت، بل احتراماً للحياة.

ثم مضت ثمان سنوات لم ألمس فيها سيجارة، رغم أن حنيني إليها لم يغادرني يوماً. كنت أحبها وأحلم بها بصراحةٍ لا أخجل منها، واشتاق لرائحتها، وأرتاح لوجودي بين المدخنين كما يحنّ إنسانٌ لصديقٍ قديمٍ يعرف أنه أذاه، لكنه لا يستطيع أن يكرهه.

ثم طرأت مشكلة عائلية عدت على أثرها إلى التدخين لمدة ثلاث سنوات. لم يصدق أحد أني قادر على الإقلاع مجدداً، فقد عرفني الناس دائماً بسيجاري المرافقة لي كظلي. كانوا يرون فيها جزءاً من شخصيتي، من حضوري، من طباعي وربما من قلقي الدائم. ومع ذلك... فعلتها. توقفت مجدداً، ونجحت هذه المرة،



وما زلت بعيداً عنه إلى يومنا هذا ولله الحمد والشكر.
لم أكرهه يوماً، وهذه جملةٌ أعرف أنها تُؤخذ عليّ، لكنها
الحقيقة.

أستطيع أن أتحدث لساعاتٍ عن أضرار التدخين، وإحصائياته
وعن سموه وآثاره الصحية، لكن قصتي هنا معه ليست بحثاً
طبيّاً، بل حكاية إنسانٍ تعلّم أن بعض المعارك لا تُخاض بالكرهية،
بل بالوعي، والصبر، واحترام النفس والآخرين.

فالإقلاع عن التدخين لم يكن انتصاراً على السيجارة فقط، بل
مصالحةً مع النفس.





الطعام كمرآة للثقافة : من موائد تونس إلى أعراس عمان :

الطعام ليس مجرد حاجة بيولوجية، بل مرآة لهوية، وتجسيد لفلسفة شعب في التعامل مع الحياة. كل طبق يحكي قصة، وكل مائدة تروي سيرة مجتمع، وكل طقس حولها يكشف عن طبقات من التحضر الاجتماعي والتطور الثقافي.

في تونس، يتشابه طبق الكسكسي مع نظيره المغربي في المكونات، لكن الطقوس المحيطة بالتحضير والتقديم تختلف، لتعكس فروقات في الإيقاع الزمني والاجتماعي للوجبة. في المقابل، ينعكس الطابع شبه الصحراوي للأردن على ثقافته الغذائية؛ فالأردنيون يفضلون أطباق اللحوم والدواجن بشكل كبير، لدرجة أن الوجبة التي لا تحتوي على اللحم تُعد «ناقصة» في العُرف الشعبي. وهذا منظور ربما يحتاج إلى مراجعة في ضوء التوجهات الصحية العالمية المعاصرة.

أما المطبخ اليمني، رغم التحديات، يحافظ على نمط غذائي غني بالخضار والبقوليات، تعبيراً عن ارتباط عضوي بالأرض. أما في ثقافة الأكل في الصين، فطقوس الأكل تشكّل فلسفة بحد ذاتها؛ حيث يُقدّم أكثر من عشرة أطباق مختلفة، ويتطلب تناولها وقتاً وتفكيراً، وكأنك تدرّب نفسك على الصبر والتركيز من خلال الطعام.



ما يعكس طول النفس والعمق الحضاري المتجذر. وعلى النقيض، في ثقافتنا المحلية، غالبًا ما تُختصر الوجة في دقائق قليلة، تُقاس بمدى الشبع لا بجودة التجربة أو الحوار حول المائدة.

أما في الأعراس الأردنية، فمشهد التدافع نحو المناسف، وتناول اللحم بالأيدي بسرعة فائقة، ثم إطلاق صوت «يخلف عليكم!» إيذاناً بانتهاء المائدة، قد يراه الزائر الأجنبي ك«ساحة معركة» لا «وليمة». هذه التساؤلات المشروعة تضيء زاوية مختلفة من عادات ممارستها تلقائيًا دون تفكير: لماذا نصرخ؟ لماذا نتدافع؟ لماذا لا نأكل ببطء؟ ولماذا لا نفصل بين الكرم والسرعة؟

علينا أن نعيد التأمل في تفاصيل ممارساتنا اليومية حول الطعام، لأنها تختصر الكثير مما نكون... ومن نريد أن نكون.





في يومهم... نتعلم من الصمت الوقور:

يشهد عالمنا العربي، كما سائر مناطق العالم، تحولاً عميقاً في تركيبته السكانية؛ إذ تتزايد أعداد كبار السن عاماً بعد عام، نتيجة لتحسن مستويات المعيشة والرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر. هذه الظاهرة، التي كانت تُرى يوماً علامةً على التحضر في الدول المتقدمة، باتت اليوم ملمحاً واضحاً في مجتمعاتنا العربية من المحيط إلى الخليج، حيث يعيش الملايين من الآباء والأمهات أطول مما عاشته الأجيال السابقة، لكن في واقع اجتماعي واقتصادي جديد يختلف عما عرفوه.

تشير التقديرات إلى أن نحو ٦٪ من سكان العالم العربي تجاوزوا سن الستين، وهي نسبة يُتوقع أن تتضاعف لتصل إلى أكثر من ١١٪ بحلول عام ٢٠٥٠. وفي بعض الدول مثل تونس ولبنان والمغرب، تقترب هذه النسبة من ١٠٪، ما يعكس تحولاً ديموغرافياً يستحق التأمل لا القلق. فالمجتمعات التي يطول فيها العمر لا تشيخ، بل تنضج في خبرتها وتزداد عمقاً في إنسانيتها.

ويأتي الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ليزدكرنا بهذه الحقيقة، حيث يحتفى العالم باليوم الدولي لكبار السن، وهو يوم لا يقتصر على الاحتفال الرمزي، بل يمثل دعوة صادقة لإعادة النظر في مكانة الكبار بيننا. ففي زمنٍ يركض فيه كل شيء بسرعة، من التكنولوجيا



إلى العلاقات، يُدْكرنا كبارنا بقيمة البطء الجميل، وبأن في الصمت حكمة، وفي التجربة دروسًا لا تُشتري.

إنّ واقع الشيخوخة في منطقتنا ليس تحديًا، بل فرصة لتجديد الروابط الاجتماعية التي كانت يومًا جوهر الحياة العربية. في الريف والمدينة، في البادية والقرية، لطالما كان كبير العائلة هو المرجع، وصوته فصلًا في الرأي، وكلمته ميزانًا بين الخلاف والرضا. لكن مع التحولات الحديثة، باتت هذه المكانة بحاجة إلى إحياء اجتماعي وثقافي، يعيد الاعتبار لقيمة الحكمة والاحترام، ويُعيد للأسرة العربية تماسكها الطبيعي.

ولعل أجمل ما في مجتمعاتنا هو هذا الاحترام الفطري للكبار، الذي يظهر في لغتنا قبل سلوكنا: «عمّي»، «خالتي»، «سيدي»، «حبة». كلمات بسيطة، لكنها تختصر قرونًا من المودة والوفاء. فمهما تغيّر الزمن، تبقى هذه اللغة شاهدة على عمق الأخلاق العربية التي ما زالت تمنح الشيخ وقارًا، وتلبسه هيبةً من المحبة لا من الخوف.

اليوم، وبينما تنشغل الأمم بإعداد سياساتٍ لتقاطع الأجيال، نحن أحوج ما نكون إلى إحياء قيمنا التي سبقت كل السياسات. فالكبار لا يحتاجون فقط إلى ضمان صحي أو دخل تقاعدي، بل إلى نظرة تقدير، وإحساسٍ بالانتماء، ومساحةٍ من الحضور في العائلة والمجتمع. إن كبارنا ليسوا ظلًا للماضي، بل جذوره التي تروي الحاضر. هم الذين بنوا، وربّوا، وأخلصوا، وحافظوا على تماسك



الأمة في أصعب مراحلها. وحين نكرمهم اليوم، فنحن في الحقيقة نكرم أنفسنا، ونصون المعنى الإنساني فينا قبل أي شيء آخر.

كل التقدير والامتنان لكبارنا في كل بيتٍ وقريةٍ ومدينةٍ عربية... فهم الذين علّمونا أن الحياة لا تُقاس بطول السنوات، بل بعمق الأثر، وبصدق العطاء حين يمر الزمن بوقارٍ وصمتٍ نبيل.





اليوم العالمي للرجل :

كتب زميلي وصديقي العزيز الدكتور هيثم بشير عن اليوم العالمي للرجل، وقال، محققاً، إن المناسبة مرّت مرور النسيم... لا أحد شعر بها، لا احتفاء ولا حتى "إشارة إعجاب"! وكأن يوم الرجل أقل شأنًا من يوم الشجرة أو يوم القهوة أو حتى يوم التربة.

ثم في اليوم التالي صادفت في إحدى شوارع العاصمة في تونس مبنى رسميًا لوزارة تحمل اسم "وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن"، و للأسف لا ذكر إلى الرجل مرة أخرى. الرجل، يا سادة، خارج القائمة تمامًا! كأنها الوزارة، كما هو الحال في كثير من الوزارات في عالمنا، تقول له بكل هدوء: "تدبر أمرك... نحن مشغولون بالبشر الحقيقيين!"

وهنا تذكرت كلمات الدكتور هيثم عن يوم لا يحتفل به أحد، فوجدت الصورة تكمل النظرية: إذا كانت وزارة كاملة لا تضع الرجل ضمن اختصاصاتها، وما نلمسه في أكثر من بلد، فهل نتوقع من العالم أن يتذكره في ١٩ نوفمبر؟

هذه المفارقة العالمية التونسية الجميلة جعلتني أبتسم، وأقول: حقًا... لا بواي لنا. لنا الله... لنا الله أينما رحلنا، وأينما كنّا، وأينما ذهبنا. ومع ذلك وبكل محبة، حتى لو لم يحتفل بكم أحد، وحتى لو كانت الوزارات تعتقد أنكم آخر من يحتاج الرعاية! كل عام وأنتم بخير يا رجال العالم...



أبو صابر... ذاكرة القرية وصبر الأرض؛

في زمن تُخلط فيه الرموز، يبقى الحمار (أبو صابر) شاهداً على أن الذكاء ليس في الضجيج، بل في صبر الذاكرة، وصدق العمل، وعناد الاجتهاد.

في عالم يميل إلى اختزال الرموز وسحق المعاني خلف موجات التهكم والتسطيح، يبقى الحمار أحد أكثر الكائنات التي ظلمت رمزياً. فرمز الحمار الذي ارتبط في الخيال الشعبي بالغباء والبطء، يخفي وراءه دلالات مذهشة عن الذاكرة القوية، والصبر الطويل، والعمل الدؤوب الصامت. ولسخرية القدر، فإن هذا الحيوان الذي يُستهزأ به في الأمثال، هو ذاته الذي حمل على ظهره فصول الحضارات، وشارك في بناء القرى، وحرث الأرض، ورافق الإنسان في صمته وتعبه، دون أن يطلب شيئاً سوى فتات عيش وفسحة ظل.

في زمن طفولتي، كان الحمار مشهداً مألوفاً في تفاصيل الحياة اليومية، لا سيما في الأحياء القديمة حيث تتشابك الأدراج الضيقة والممرات الصاعدة بين البيوت. أذكره جيداً وهو يرافق عامل النظافة في مشهد صباحي صامت، محملاً بأثقال القمامة بكل صبر، ويتسلل بها إلى الأزقة التي لا تصلها المركبات. لم تكن تلك مجرد وسيلة نقل، بل كان الحمار يُسَلَّم لعامل النظافة من قبل البلدية كعهده اليومية، يُحافظ عليه كما يُحافظ على أبنائه، يُعيده في نهاية



اليوم، ويستلمه في صباح الغد، وكأن بينهما عقداً صامتاً من الوفاء المتبادل.

ورغم بساطته الظاهرة، لم يسلم الحمار من استغلال البشر حتى في الظلال المعتمدة من الاقتصاد الخفي. فقد كان، ولا يزال في بعض المناطق، يُستخدم في عمليات التهريب عبر الحدود الجبلية والريفية الوعرة، حيث لا تصل السيارات ولا تُثير خطواته الشبهات. يُحمّل على ظهره ما خفّ وزنه وغلا ثمنه، ويتقدم بخطاه الواثقة ليلاً في مساراتٍ يعرفها حفظاً بعد تدريب. وغالباً ما يُترك الحمار ليتحرّك وحده، دون دليل، نحو الجهة الأخرى، وكأنه شريك صامت في جريمة لا يفهمها، يؤدي دوره بصدق ولا يسأل، ولا يفاوض، ولا يخون الطريق.

في الشعر العربي، حضر الحمار بوصفه كائنًا واقعيًا ورمزًا دلاليًا في آن واحد، فظهر في سياقات متعددة، من الوصف اليومي إلى التوظيف البلاغي الحاد. وقد استُخدم في بعض الكتابات ذات النزعة الصوفية رمزًا للنفس الغافلة أو غير المرؤضة، التي تحتاج إلى تهذيب وكبح، لا على سبيل القدح بقدر ما هو توصيف لحال إنساني داخلي.

أما في شعر الهجاء، فقد اتخذ الحمار دلالة قاسية، تُستحضر للتقليل من الخصم أو النيل من مكانته الاجتماعية. ومن ذلك بيت هجائي قاسٍ متداول في الموروث، جاء فيه:

”وأنا لنضرب رأس كل قبيلة... وأبوك خلف أتانة يتقمل“



بيت قاسٍ يُنسب إلى جرير أو الفرزدق، يعكس حضور الحمار في الموروث الشعبي الشعري.

أما في السياسة الحديثة، فقد شهد رمز الحمار تحولاً لافتاً في دلالاته. ففي الولايات المتحدة، ارتبط بالحزب الديمقراطي منذ القرن التاسع عشر، بعد أن استخدم خصوم أندرو جاكسون وصف «الحمار» للسخرية منه. غير أن هذا الوصف الهجائي تم الاستفادة منه بتحويله إلى رمز دالٍّ على الصبر والعناد والاقتراب من عامة الناس، قبل أن يترسخ لاحقاً بوصفه علامة غير رسمية للحزب الديمقراطي. كما استخدمته نقابات العمال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا كرمز للكدح والصبر. أما في أوروبا، فقد أصبح شعاراً لحملات بيئية تدعو للنقل المستدام.

وفي زاوية أخرى من الذاكرة، أستعيد وجوه بعض الأطفال في الحيّ، أعرف منهم واحداً أو اثنين قيل إنهم شربوا حليب الحمار، ربما بدافع الحاجة، أو طلباً للشفاء من مرض عضال، أو قماشياً مع نصيحة عجوز تؤمن ببركة اللبن الطبيعي. ومع ذلك لم يسلم هذا الحيوان البريء من أذى الأطفال والناس، فكان كثيراً ما يتعرض للضرب المبرح، ولطالما رأيت دمعته تنهار.

لحليب الحمار فوائد صحية وجمالية، فهو غني بالبروتينات وأوميغا ٣، يُستخدم في العناية بالبشرة، وله تطبيقات طبية وغذائية واسعة، خصوصاً في أوروبا. ويُنتج بكميات قليلة (٥,٠٠-١,٣ لتر في اليوم)، ما يجعله نادراً وقيمياً. يُذكر من فوائده تحسين



مناعة الجسم، ودعم العظام، وخفض الكوليسترول، وعلاج بعض الأمراض الجلدية.

دينياً، تختلف الآراء، ففي الإسلام هناك من حرّمه وهناك من أجازَه للتداوي، وفي اليهودية يعد نجساً، أما في المسيحية والديانات الشرقية فلا تحريم صريح له.

اليوم، يواجه الحمار أزمة عالمية بسبب الطلب الصيني على جلده لإنتاج مادة «إيجياو» الطبية، مما أدى لتراجع أعداده في الصين من ما يقارب ١١ مليون إلى أقل من ٦ ملايين، وظهور أسواق ذبح في إفريقيا. وقد وصل عدد الحمير في الأردن إلى ما يقارب ٦٢٠٠ فقط عام ٢٠٢٢، بعدما كان قريباً من ٩٠٠٠ عام ٢٠١٠، وهو ما دفع وزارة الزراعة لإعلان أنه على مشارف الانقراض. بينما لا تزال مصر من الدول العربية ذات الكثافة العالية في عدد الحمير، تليها دو مثل المغرب واليمن.

في النهاية، لم يكن الحمار كائنًا هامشيًا في حياة القرى والمدن، بل كان مرآة لقيم العمل الصامت، والصبر الذي لا يشكو، والوفاء الذي لا يتكلم. ربما آن الأوان أن نعيد له مكانته، لا في الزرائب، بل في الذاكرة الجماعية التي لتي غيّبت حضوره تحت صخب السيارات وزهو التكنولوجيا.





الإنهاك بين الجسد والنفس : واقع يعيشه كثيرون في صمت :

تتعمق أزمة الإنسان المعاصر في العالم العربي مع اتساع الفجوة بين الجهد المبذول والمردود النفسي، في ظل ظروف حياتية ومهنية باتت ترهق الجسد وتستنزف الروح. يتجلى هذا الإرهاق في نماذج متكررة تعكس حجم المعاناة اليومية، لا بفعل المرض وحده، بل نتيجة تراكم الضغوط والتناقضات بين المهام المرهقة وفقدان المعنى.

العديد من العاملين في القطاعات العامة والدولية باتوا يعيشون دوامة من العمل المتواصل، الذي لا تبره حاجة إنتاجية بقدر ما يفرضه النظام الوظيفي أو التزامات شكلية لا تضيف إلى القيمة الحقيقية شيئاً. تتفاقم هذه الأزمة حين يتزامن الإرهاق المهني مع تحديات صحية، فيواصل الفرد أداء أعماله اليومية في محاولة لصرف النظر عن ألمه أو التخفيف من وطأة الشعور بالعجز.

العمل من المنزل، الذي يفترض أن يكون مساحة للراحة والمرونة، يتحوّل في هذه الحالات إلى عبء نفسي آخر. فالعزلة، وغياب التفاعل الإنساني، وانعدام الروتين الاجتماعي، كلها عوامل



تساهم في تفريغ الحياة من طاقتها الإيجابية. ويتحول الوقت إلى سلسلة من المهام الطويلة التي تُنجز بدافع الهروب من التفكير، وليس بدافع الطموح أو الرغبة في الإنجاز.

من ناحية أخرى، يشكل السفر المستمر لحضور اجتماعات دولية ثقيلة المحتوى والتفاصيل عاملاً إضافياً في استنزاف الطاقة، خصوصاً عندما يشعر الفرد أن هذه الاجتماعات لا تعود بفائدة حقيقية، بل تركز غمطاً من العمل الرسمي الذي يبتعد عن الاحتكاك بالواقع الفعلي والمجتمعات التي يفترض خدمتها. ويتعمق هذا الإحساس بالفجوة حين يُقارن ما يُنفق على المؤتمرات والمناسبات الدولية مع مآسي الفقر، وسوء الخدمات، وموت الأطفال جوعاً في بعض مناطق العالم.

الاحتراق النفسي لا يعود مجرد حالة طارئة، بل يتحول إلى غمط يومي. يبدأ بفقدان الدافع، ثم يتحول إلى شعور بالكراهية تجاه العمل، وتبلد في التفاعل مع المهام، ثم رغبة عميقة في الانسحاب من المجال الوظيفي نحو مساحات إنسانية أكثر هدوءاً وصدقاً، كالمشاريع الصغيرة، والمهن البديلة، وحتى التوقف المؤقت، كلها أفكار تبدأ كحلم ثم تتحول إلى حاجة ملحة، حين يُصبح العمل عبئاً نفسياً وجسدياً معاً.

وفي ظل هذا الواقع، تفقد الحياة اليومية بريقها، فالتكريمات واللقاءات الطبية والأنشطة الاجتماعية لا تعود قادرة على كسر



الرتابة، ولا على ملء الفراغ الوجداني. فيظل الجسد المنهك يصرع
ليستمر، وتحاول النفس استعادة المعنى في بيئة فقدت التوازن
بين الأداء الإنساني والقيم التي تحكمه. إنها صورة صادقة لواقع
يعيشه كثيرون بصمت، دون أن يُدرك المجتمع عمق ما يمرون به.
آن الأوان لإعادة التفكير في أساليب العمل، وأولويات الحياة،
وجدوى النظام المهني إذا افتقر للرحمة، والرؤية، والتوازن.





الباب الخامس

الفكر والثقافة



أدب السجون: حين يكتب الجرح على جدار الصمت:

في زاويةٍ معتمدة من زنزانة بلا نافذة، وبلا كتب أو أوراق، وُلد أدبٌ من نوع خاص؛ لا يُصاغ في صالونات الأدب، بل ينبت بين الجدران الرطبة، وتحت السقف المنخفض، وفي صدور لم يبق لها سوى الكلمات. إنه أدب السجون، صوت من لا صوت له، وكتابة تُقاوم الاختناق وتُصغي لما لا يُقال.

هذا الأدب لا يكتبه المراقبون من بعيد، بل من عاشوا القيد، وشهدوا العزلة، وناجوا أنفسهم في عتمة لا تنتهي. حروفه لا تأتي من الخيال، بل من التجربة الموجعة والتحدي الفكري. هو شهادة على زمنٍ تحوّل فيه الرأي إلى تهمة، والقصيدة إلى تهديد، والفكرة إلى ذريعة للاعتقال. في هذا الأدب، تصبح الورقة زنزانة بديلة، والقلم منفذًا للهواء، والكلمة شكلًا من أشكال المقاومة الهادئة.

في «شرق المتوسط»، كتب عبد الرحمن منيف عن التعذيب بوصفه جزءًا بنيويًا من النظام، لا خللاً عارضاً فيه. وفي العالم العربي، كما في تجارب إنسانية أوسع، تحوّل السجن إلى مصنع للفكر لا ميداناً للنذب. نلسون مانديلا، أنطونيو غرامشي، مهدي عامل، ومروان البرغوثي؛ جميعهم حوّلوا قيودهم إلى نصوص حرّة. كما برزت شهادات نسوية مذهشة، كتبت عن الوحدة والانتظار، كما لم يكتبه أحد.



ما يُميز أدب السجون هو صدقه الخام، فلا مكان فيه للتكلف أو التجميل. فحين يواجه الإنسان جداراً أبكم لساعات أو سنوات، لا يعود بحاجة إلى زينة اللغة، بل إلى خلاصها المباشر. ورغم ذلك، لا يستدرّ هذا الأدب الشفقة، بل يمنح القارئ فرصة نادرة ليعيش تجربة لا تنقلها نشرات الأخبار. هذا الأدب ليس سياسياً فحسب، بل إنساني بامتياز. يكتب عن الجوع والخوف، عن الأحلام المحطّمة، والأمهات اللواتي ينتظرن خلف الأبواب. عن الأسئلة الكبرى: ما معنى الحرية؟ ولماذا يُعاقب المرء على فكرة؟ وما جدوى الصمود؟ وربما أعظم ما في هذا الأدب أنه لا يقدّم أجوبة، بل يُجبرك على إعادة طرح الأسئلة... بصوتٍ مرتعش.

لأنه يُكتب في الظل، كثيراً ما يكون عرضة للتهميش أو النسيان. لكن أثره يظل حياً، لأنه ينقل لحظة صدق نادرة، ويُعبّر عن وعي بالحياة في أقسى ظروفها. ولعل المفارقة أن أدب السجون لا يزدهر فقط في أزمنة الاستبداد المادي، بل يستمر في لحظات «التحول» أيضاً، لأن القيد لم يعد مادياً فحسب، بل رمزياً وفكرياً واجتماعياً. في عالم مفتوح شكلياً، تُعاد اليوم صياغة الأسوار باسم الأمن، أو الوطنية، أو حتى الدين. وتُسجن الأفكار وإن بقي أصحابها خارج القضبان.

لهذا، فإن أدب السجون ليس فقط تأريخاً للظلم، بل هو أيضاً يذكّرنا بأن الإنسان، حين يُمنع من أن يكون حراً، لا يصرخ... بل يكتب.



الرفاهية الزائدة... حين تغلق النوافذ أمام الروح وتُربّي الظل لا الأصل :

في كثير من البيوت العربية المعاصرة، باتت الرفاهية الزائدة حاضرة بقوة، لا بوصفها إنجازاً أو ثمرة جهد، بل كحق مكتسب يُقدّم للأبناء بلا قيد أو شرط. الآباء والأمهات، وفي مسعاهم الطبيعي لتأمين «أفضل حياة» لأبنائهم، غالباً ما يفرطون في العطاء المادي دون أن يرافقه بناء داخلي أو حدود نفسية واضحة.

نرى طفلاً لم يبلغ العاشرة يتحدث عن أنواع الهواتف والساعات والماركات العالمية كأنها أساسيات في الحياة ونسمع فتاة صغيرة تصف صديقتها بالفقيرة لأنها لا تسافر في كل عطلة أو لأن فستانها لا يحمل شعاراً لماركة مشهورة. وفي بعض البيوت، صار الحديث عن «أي فندق سنسكن؟» و«كم هدية سأحصل عليها؟» جزءاً من لغة الأطفال اليومية، بينما تغيب كلمات مثل الشكر، الصبر، والرضا.

هذه الرفاهية الزائدة لا تُنتج سعادة، بل تُنتج هشاشة، فهي تُربي شخصية تعتمد على الامتلاك لا على الفهم، وتخلق علاقة متوترة مع العالم، قائمة على المقارنة والطلب لا على القناعة والانضباط.



لكننا نلاحظ فارقاً لافتاً في بعض المناطق الريفية أو المجتمعات التي لا تزال تحافظ على روحها المتوازنة، نرى أبناء يُربَّون على البساطة والاحترام، لا على التفاخر والاقتناء. قد يعيش الأبناء بإمكانيات أقل بكثير، ولكنهم يحملون من الرصانة والتهذيب والامتنان ما لا تجده في أبناء المدن الثرية أحياناً.

في تلك البيئات، تُعطى الأشياء بقيمة، وتُربَّى النفوس على أن ما لديك هو كافٍ إن أحسنت النظر إليه ويُغذَّى الطفل على الإحساس لا التكديس، وعلى العلاقة الصادقة مع الأشياء، لا على المظاهر التي تخدع وتستهلك.

واللافت أن هذه المقارنة ليست بين غني وفقير، بل بين فلسفتين: الأولى تُغدق وتُلهي، والثانية تُوازن وتُهدِّب. الأولى ترى في المنح الدائم تعبيراً عن الحب، والثانية ترى في الاعتدال والتوجيه الحقيقي صدق تعبير.

في العالم العربي اليوم، لا تكمن الحاجة في زيادة الرفاهية بقدر ما تكمن في إعادة الاعتبار للمعنى. فالتربية الحكيمة لا تُقاس بما يُمنح من أشياء، بل بما يُغرس في النفوس من قيم واتزان. المغالاة في العطاء قد تُغفل التربية الداخلية، وتُنتج نماذج مشوشة تبحث عن قيمتها في ما تملك، لا في ما تكون.

فالرفاهية الزائدة، إذا لم تكن متبوعة بتوجيه متوازن، قد تتحول من نعمة إلى نقمة خفية كما هو الحال اليوم. إذ لا تُقاس قيمة الإنسان بما يرتديه أو يركبه، بل بما يحمله في داخله من



نُبِّلِ وتواضع، وما يقدِّمه من احترام للآخرين وتقدير للبساطة.
المجتمعات التي تعي هذا المعنى، هي الأقدر على تربية جيل
ناضج، لا تجرّه المظاهر ولا تستهلكه القشور، بل يقف ثابتاً في
وجه الحياة، واثقاً من ذاته، ممتلئاً بالمعنى لا بالمقتنيات.





الشاعرة روضة الحاج... شاعرة النيلين وسيدة القصيدة الصادقة:

أحببتُ السمراء روضة الحاج حسن قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، حين كانت القصيدة تسير بجوارها، لا أمامها. لم تكن قد صعدت منابر الوطن العربي، ولا ظهرت في بريق المسابقات، بل كانت كما الشعر حين يُولد من الصدق: هادئاً، حقيقياً، موجعاً وجميلاً.

عرفتها قبل أن تحتفي بها قطر، وتصفق لها الإمارات، وتتغنى بها القاهرة. التقيها لاحقاً في السودان، في لقاء سعت إليه الروح قبل الجسد. كانت كما تخيلتها: امرأة تسكنها القصيدة، لا تُشبه أحداً، تحمل وجعها في كف، وكبرياءها في الأخرى، وتنحت من شتاتها مجداً شعرياً خالصاً. ما زلت أذكر وقع كلماتها الأولى:

”اليوم أوقن أن هذا القلب مثقوب ومجروح ومهزوم وهذا
أوان البوح يا كل الجراح تبرّجي...”

لم تكن تُلقي شعراً بقدر ما كانت تُفصح عن ذاتٍ أنهكتها
التجربة. لم تخش أن تعترف، أن تقول:



”كم قاومت، كم كابرت، كم قررت... ثم نكصت عن عهدي،
أجل...“

روضة الحاج ليست شاعرة مألوفة، بل حالة نادرة، حظيت
بلقب شاعرة النيلين لأنها امتداد طبيعي لجريان الحرف بين ضفتي
المعاناة والكرامة. لا تكتب لتبهر، بل لتخلص الحروف من الزيف.
وفي قصيدتها «مطر... مطر»، جاءت مبلة كأنها خرجت من رحم
الغيم، تنفض عن الروح غبار الخذلان، وتعيد صياغة الحب:

”قلت المطر والليل أجمل ما يكون على يديك إذا انهمر...
وأنا التي خذلت مواسمها السنون وأقبلت نحو المطر...“

كانت تنقي اللغة من شوائب الأدعاء، وتجعل من كل بيت
احتمالاً جديداً للخلاص. ومنذ مشاركتها في سوق عكاظ وشاعرة
المليون، بقيت كما هي، مختلفة. حضورها لا يعلو بالصوت، بل
بالمعنى. لا تنافس، بل تثبت. وكلما قرأتها أو سمعها، شعرت أنها
تكتب لا من رفاه اللغة، بل من ضريبة الحياة:

«أنا ما تركت لمقبل الأيام شيئاً إذ ظننتك آخر التطواف في
الدنيا فسرحت المراكب كلها... وقصصت عن قلبي الجناح»

قارنتها مراراً بمي زيادة، لا لأنها تتشابهان في الملامح، بل
لأنهما تتشابهان في الجرح الناطق، في اللغة المتعفة، في حضور لا
تخطئه الروح:



«أنا اعتزلتُ الناس والدنيا... فما أنفقتَ لي من أجل أن نبقى؟! وماذا قد جنيت؟!»

روضة الحاج ليست فقط ابنة النيل، بل ابنتهما معًا: الأبيض والأزرق. هي تلك التي تمضي وتبقى، تُغادر وتترك أثرًا، تُحب وتُكابر، تكتب وتُشفى:

«إن قلتَ أو إن لم تقل أنا قد مضيت...»

” لكنها، في الحقيقة، لم تمضِ، بل بقيت و ما زالت فينا... شاعرة لا تنتهي.





دوستوفسكي... حين نطق الألم بالحكمة :

فيودور دوستوفسكي ليس مجرد اسم في تاريخ الأدب الروسي، بل تجربة إنسانية فريدة، اختزلت معاناة الإنسان في لغة نابضة، مفعمة بالتناقض، وموغلة في الصدق. لم يكن يكتب حكايات تقرأ ثم تُنسى، بل كان يفتح أبواباً داخل النفس، ويضع القارئ وجهاً لوجه أمام ذاته، في مرايا شخصياته المتأرجحة بين الإيمان والشك، بين الرحمة والقسوة، بين النور والهاوية.

بلا أدوات تحليل أو مدارس نفسية، دخل دوستوفسكي أعماق زوايا النفس البشرية، كما أشار سيغموند فرويد الذي وصفه بأنه فهم الإنسان أكثر مما يفعل التحليل النفسي نفسه. عاش ما كتب، وتألم بما كتب، وجعل من كل تجربة قاسية تربةً يزرع فيها أسئلته الكبرى.

ولد من رحم المعاناة لا المجاز؛ سجن، ونُفي، وكاد يُعدم، عاش الفقر والخذلان والقمار والموت المؤجل. لكنه لم يتاجر بألمه، ولم يكتب ليُبي أحداً، بل حوّل الألم إلى مختبر لفهم النفس حين تكون في أقصى حالاتها هشاشة، أو في أقسى تجلياتها صلابة.

في رواياته الكبرى، الجريمة والعقاب، الأخوة كارامازوف، مذكرات من تحت الأرض، لم يصنع شخصيات، بل خلق أرواحاً تمشي في الورق، لا تنتهي بانتهاء الرواية. الصراع عنده ليس مجرد



صراع أخلاقي بين الخير والشر، بل صراع كينوني بين الحرية والذنب، بين العقل والرغبة، بين وجود الإنسان وسقوطه الداخلي.

دوستوفسكي لم يكن كاتباً روائياً فقط، بل فيلسوفاً بالحبر، ومحللاً نفسياً بالكلمة، ومُنقّباً عن الحقيقة خلف حجاب اللغة. كتاباته ليست للترفيه، بل للمواجهة... مواجهة الذات وما تحمله من قلق وغموض وتوقٍ للفهم والخلاص.

تأثر به كبار المفكرين والأدباء في الشرق والغرب: كافكا، نيتشه، سارتر، كامو، جورج أورويل... لم يقرأوه كزميل، بل كمرآة فكرية واجهتهم بأسئلتهم، وألهمتهم أن يعيدوا النظر في الإنسان لا كما يظهر، بل كما يختبئ ويصمت ويتألم.

ورغم مرور قرنين تقريباً على ولادته، لا تزال كتاباته طازجة، لأن القضايا التي لامسها مثل العزلة والطغيان والحرية والغفران والقلق الوجودي، هي قضايا حاضرة مستمرة. هي لبّ التجربة البشرية، ولذا فإن كلماته تُقرأ كما لو كُتبت هذا الصباح.

دوستوفسكي لا يُقرأ من أجل الاقتباس، ولا يفهم من قراءة عابرة. هو تجربة تبدأ بسطر، وتنتهي بأن يُعيد القارئ النظر في نفسه وفي تاريخه وفي العالم. كتب عن الألم، لكنه لم يستسلم له؛ بل جعله طريقاً للمعرفة، وسبيلاً إلى الضوء... لا بالوعظ، بل بكشف الحقيقة حين تكون أكثر عُرياً، وأكثر توهجاً في الظلام.





الرقص... مرآة الشعوب:

في بواكير عمري، لم يكن الرقص بالنسبة لي مجرد فرجة عابرة أو تسلية لحظية، بل كان نافذتي الأولى إلى العالم. كنت أحضر المهرجانات الشعبية والفعاليات الفولكلورية، وأجلس مأخوذاً أمام الدبكات والرقصات التي تؤدي في الساحات، وكأنها كتاب مفتوح على أرواح الناس. هناك، في تلك اللقاءات، كنت أشعر أنني وجدت بيتاً للتراث، وسبيلاً للتعرف إلى ثقافات الشعوب. كان من الواجب عليّ أن أتابع هذه الطقوس، وأن أتعلم كيف يعبر كل شعب عن نفسه بخطوات قد تبدو بسيطة لكنها تختزن تاريخاً كاملاً.

رأيت الدنيا آنذاك من خلال تنوع هذه الرقصات ودلالاتها، فاستهوى الأمر قلبي وعقلي معاً. بدأت أسأل نفسي: كيف نشأت هذه الرقصات؟ ولماذا تختلف من مكان إلى آخر؟ وما الذي تعكسه من معانٍ خفية؟ شيئاً فشيئاً، وجدت نفسي أدرسها بوعي أكبر، أحاول أن أفهم رموزها وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية. أدركت أن الرقص ليس مجرد بهجة، بل قد يكون صرخة ضد القمع، أو طريقة للاحتفاء بالحياة رغم مرارتها. ففي إفريقيا مثلاً، لم تكن الإيقاعات العنيفة مجرد حركة جسد، بل تعبيراً عن العنف والاحتجاج والظلم الذي عاشته الشعوب، وكأن الرقص صار وسيلة للمقاومة والبقاء في مواجهة الطغيان.



ومن هذه البوابة، انطلقت رحلتي مع الرقص بوصفه مرآة للشعوب، أحمله في وجداني كجزء من سيرتي، وأراه اليوم بعمق أكبر وهو يكشف عن هوية الإنسان في كل مكان.

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصحراء العربية، اتخذ الرقص العربي أشكالاً متعددة، تعكس تنوع الجغرافيا والتقاليد. في بلاد الشام ومصر، ازدهر الرقص الشرقي برشايقته وإيقاعاته المرتبطة بالمقامات الشرقية، فتحول إلى فن قائم بذاته، يحمل معاني الفرح واحتفال الإنسان بالحياة. أما الدبكة، فهي أكثر من مجرد خطوات جماعية؛ إنها إعلان جماعي عن الوحدة والانتماء، إذ تضرب الأقدام الأرض بقوة وكأنها تؤكد الحق في البقاء. وفي شبه الجزيرة العربية وامتداد الصحراء الكبرى، ازدهرت الرقصات البدوية المرتبطة بالقبيلة والسيوف والخيل، مثل العرضة التي تختصر قيم الشجاعة والرجولة والانتماء، بينما حملت شمال إفريقيا طابعاً آخر، إذ امتزجت الإيقاعات الأمازيغية بالموسيقى العربية والإفريقية، فكان الرقص الشعبي المغربي والجزائري مزيجاً نابضاً بالحيوية. ولم يخلُ المشهد من البعد الروحي، حيث ازدهرت الرقصات الصوفية المولوية، فتحوّلت الدورانات إلى رحلة نحو الصفاء والاتحاد مع الخالق. ومن قلب إفريقيا، ينبض الرقص بإيقاعات الطبول، حيث يتحول الجسد إلى أداة للتواصل مع الطبيعة والأسلاف والأرواح. هناك يصبح الرقص طقساً للخصوبة والمطر والحصاد، ويغدو الجسد جزءاً من الجماعة، يتحرك معها ككائن واحد نابض بالحياة.



وفي أوروبا، تنوعت الرقصات لتعكس التاريخ والتقاليد، فالفلامنكو في إسبانيا يشتعل على الخشبة، درامياً وقويًا، يعبر عن الغضب والحب والتمرد معًا، بينما يلتف الأزواج في أوروبا الوسطى بخطوات الفالس الرشيقة، حيث تتجسد الأناقة والانسجام، فيما امتلأت ساحات شرق أوروبا برقصات شعبية جماعية تحمل روح التراث وتؤكد تماسك الجماعة.

أما في أمريكا اللاتينية، فقد وُلد عالم آخر من الرقص، مزج الإرث الإفريقي بالمؤثرات الأوروبية والمحلية، ليخلق طيفًا من الرقصات التي غزت العالم. فالسالسا برقتها وحيويتها تعكس الانطلاق والعاطفة، والتانغو في الأرجنتين يجسد لحظة رومانسية مشبعة بالتوتر والشغف، حيث يقترب الجسدان ويفترقان في مشهد مليء بالإيقاع. أما السامبا، أيقونة البرازيل، تفجر طاقة الكرنفالات، بإيقاع صاخب يعبر عن الاحتفال بلا حدود، وتحولت اللامبادا في الثمانينيات إلى رمز عالمي للرقصة والمجون الجميل، صورة مصغرة عن حب اللاتينيين للحياة. وإذا كان الرقص الأوروبي يميل إلى الانضباط والأناقة، فإن الرقص اللاتيني يفيض بالشغف والحرارة، وكأنهما معًا يعكسان وجهين مختلفين للروح الإنسانية، إذ يطلب أحدهما الانسجام، ويحتفل الآخر بالحياة في جنونها.

وفي اليونان، تتجسد رقصة زوربا بوصفها رحلة إنسانية تبدأ ببطء مثقل بالهموم، ثم تتسارع الخطوات شيئًا فشيئًا حتى تنفجر في طاقة صاخبة، كأنها إعلان بأن الحياة أثقل من أن تُحمل إلا بالرقص. ومن هذه الروح وُلدت عادة تكسير الصحن



في الاحتفالات والأعراس، عادة تبدو غريبة للوهلة الأولى، لكنها تحمل معاني عميقة؛ فهي تعبير عن الفرح المطلق، وتطهير من الأحزان والماضي، وإشارة إلى الكرم والتحدي في آن واحد. وحين تجتمع رقصة زوربا مع صوت الصحون المتكسرة، يكتمل المشهد اليوناني الذي يقول إن الحياة، مهما قست، لا بد أن تُعاش بكل ما فيها من جنون وبهجة.

وهكذا، من رقصات الصحراء العربية إلى إيقاعات الطبول الإفريقية، ومن أناقة الفالس الأوروبي إلى حرارة السامبا اللاتينية، ومن جنون زوربا إلى روحانية المولوية، يبقى الرقص أكثر من مجرد فن. إنه علاج للجسد والروح، وذاكرة تحفظ هوية الشعوب، ولغة بلا كلمات تبوح بما يعجز الكلام عن قوله، فهي تنطق بالفرح والألم والتمرد والرجاء. فيظل الرقص في نهاية المطاف مرآة صادقة لروح الإنسان.





الباب السادس

تأملات وومضات



يوميات من ليون ... وتنوع التجارب والثقافات؛

ما ميّز إقامتي في ليون لم يكن حجم ما أنجز أكاديميًا فقط، بل ما تحقق على مستوى الوعي الشخصي، وإعادة ترتيب الأولويات. بدأت علاقتي مع المكان حين خصّصت لي المؤسسة المضيئة سكنًا صغيرًا لم تتجاوز مساحته ٤٥ مترًا. أنا الذي نشأت في بيوت واسعة، شعرت بالضيق والانزعاج، وطلبت تخصيص مكان أكبر. استقرّ بي الحال أخيرًا في شقة بمساحة ٦٥ مترًا، لكن ما حدث لاحقًا كان مفارقة لافتة فقد أدركت أن المساحة الواسعة ليست دائمًا نعمة، وأن التكيف هو مفتاح الراحة، لا الاتساع.

في مبنى المؤسسة، كانت الكافتيريا الواقعة في الطابق الثاني عشر تطلّ على جبال الألب من خلف نوافذ بانورامية واسعة. هناك، كنا نتناول قهوتنا أو غداءنا البسيط بينما تلوّح الجبال من بعيد، كأنها تذكّرنا باتساع العالم وجماله لمن يتأمل. هذا المكان، رغم بساطته، أهداني لحظات تأمل عميقة، تهدئ صخب الداخل وتمنح مساحة هدوء ضرورية للروح.

كذلك لفتني وجود الجالية العربية، لا سيما من شمال إفريقيا، في بعض ضواحي ليون. تجمعات مكتظة، تحاول الحفاظ على الهوية، لكنها غالبًا ما تعاني من العزلة. الانغلاق الذي اختارته هذه الجاليات خوفًا على أبنائها، حولها إلى كتونات شبه منفصلة عن النسيج



الفرنسي. لم أكن أراهم يندمجون بقدر ما رأيتهم يتحصّنون. كان ذلك مؤلماً لي، لأنني كنت أرى أن الانتماء يمكن أن يكون جسراً لا جداراً، وأن الهوية لا تعني الانغلاق، بل التفاعل والتوازن.

من المواقف الطريفة التي أذكرها كانت زيارة وفد عربي للمؤسسة، حيث ملأ أفرادهم أطباقهم بأريحية عربية معتادة، ليفاجؤوا لاحقاً بأن الوجبة تُحاسب بحسب الوزن! انتهى الأمر بدفع أحدهم مئات اليوروهاات لوجبة غداء واحدة. كان درساً قاسياً، لكنه مضحك، وغنياً بالمعنى الثقافي. كما أتذكر زيارة وفد من جامعة غلاسكو، حيث اندلع نقاش طويل بعد العشاء حول من سيدفع الفاتورة فالبريطانيون رأوا أن الدعوة تعني التكفل، والفرنسيون رأوا أن الدعوة لا تعني سوى الانضمام. في اليوم التالي، دعوتهم إلى غداء على الطريقة العربية، حيث يدفع المضيف، وكان ذلك موضع ارتياح كبير. شعرت يومها أن الطعام، رغم بساطته، جسر ثقافي فعال.

كنت أشارك بعض زميلاتي من البرازيل حفلات الشواء أيام الأحاد، وكان البعض منهن مولعات بالسفر في عطلات نهاية الأسبوع. بالنسبة لي، كان يوم الأحد يوماً للراحة، والتأمل، والمشي على ضفاف نهر الرون. أما بالنسبة لهن، فكان وقتاً لزيارة إيطاليا أو إسبانيا. حاولت مجاراتهن في البداية، لكنني عدت لاحقاً إلى وتيرتي الهادئة وزياراتي القصيرة للأماكن القريبة.

من بين الزملاء الذين تركوا في نفسي أثراً، كانت هناك زميلة إيرلندية. لم تكن تشبه الأوروبيين في شيء؛ في حديثها حس نقدي، وفي روحها نفس ثوري. كانت تؤمن بالحرية بمعناها العميق،



وتحمل مزاجًا مختلفًا حتى عن البريطانيين أنفسهم. لم أندھش حين عرفت أن للإيرلنديين تاريخًا طويلًا في مقاومة الهيمنة والتمييز.

ومن أبرز ما شدّني أيضًا المطبخ الفرنسي، الذي يعتبر من أرقى المطابخ الأوروبية. حيث جعل تنوعه، وتوازنه، وفن تقديمه كل وجبة تجربة بصرية وذوقية متكاملة. كانت محلات الشوكولاتة منتشرة في كل زاوية، لكن كان الفرنسيين يتناولون قطعة صغيرة مع فنجان قهوة، بينما نيل كعرب إلى مضاعفة الكمية! كنت أتعجب كيف يحافظون على هذا التوازن بين الجبنة الفاخرة والشوكولاتة من جهة، وضبط الكمية من جهة أخرى. أذكر أيضًا حوارًا طريفًا دار بين بعض الزملاء البريطانيين والفرنسيين حول الترتيب «الصحيح» لتناول الجبنة والشوكولاتة بعد الوجبة: من يسبق من؟ وهل الأفضل إنهاء الوجبة بالجبن أم بالشوكولاتة؟ بدا الحوار سخيفًا في البداية، لكنه كشف لي كيف يمكن للاختلافات الثقافية أن تنسحب حتى إلى تفاصيل الطاولة.

ومن بين التجارب التي لا تُنسى، كانت تجربة «الفوندو»، ذلك الطبق الشهير ذو الأصول السويسرية-الفرنسية، والذي يعود إلى المناطق الجبلية الباردة. إعداد هذا الطبق الغني بالجبن الذائب يتطلب فنًا ومهارة، وتناوله طقس اجتماعي بحد ذاته. جلست في أكثر من مناسبة مع أصدقاء من خلفيات متعددة نخوض تجربة «الفوندو» بتفاصيلها، وكان كل شيء فيه، من ترتيب الأدوات، إلى حركة الغمس، إلى التوقيت، يعكس عراقة ثقافية وتقاليد ضاربة في العمق.



في تلك الفترة كنت أتنقل بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فكانت المقارنة دوما حاضرة من حيث العادات الغذائية، وكان الفرق لافتاً ففي فرنسا، كل شيء محسوب وموزون، والوجبة صغيرة ومنسقة، فيما في أميركا، كل شيء مضاعف، الأحجام، الكميات، وحتى السعرات! كنت أرى أن الوجبة الفرنسية توازي عُشر الوجبة الأميركية، ولكنها تحوي في طياتها ذوقاً وفناً وتاريخاً.

ذات يوم، جلس إلى جوارِي شخص أجنبي، سألني فجأة إن كنت من الصحراء. ظننته يمازحني، لكنه تابع قائلاً: «أستطيع أن أعرف من طعامك أنه يخلو من الخضار». كان على حق، لم أكن معتاداً على الخضروات، ولا أتناولها بكثرة. كلامه جعلني أشعر بالخجل، وبدأت منذ ذلك اليوم أضع القليل من الخضار على طبقِي.

أوروبا، بوجهها المتنوع، علمتني أن ليس كل شيء يُقال بصوت عالٍ. بعض الفوارق تُكتشف في الفاتورة، وبعضها في طبق الطعام، وبعضها في طريقة المشي، أو في كيف يقول الناس «مرحباً» دون أن يقصدوا انتظار جواب. ليون، بطيبة أهلها وهدوئها، علمتني أن التمدن لا يُقاس بسرعة الحركة أو صخب الإنجاز، بل في عمق التأمل واتساع الأفق. لم تكن مجرد مدينة سكنتها لعام أو أكثر، بل كانت مدينة سكنتني، بكل دروسها، ومفارقاتها، ومواقفها التي أعادت ترتيب نظرتي إلى العالم... وإلى نفسي.



٢٠٢٥ .. عامٌ ثقيل... ومحاولة صادقة للفهم؛

بعيدًا عن إنجازات العمل، والتي كانت كثيرة ومتنوعة، كان هذا العام عامًا ثقيلًا على الروح. لم يكن العام قاسيًا بسبب العمل، بل بسبب ثقله على الروح؛ عام حمل العطاء حتى التعب، وجعل الإنجاز يجاور فقدان المعنى. عامٌ استمر فيه السعي، لكن بصحبة سؤال داخلي متكرر: إلى أين نمضي؟

في هذا العام، استقلت من عدد لا يستهان به من أهم اللجان الدولية والإقليمية والمحلية. لم يكن القرار سهلًا، ولم يكن لحظة غضب أو ردة فعل، بل نتيجة شعور متراكم بأن بعض المواقع لم تعد تضيف كما كانت، وأن البقاء فيها صار يستهلك أكثر مما يعطي. أحيانًا نغادر لأننا تعبنا، وأحيانًا لأننا لم نعد نصدق أنفسنا بما نفعله، وتارة أخرى لا نستوعب ونحن نجلس في المكان ذاته كالدمى المتحركة.

كان هذا العام مختلفًا أيضًا بانسحابي الداخلي. لم أعد منفتحًا كما كنت في السابق، ولم أعد أبحث عن الدوائر الواسعة أو النقاشات الطويلة. كنت أميل إلى الصمت، إلى العزلة النسبية، وإلى مراقبة الأشياء بدل الاشتباك معها. ربما كان ذلك ضعفًا، وربما كان محاولة غير واعية لحماية ما تبقى في داخلي.



كان عامًّا مريّرًا، مليئًا بتحديات شخصية ومهنية. بعضها واضح، وبعضها لا يمكن شرحه حتى لأقرب الناس. هناك أمور لا تُقال لأنها لا تُفهم، وخسارات لا تحتاج إلى تبرير لأنها ببساطة حدثت، وتركت أثرها.

وسط هذا الثقل، تنامت الكتابة لدي بشكل أفضل. لم تكن اكتشافًا لحظيًا أو مخططًا له، بل جاءت كحاجة. شذرات وجدانية، وآراء، ومقالات، وخربشات في ظلال رحلتي في هذه الحياة... كانت الكتابة مساحة أعبر فيها عن ما لا أستطيع قوله بصوت واضح. وشكرًا لكل من قرأ، أو شجّع، أو احتمل هذه الكتابات، وكل الامتنان والود الصادق لأن الكلمة لا تنمو في الفراغ.

من السهل أن نقول إن القادم أجمل، لكنني، للأسف، لا أراه كذلك. وربما المشكلة فيّ، وربما في الواقع من حولنا. أصبحت أكثر خوفًا من التفاؤل، لا لأنني لا أريده، بل لأن ما نراه فينا وما يجري حولنا وفي الأوطان المختلفة، يجعل التفاؤل فعلًا هشًا ممزوجًا بالبراءة الزائفة. كيف نتفاءل ونحن نرى بلدًا يُدمّر، وآخر يقسم، وثالثًا يُترك لمصيره وحيدًا.

أعلم أنني «يجب» أن أتحدث عن الأمل، عن الحلول المقترحة، عن النور في آخر النفق. على الأقل هذا ما نتوقعه، لكنني اليوم لا أملك تلك اللغة. يداي لا تكتبانها بصدق، وعقلي لا يقنعني بها. ما أراه شعوبًا مبتلاة، لكنها أيضًا مستنزفة، ومنقسمة، ومتعبة من الوجود.



هذه ليست دعوة لليأس، ولا بياناً سياسياً. إنها مجرد كتابة
إنسان متعب، يحاول أن يكون صادقاً مع نفسه ويؤمن أن الصدق،
ولو كان قاسياً، أقل ضرراً من شعور زائف.

فقدان القدرة على التفاؤل المطلق... خطوة أولى نحو شيء
آخر، حتى وإن لم نعرف بعد ما هو. ولكن في نهاية الأمر دعونا لا
ننسى «ما اضيق حيلتنا وما أوسع رحمة الله».





الحارة التي لا تخون الذاكرة:

حين تعود الخطى إلى الحارة الأولى... ما أجمل أن تعود بروحك إلى الحي الذي كبرت فيه، إلى الأزقة التي خبأت ضحكاتك الأولى، وخطواتك الصغيرة التي كانت تركض نحو الحياة بكل براءة ودهشة.

حضور مناسبات أبناء الحارة ليس مجرد مشاركة اجتماعية، بل لحظة دافئة تنبع من القلب... فيها شوق عميق للقاء الأصدقاء والجيران القدامى، وحين لزمنا كانت فيه البساطة عنواناً، والمحبة تلقائية، والناس أقرب إلى بعضهم من ظلمهم. وفي كل مناسبة، لا يغيب عن القلب أولئك الطيبون... من بقي منهم، ومن رحل وترك أثراً لا ينسى. وجوه معطاءة، بهيئة الحضور، نقيّة النبض، لم تكن مجرد أسماء، بل ذاكرة تمشي بيننا، تلملم شتاتنا حين تفرقنا الحياة، وتذكرنا بأن الوفاء لا يموت.

الحارة، كما عرفناها، لم تكن تفرق بين الناس بإسم أو منصب أو أصل أو دين. كانت بيتاً واحداً كبيراً... أبوابه مشرعة، وقلوبه مفتوحة. كانت الأرض التي مشينا عليها بقلوبنا قبل أقدامنا، وكانت النخوة فيها أعلى من كل بناء، وأقرب من كل جدار.



في الآونة الأخيرة، بدأت أعود... أصعد دروب الحارة كما كنت
أفعل طفلاً، أو في بدايات شبابي. شعرت أن ذاكرتي تمشي إلى جانبي،
تهمس لي بكل زاوية، بكل حجر، بكل رائحة. كل جار، كل صديق،
كل بيت... كان يُفتح لنا وكأننا من أهله، لا غرباء. وكل حكاية لا
تزال تنتظر من يرويها بصوته القديم وابتسامته الأصيل.

شكراً لكل من يحافظ على هذا النبض الجميل، وشكراً للحارة
التي لا تخون الذاكرة، ولا تخذل أبناءها، مهما طال الغياب.





العودة إلى البيت... حيث المعنى قبل الطعم:

العودة إلى البيت، والجلوس إلى مائدة الطعام المنزلي، تظل أعمق وأصدق من أفخم مطاعم العالم، تلك التي حفظت قوائمها عن ظهر قلب دون أن أفهمها حقًا في كثير من الأحيان. وبرغم الأكل الخارجي منذ ما يقارب ربع قرن من السفر والترحال وتجوالي في معظم مطابخ العالم وتجاربها ونكهاتها، لم أعد أشعر بالطعم كما كان.

ربما لأنني أحمل اليوم أسنانًا شبه صناعية، لكن روحي، على عكس ذلك، ما زالت طبيعية تمامًا، ووفية للوطن، وللأهل، وللذكرى. وبرغم تعرّفي على مطابخ العالم، لم أجد هويتي الألفية فيها أبدًا. ففي سفري أو حتى أفخم مطاعم عمان، أصبح الطعم بلا روح، يحمل نكهة مُخلّقة لا تشبهني، ولا أشبهها. هناك من يفخر بتسمية الأطباق الأجنبية والإفريقية، ويتبارى في نطقها والتحاذق بها، لكنني لم أرَ فيها سوى شيء غريب عني، بارد، لا يمتّ لذاكرتي بصلة.

وكم تمّنت، ولا أزال، خلال السفر والأكل في المطاعم، أن أعود إلى وطني، وأن أكل شيئًا بسيطًا... ولو حبة زيتون، أو مقدوسة، أو طبخة صاخبة مثل مقلوبه بالبادنجان، أو قلاية لحمة! بلا ادّعاء ولا زينة مغالي فيها. أو قلاية بندورة، أو طبق ملوخية، أو وجبة



عشاء في موعدها قد تكون أصدق وأغنى من جميع مطاعم العالم
مجتمعة. فالطعام ليس وجبة، بل هو هوية شخصية، ذاكرة تؤكل،
وانتماء يُعاد ترميمه مع كل لقمة.

لقد فقدت تلك الأشياء التي أحنّ إليها في كثير من الأحيان،
فصار الأكل مجرد عادة، بلا طعم، بلا شغف، بلا معنى. أما
هناك... في البيت العتيق، في مربعي الأول، حيث الذكريات،
وحيث الطفولة والشباب، كان و ما زال للطعام مذاق الحياة. في
لقمة بلا تكلف، تشبه طفولتي، وشبابي، وفي طعام تعودنا عليه
دون ادعاء، أستعيد، قدر ما أستطيع جزءًا من هويتي، وجزءًا من
نفسي، ومن كياني.





المطر الذي لم يهطل :

اليوم، وأنا أخرج من باب منزلي الجانبي، باغتني صوت ماءٍ قويٍّ، ذاك الصوت الذي لا يخطئه القلب حين يبدأ الشتاء بإعلان حضوره. لوهلةٍ ظننت أن عاصفة مفاجئة قد هبطت على عمان، وأنني، كالعادة، لم أتابع نشرة الجو، ونسيت معطفي وكل ما يحميني من لسعة البرد.

ترددت... هل أعود قبل أن أخوض معركة غير متكافئة مع المطر؟ فالصوت كان عاليًا لدرجة جعلتني أظن أن الشارع يغرق! لكن ما إن تقدّمت خطوة واحدة، حتى تكشّفت الحقيقة: لا مطر، ولا عاصفة... والجو مشمس، ربما ليس دافئًا، لكنه بعيد كل البعد عن قسوة الشتاء.

كل الحكاية أن مزارب الجار قرّر كعادته أن يختبر أعصابي! تسريب صاخب يجعل صوته يسبق المطر نفسه، حتى بدا الشتاء الحقيقي أكثر هدوءًا منه.

ابتسمت، ومضيت في طريقي، وقلت في نفسي: ما أجمل أن يخدعنا صوت يشبه المطر، ولو للحظات... فقط ليزكّرنا بأن الشتاء قريب، وبأن كل عام يحمل معه خيرًا جديدًا. كل عام وأنتم ومن تحبون بخير مع قدوم الشتاء، وإن شاء الله تبقى بيوتنا... ومزاريب هذا الوطن في أحسن حال دائمًا.



أجواء الشتاء بعد طول انقطاع:

الأجواء الشتوية لها ما لها و ما عليها؛ برْدٌ يلسع الوجوه لكنه يسكب السكينة، وغيومٌ مثقلة لكنها تحمل بشائر حياة. الشتاء فصلٌ واضح وصريح، لا يُخفي شيئاً ولا يُجامل أحداً. وحين تهطل أول قطرة، يمتدّ ذلك الخيط الخفي مباشرة إلى أيام الشباب... تلك الأيام التي كان فيها المطر دعوة للركض واللعب لا للاختباء. كنا نتجول في الشوارع بسترٍ خفيفة أو مرتدين فلدات الجيش، لا شيء أكثر. لم نكن نشعر بالبرد، وكأن أجسادنا يومها تتحدى الشتاء بلا خوف، أو ربما لأن قلوبنا كانت أدفاً... وأشجع... وأقرب للحياة.

المطر بجماله الطبيعي... ذلك الصوت الخفيف حين تلامس القطرات وجه الأرض، يشبه عودة صديقٍ غاب طويلاً. يغسل من الروح ما أثقلته الأيام، ويعيد للذاكرة جزءاً من رائحتها الأولى... رائحة الأرض حين تصحو من نومها.

وتقفز إلى ذاكرتي صورة لا تُنسى... أمي، واقفة عند باب غرفتي، تنظر إليّ بقلقٍ دافئٍ وتقول: «اغلق الشباك... والبس شيئاً دافئاً، وإياك أن تمرض!» وكنتُ أرفض هذا المبدأ تماماً... أبتسم حيناً، وأغضب حيناً آخر، وأبقى بلبسٍ خفيف والشباك مفتوحاً، كأني أثبت لها، ولنفسي، أن الشتاء لا يقدر عليّ.



وتعود في الذاكرة أيضًا طقوس الشتاء بكل تفاصيلها العائلية والاجتماعية؛ شهية الأكل التي تتضاعف، ورائحة الكستناء على الصوبة، وصوت الفشار، وتلك القائمة التي تطول كلما اشتد المطر. لكن السنوات لا تمرّ بلا أثر... ففي آخر بضع سنوات، بدأت أشعر بالبرد حقًا. ليس برد الهواء وحده، بل برد العمر... ذلك الخريف الصامت الذي كنت أسمع عنه ولا أدركه، حتى صرنا نتدقًا أكثر مما نركض، ونتأمل بدل أن نعانده، ونغلق الشبابيك بإحكام، وتؤكد من سماكة الحرام... ونفهم أشياء لم نكن نفهمها في شبابنا.

ومع كل قطرة مطر، أعرف أنني لم أعد ذاك الفتى الذي لا يعرف البرد... لكنني أيضًا لم أفقد الدهشة. فالمطر حين يعود، يعود معه شيء من جمال الحياة وهيبته، وشيء من عبق أمي، وشيء من رוחي القديمة التي ما زالت تثور كلما لامست الأرض أولى قطراتها.





القسم الثاني

مقالتي منشورة



تجليات إفريقية : يوميات نشمي من سهول القارة الإفريقية :

بعد انتهاء اجتماعي في دولة الإمارات، اتجهت مباشرة نحو دولة رواندا، الدولة التي دائماً ما تُحدثنا عن الثورة التي أحدثتها على مستوى العالم في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الشفافية والسلم الأهلي بعد سنوات طويلة من المعارك والمجازر الجماعية. تجمع قيادة شابة حكيمة في هذه الدولة الصغيرة، حيث تم الاتفاق على نسيان جميع المجازر وتجاوز الصراعات وإغلاق صفحة الماضي لبدء فصل جديد. وبدأت الرحلة الجديدة، وتمكنت رواندا من التقدم والازدهار.

ومما تأكد لي في سفري هذا ووقر في صدري، أن الأردن تسافر معنا، في قلوبنا أينما ارتحلنا. عند الوصول، كم شعرت بالفخر عندما قدمت جواز سفري الأردني وأعلمني ضابط الأمن والحدود أن الأردنيين لم يعودوا بحاجة إلى تأشيرة. كانت هذه الكلمات البسيطة سبباً في شعوري بالفخر والاعتزاز، وفتحت نافذةً إلى قلبي بالاحترام والمحبة نحو الأردن الحبيب.

في اليوم التالي صباحاً، بدأنا الاجتماعات الرسمية بحضور دولي، وتم تكرير الكلمات «عمان» و«الأردن» ما يقارب عشر مرات في



اليوم الأول من هذا المحفل، حيث تمت الإشارة فيه عدة مرات إلى الاجتماع الدولي الذي عُقد في عمان تحت رعاية معالي وزير الصحة في نهاية العام الماضي، والذي تحدث عن المخاطر الامن الصحي والتهديدات وسبل التصدي لها. ذكر الأردن بهذه الطريقة جعلني أشعر بكل الفخر، حيث أصبح الأردن رمزاً في هذه المناسبات الدولية، دائماً يُشار اليه في سياق الاستضافة والبدايات والانطلاقات، وهذه المرة من خلال منظور الصحة العامة، مما يعزز مكانته في الساحة الاقليمية والدولية. كان هذا مصدر فخر واعتزاز لي خلال أقل من يومين من وصولي إلى هذا البلد الطيب.

أثناء تناولنا الطعام ووسط الحديث الشيق، قررت تناول صحن من الفواكه بعد الوجبة اللذيذة التي لم تكن مألوفة لدي، ورأيت الفاكهة اللذيذة الاستوائية وغيرها بما فيها البطيخ وبناءً على طبيعتي وانتمائي الأردني، اخترت من ضمن ما اخترت بضعا من قطع البطيخ وبدأت في تناولها، ولأنني غير محايد قمت بمقارنته سريعا بالبطيخ الأردني، لكن لا شئ يضاهيه، حيث يتميز البطيخ الأردني بحلاوته ونكهته الرائعة التي تذكرنا بالأوقات الجميلة والسهرات العائلية الدافئة. شعرت مرة أخرى بحبي للأردن الغالي.

في نفس اليوم مساءً، جلست مع زميلي السوداني الاصل الطيب الذي أحبه وأفتخر به، والذي يعيش في الأردن منذ سنوات. تبادلنا الحديث الجميل، حيث كان يخبرني أنه أصبح يعشق القهوة الأردنية أكثر من الأردنيين، على الرغم من أنه لم يكن كذلك في السابق. أخبرني أيضاً أن معدل تدخينه زاد إلى الكثير من السجائر



بعد أن كانت قليلة قبل قدومه إلى الأردن. يحب الأردن بشغف كما أحبه. نعم تغنينا بحب الأردن المعدي بتفاصيله الجميلة، فكيف لا يحبها الجميع وهي التي على مدار السنين تحتضن الجميع هي وشعبها المعطاء الكريم.

نعم، أحياناً نجلد أنفسنا لأننا نرغب في ان نرى الأردن الحبيب في أحسن المراتب لأننا نعلم امكانياته ونعلم قدراته، ورغبة منا في خدمته بأحسن ما يمكننا، فترانا نركز على ما ينقصه، وهذا صحي في بناء الدول، ولكن يجب علينا ألا نغفل عن ذكر الجوانب الإيجابية الكثيرة التي يجب دائماً التأكيد عليها والاعتزاز بها والتي نسبق بها الكثير من الأمم، وعلى رأس هذه الأمور حب العمل والاجتهاد والمصادقية فيه والابداع وحبنا وشغفنا للتطور والتعلم. علينا دوماً أن نسعى على العمل للتحسين المستمر والتحلي بالصبر في مواجهة التحديات في المستقبل، بإذن الله.

فافتخر بوطنك الحبيب، فأنت نشمي من الأردن!

الرابط: جريدة الغد





دوستويفسكي وتولستوي... النبعان المختلفان للروح الإنسانية :

في قلب الأدب الروسي، يقف اسمان عظيمان كجبلين شامخين:
فيودور دوستويفسكي وليو تولستوي. كلاهما سكن ضمير
الإنسانية، وكتب عن الإنسان كما لم يكتبه أحد من قبل،
لكن كلاً منهما فعلها بطريقته، من منبعٍ مختلف، وبرؤيةٍ نقيضة،
جعلت من التقاء اسميهما على صفحة واحدة تجربة فكرية لا
تشبه سواها.

دوستويفسكي خرج من رحم الألم، لا من نعيم الطبقة. وُلد
في موسكو لعائلة متواضعة، تشرب الفقر مبكراً، وعاش التوترات
الطبقيّة من الداخل، لا من فوقها. كان شاباً متمرداً، اعتُقل، وحُكم
عليه بالإعدام، ثم أُنقذ في اللحظة الأخيرة، فنُفي إلى معسكرات
سيبيريا. تلك اللحظة الفاصلة - بين الحياة والموت - رسمت ملامح
كل ما كتبه لاحقاً. كتب دوستويفسكي عن الإنسان وهو في أعنف
لحظاته: معذَّب، مشكَّك، ممزَّق بين الإيمان والشك، بين الجريمة
والكفارة، بين صوت الضمير وهمس الهوس.

أما تولستوي، فقد وُلد في نعيم الأرستقراطية، في ضيعة فخمة
وحقول وارفة، وكانت حياته الأولى أقرب إلى سيرة أمير روماني.



لكنه رغم ذلك، لم يركن للترف، بل ظلّ يبحث - بقلقٍ عميق - عن معنى الحياة والعدل والحقيقة. كتب الحرب والسلام وآنا كارينينا وهو في قلب مجده، لكنه انسحب لاحقًا إلى حياة الزهد والبساطة، باحثًا عن الله في الحقول لا في الكتب، وعن الخلاص في العمل واللاعنف لا في الفكر التجريدي.

إذا كانت أعمال دوستويفسكي تنزل إلى قاع النفس البشرية، فإن روايات تولستوي تمتد على مساحة الوجود الاجتماعي والأخلاقي. دوستويفسكي يحبس القارئ في غرفة مع مجرم أو مريض نفسي أو ناسك مشوش، ويجعله يتأمل داخله. أما تولستوي فيمسك القارئ من يده ويمشي به في الحقول، في المعارك، في العائلات، بين الحب والخيانة، بين القانون والطبيعة، ويطلب منه أن يرى الإنسان في تفاعله مع الآخرين، لا في عزله فقط.

في الأخوة كارامازوف، تجد دوستويفسكي يفتح جراح الفلسفة الكبرى: هل يمكن أن يُبرر الشر؟ هل الأخلاق ممكنة بلا إيمان؟ هل الله غائب أم نحن الذين هربنا منه؟

بينما في الحرب والسلام، يغوص تولستوي في جدلية التاريخ والاختيار البشري، وكيف يُعيد الناس صناعة مصيرهم تحت سطوة الحرب والقدر.

أدب دوستويفسكي أشبه بلوحة ليلية، مضاءة بشموع الشك والأسئلة، فيها ظلال، وارتباك، ونبض داخلي لا يهدأ.

أما أدب تولستوي فهو أقرب لنهارٍ ممتد، فيه الضوء موزّع



على تفاصيل الحياة، على البشر بأخطائهم البسيطة، وأحلامهم
الممكنة، ومعاركهم اليومية.

كلاهما كتب عن الإنسان، لكن بأداتين مختلفتين: دوستوفسكي
بالمبضع، وتولستوي بالفرشاة.

الأول كان يشرح الروح، والثاني كان يرسمها وهي تتحرك في
الزمن.

الغريب أن الرجلين لم يلتقيا أبدًا، رغم أنهما عاشا في زمن
واحد. لم يتحادثا، لم يتحاورا، لكنهما كانا في مواجهة غير مباشرة،
فكريًا وأدبيًا. كل منهما كان صوتًا مختلفًا لروسيا، بل للإنسانية
كلها.

وإذا كان الرجلان لم يلتقيا في حياتهما، فقد التقيا في ضمير
الأدب العالمي. فقد رأى فرويد في دوستوفسكي تجسيدًا مذهلًا
لصراعات النفس البشرية، واعتبر الأخوة كارامازوف قمة في التعبير
عن التوتر بين الرغبة والذنب. وكتب سارتر أن دوستوفسكي
«سبق الوجودية قبل أن تُولد»، لما في أدبه من قلق وجودي وتمزق
أخلاقي. أما همنغواي، فقد قال عن تولستوي إنه «كتب بنبل لا
تحتمله الحقيقة أحيانًا»، منبهراً بقدرته على جعل العادي بطوليًا.
ووقف كثير من فلاسفة وأدباء الغرب في رهبة أمام قدرة الكاتبين
على الجمع بين العمق النفسي والتأمل الفلسفي والسرد الأخلاقي.
لقد مثل كلاهما في نظر الأدب العالمي مرآة لإنسان يتصارع مع
ذاته والوجود، وفتحاً نوافذ لا تغلق لفهم الإنسان لا بوصفه مخلوقًا



روائيًا، بل ككائن يبحث عن المعنى وسط ضلال العالم.
واليوم، بعد أكثر من قرن، لا يزال صدى كلٍ منهما حاضرًا. فحين
نبحث عن الإنسان في أضعف حالاته، نذهب إلى دوستوفسكي.
وحين نبحث عنه في علاقاته ومسؤوليته عن العالم، نلجأ إلى
تولستوي.
وبينهما، نجد أنفسنا... ممزقين بين العمق والامتداد، بين
العزلة والمجتمع، بين الصرخة الوجودية والرسالة الأخلاقية.
دوستوفسكي وتولستوي ليسا مجرد كاتبين، بل ثنائية نادرة
للعبقريّة.
من تأملهما معًا، نخرج بصورة أشمل للإنسان: مَنْ هو؟ ولماذا
يتألم؟ وكيف يُمكن له أن يعيش... رغم كل شيء

الرابط: صحيفة الرأي





باكستان... القوة الهائلة التي تنبض بالحياة والتجدد:

كُتبت كثيراً عن أوطان وقضايا، لكنني لم أكتب من قبل عن باكستان، رغم عمق علاقتي بهذا البلد الجميل، ومكانته الراسخة في مسيرتي المهنية والإنسانية. بلدٌ كثيراً ما أُسيء فهمه أو استُهين بإمكاناته، بينما هو في الحقيقة ينهض بصمت، ويُنجز بثبات، ويتقدّم خارج عدسات الضجيج.

دفعني إلى هذه الكلمات ما قرأته عن صائمه سليم قبل بضعة شهور، الدبلوماسية الكفيفة التي تمثل باكستان في الأمم المتحدة، والتي تحولت إلى رمز للتمكين والجدارة. هي ليست استثناءً، بل انعكاس لمجتمع يكافح ويصنع الفارق رغم التحديات. و من ثم الرد العسكري الرادع على الهند، و أخيراً معاهدته الدفاع المشترك مع دولة السعودية.

بدأت علاقتي مع باكستان عام ٢٠٠٢، وزرت مدنها من الجنوب إلى الشمال: إسلام آباد العاصمة الأنيقة، كراتشي الاقتصادية الصاخبة، لاهور الثقافية، وميربور خاص وتاباركار حيث كرم الضيافة والتنوع. في كل محطة لمست شعباً نقيّاً وصبوراً، يقترب تعداده من ٢٤٠ مليون نسمة ويُعد من أكبر المجتمعات المسلمة في العالم.



المرأة في باكستان فاعلة وليست متفرجة. فقد نفذت آلاف العمليات في برنامج الصحة الريفية مهام بطولية للوصول إلى القرى النائية، ووفرت الرعاية والتطعيم، مما شكل نموذجاً عالمياً في الصحة المجتمعية. وعلى المستوى السياسي، وقفت باكستان في طليعة العالم الإسلامي حين انتخبت بناظير بوتو عام ١٩٨٨ كأول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في دولة مسلمة، في سابقة تاريخية سبقت دولاً أكثر تقدماً في ديمقراطيتها.

الثقافة الباكستانية مزيج غني من الفارسية والهندية والإسلامية. ترك محمد إقبال إرثاً شعرياً وفلسفياً عميقاً، وأنجبت باكستان عبد السلام، الحائز على نوبل في الفيزياء، وعبد القدير خان، الأب الروحي للمشروع النووي. الأخير قاد برنامجاً تاريخياً جعل باكستان عام ١٩٩٨ أول دولة إسلامية تنضم للنادي النووي.

كما أن باكستان دولة عسكرية بامتياز؛ فجهاز استخباراتها يُصنّف ضمن الأقوى عالمياً، وجيشها معروف بانضباطه، وسلاح طيرانها بين الأبرز كفاءة في المنطقة. وبرغم هذه القوة الصلبة، لم تغفل عن مسار التنمية. ورغم شح الموارد وضغط الكثافة السكانية الهائلة، تدفع باكستان بثبات نحو التعليم، الصحة، والخدمات المجتمعية، لتؤكد أن الأمن والتنمية جناحان متكاملان.

إقليمياً، لم تنل باكستان دائماً ما تستحقه من الاعتراف. فقد قدمت مساعدات إنسانية وتقنية في الكوارث والأوبئة، واستقبلت ملايين اللاجئين الأفغان لعمود. وترتبط بعلاقات تعاون عسكرية



وتدريبية مع دول إسلامية عديدة، من بينها الأردن، خصوصاً في مجال السلاح الجوي. وعلى الصعيد الأخلاقي، ظلت مواقفها تجاه القضية الفلسطينية ثابتة ومبدئية، تُترجم بمنح دراسية ودعم ملموس للطلبة الفلسطينيين.

أما الضيافة الباكستانية فهي شعر يُترجم في الشاي، في البرياني، في الكرم الذي لا يعرف الاكتفاء. لطالما ترددت في ذهني العبارة الشعبية: "كُل قليلاً بعد"، كناية عن محبة لا تعرف حدوداً.

باكستان ليست دولة تُجيد الترويج لنفسها، لكنها ترك أثراً في هدوء. أنا فخور بأصدقائي وزملائي الباكستانيين، وبما يمثلونه من قيم في عالم يضج بالصخب والادّعاء. فلننظر إلى باكستان لا بما مرّت به من صراعات، بل بما تمتلكه من طاقات وما تحقّقه من تحولات.

أنا أحب باكستان. أؤمن بشعبها. وأثق أن القادم يحمل لها الأفضل..

الرابط: صحيفة الرأي





المرأة العربية بين النهوض الحقيقي... والانزلاق في التقليد الأعمى؛

لم تكن المرأة العربية يومًا على هامش التاريخ، بل كانت دومًا حاضرة في النسيج الحضاري للأمة، أمًا ومعلمة، شاعرة ومجاهدة، عالمة ومُربيّة. واليوم، ونحن نعيش موجة التغيرات الكبرى في القرن الحادي والعشرين، تبرز قضية تمكين المرأة كمفتاح ضروري للتقدم، لكن بين الدعوات الحقيقية لنهضتها، وبين المبالغات المستوردة من الخارج، يقف الواقع حائرًا.

في العقود الأخيرة، حققت المرأة العربية إنجازات غير مسبوقة. فهناك نساء في سدة القضاء، وفي وزارات سيادية، وفي مختبرات البحث والابتكار. لم تعد صورة «المرأة التابعة» تمثل إلا جزءًا ضئيلاً من المشهد. المرأة اليوم تُعلّم وتُدرّب وتبني، وتقود المبادرات والمشاريع وتخوض غمار الحياة العامة بثقة واقتدار. وهذه مكاسب لا يملك منصف إلا أن يعتز بها.

لكن في المقابل، ظهرت موجة من التغير الاستهلاكي، لا تمت إلى التمكين الحقيقي بصلة. تقليدٌ أعمى لرموز غربية لا تنتمي إلى بيئتنا، ولا تعكس أولويات المرأة العربية ولا نضالها. شعارات تُرفع بلا مضمون، وسباق محموم نحو «الصورة» بدل «البنية»، وكأن التقدم يُقاس بطول الأظافر أو نوع الحقيبة أو نبرة التمرد...



لا بجودة التعليم، واستقلال التفكير، ومكانة العقل والقيمة في المجتمع.

في بعض البيئات، تحوّلت حرية المرأة إلى ذريعة للتفلت من المسؤولية، لا لتوسيع دائرة الكرامة. وفي أخرى، صار الانشغال بالمظهر مقدّمًا على بناء الذات. وفي حالات كثيرة، أصبح تقليد الغرب ليس تبنّيًا لنماذج ناجحة، بل استيرادًا لأعطاله وسلوكياته السطحية، لا إنجازاته البناءة.

بل المؤلم أن هذا التقليد لا يقتصر على المظهر الخارجي فقط، بل يمتد إلى نماذج العلاقات الأسرية، وأنماط التفكير، وحتى طريقة التعبير عن الذات. نرى شابات يفتخرن بتقليد نجوم الغرب في حركاتهن وكلماتهن، في حين يغيب النموذج العربي الحضاري، أو يتم تسخيفه باسم "الحداثة".

وفي الجانب الآخر من الصورة، لا يزال بعض المجتمعات العربية يعاني من إرث طويل من الإهمال والامتهان للمرأة، لا سيما في البيئات الهشة والفقيرة. هناك من تُقصى من التعليم، ومن تُزوّج قسرًا، ومن تُمنع من التعبير أو حتى الحلم. فتعيش المرأة في فجوة كبيرة: بين مبالغاة التمكين السطحي، وإهمال الحقوق الأساسية.

إن التحدي اليوم لا يكمن فقط في الدفاع عن المرأة، بل في صياغة مشروع نهوض متّزن، يعيد للمرأة مكانتها الحقيقية دون استلاب ولا انبهار أعمى. نحتاج إلى نموذج عربي خاص بنا، يستلهم



من القيم، ويواكب العصر، دون أن يُذيب هويتنا في قوالب
مستوردة لا تشبهنا.

نريد امرأة حرة لا منفلة، طموحة لا متمرّدة بلا وعي، صلبة
في القيم، مرنة في الفكر، منتمية لمجتمعها، شريكة في تطويره، لا
مجرد تابع لثقافة عابرة أو صورة مصنوعة في فضاء التواصل.

فالمرأة العربية حين تُمنح الفرصة الحقيقية، لا الحاجة إلى
الاستيراد، ولا الانبهار بالخارج، تكتب فصلاً جديداً في نهضة الأمة...
بثقة، وبصيرة، وتوازنٍ جميل بين الأصالة والتجديد.

الرابط: صحيفة الرأي





اليمن... بلد العراقة الذي لم تنحني جباله :

ليست اليمن اسمًا عابرًا على الخريطة، بل تاريخٌ يتنفس من أعماق الجبال والسهول، وهويةٌ متجذرة ترفض الذوبان في صخب الزمن. إنها أرض لا تُقاس بالمساحة، بل بالأثر، ولا تُختزل في حدود، بل تمتد في ذاكرة الشعوب. هي مهد العروبة، ومنبت اللغة، ومختبر الحكمة، حيث وُلدت الحكايات قبل أن تُروى، ونُسجت الأساطير من خيوط الواقع.

من مملكة سبأ وسد مأرب العظيم، إلى أوسان وحمير وقتبان، كانت اليمن في طليعة الحضارة الإنسانية. أنشأت أنظمة سياسية متقدمة، خطّت أولى أبجديات التجارة الدولية، وساهمت في وصل الشرق بالغرب على طرق البخور والتوابل والعطر.

لم تكن اليمن يومًا هامشًا، بل مركزًا اقتصاديًا وفكريًا، ومحجًا للقوافل، ومنبرًا للعلم والمعرفة، قبل أن تشهدها العواصم الكبرى.

شعبها انفتح باكرًا على الأديان، فأمن باليهودية والمسيحية، ثم دخل الإسلام طوعًا، لا بالسيف، بل بالاعتناق. أرسل إليهم النبي ﷺ خيرة أصحابه، ومنهم معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري، فوجدوا قلوبًا مفتوحة وعقولًا مستنيرة. ومنذ ذلك الزمن، صار اليمن رافدًا للدعوة، لا مجرد متلقٍ لها.



وإذا كانت الجغرافيا قد منحت اليمن تنوعاً مذهلاً بين السواحل والجبال والوديان، فإن التركيبة القبلية كانت قلب هذا التوازن.

برزت في التاريخ القديم قبائل عظيمة كهمدان، حمير، حاشد، بكيل، وسبأ، فساهمت لا في حماية الأرض فقط، بل في صياغة الهوية العربية. كثير من أنساب العرب اليوم تعود بجذورها إلى هذه القبائل التي انتشرت مع الفتح الإسلامي حتى بلغت الحجاز والعراق والشام والمغرب العربي، وكان لها الدور في نشر اللغة والدين، وتأسيس العمارة، والفقه والسياسة.

واليمن، رغم تقلبات التاريخ، لم تُطأ جباله دون مقاومة. من الفرس والأحباش إلى البرتغاليين والعثمانيين، كانت أرضه دوماً مقبرة للغزاة، لا تستكين، ولا تفرط. اليمني قد يُجاع، لكنه لا يُذل؛ يُرهق، لكنه لا يبيع أرضه؛ يُحاصر، لكنه لا يتنازل عن كرامته.

وفي قلب هذا المشهد، تتجلى المرأة اليمنية كقوة فاعلة، من الملكة بلقيس، رمز الحكمة السياسية والدبلوماسية في سبأ، إلى أروى بنت أحمد الصليحي، أول امرأة حكمت باسم الخلافة الفاطمية في القرن الحادي عشر، أثبتت اليمنية أنها لا تعيش في الظل، بل تصنع التاريخ وتدافع عن الحق بالكلمة والموقف.

أما المدن اليمنية، فلكل منها نكهتها: صنعاء القديمة بمآذنها وأسواقها وقبابها الطينية؛ عدن بمينائها التاريخي وانفتاحها التجاري؛ حضرموت بسكينتها الروحية وتراثها العلمي؛ مدينة إب،



قلب اليمن الأخضر، واحةً من الجمال والتاريخ. بيوت بيضاء تحيط بها الخضرة. وُصفت بأنها قبضة لؤلؤ نُقِرت فوق بساطٍ أخضر، وعُرفت بعراقتها واعتدال مناخها. تعز بعراقتها الثقافية ومقاومتها الصلبة؛ وصعدة بجبالها الشامخة، حيث القبيلة تعقد الصلح قبل أن تُشهر البندقية.

تراث اليمن لا يقتصر على الآثار أو الفنون، بل ينبض في تفاصيل الحياة اليومية: في صوت أيوب طارش، وفي رائحة البنّ، في زخارف الأبواب الخشبية، في أعراس تمتد أياًماً، في القصيدة التي تلقى قبل السيف، وفي السوق الذي يجمع بين التجارة والحكاية.

وفي لحظة تبدو فيها العواصم متشابهة، تقف اليمن كأرضٍ لا تُشبه سواها، تُقاوم لا لتنتصر على عدو، بل لتحمي ما بقي من ذاتها. اليمن ليست فقط ماضياً نستدعيه، بل مستقبلاً يستحق أن نعيد قراءته من جذوره.

بلدٌ حين تقترب منه أكثر، تتيقّن أن العراقة لا تعني فقط ما مضى... بل ما صمد.

الرابط: صحيفة عمون





اليمن.. الجمال الموجوع ووجدان العرب:

من لم يزر اليمن، لم يعرف جمال العالم في أصفى صورهِ.

لقد زرت هذا البلد العظيم مراتٍ عديدة، ورغم أن زيارتي كانت قصيرة، إلا أنني رأيت فيه ما لم أره في أي مكان آخر. في اليمن، لا تجد الجمال فحسب، بل تجد الروح الحية التي تبني وتكافح وتشق طريقها في الصخر. مزيج من الطيبة والنبل، يتماهى مع جباله الشامخة حتى يصيران واحدًا. بين تضاريسه، تجد العزيمة التي لا تلين، والكرم الذي لا ينضب، والإباء الذي لا يلين.

كان اليمن، ولا يزال، أرضًا ملهمة، مليئة بالجمال البسيط والمشاعر العميقة.

فوجئت بقوة المرأة اليمنية، التي كانت تحتل مكانًا مميزًا في المجتمع اليمني فالمرأة شريكة الرجل في المدرجات والحقول منذ قديم الأزل وفي قلب المنظومة الصحية. كانت النساء هناك يديرن المراكز الصحية، بمهارة تفوق التصور. والعمود الفقري مع الإشراف المجتمعي الذي يتحدث عنه العالم الآن بينما طبقه اليمن منذ عقود من الزمن. إصرارهن لا يقل على إصرار الرجال على النجاح لا يختلف عن إصرار الجبال التي احتضنت وطنهن. كن حريصات، بل شامخات، وكل واحدة منهن تحمل في قلبها رسالة الأمل والصحة.

في اليمن، رغم كل الجراح، يبقى الأمل مشرقًا.



ذلك البلد الذي بدأ نضاله السياسي مبكرًا، مقاوما للاستعمار الأجنبي في زمن كانت فيه أمة العرب ترزح تحت نير الاستبداد، وتبني زيف الحداثة. اليمن عُرف بمواقفه الشجاعة في الزمن الصعب، وكان البلد الذي يرفع رأسه عاليًا في وجه كل ريح عاتية، بل كان دائمًا يثبت في أرضه كالجبل الراسخ.

لا أنسى أول رحلة لي إلى صنعاء، ولا صوت الطبل الجبّاري الذي يعزف على وقع أقدام التاريخ. صنعاء، تلك المدينة التي يسكنها الهدوء والأنين في آن واحد، سوقها العتيق حيث تختلط رائحة البن اليمني بالذكريات، وتنطق الحجارة بقصص الآباء والأجداد.

ومن صنعاء إلى الحديدة، كانت الرحلة الأكثر إثارة.

رأيت البساطة في أبهى صورها، والناس هناك لم يعرفوا الكسل ولا الاستسلام. كان الأمل يلوح في عيونهم، رغم قسوة الحياة، كان الجميع مستعدًا للصمود حتى وإن كانت الطرق شديدة الوعورة. في هذه المدينة الحزينة، كان ثبات الشعب أكبر من أي مصاعب يمكن أن تعترض طريقهم.

ووسط هذا الألم، لم يكن اليمن مجرد بلد ضعيف تحت وطأة الحرب، بل كان صوتًا مدويًا للحرية.

رأيت الاعتصامات تسير بهدوء، والنساء يخرجن كالرجال في المظاهرات. شعب يرفض الخضوع لأي قيد، ويحمل في قلبه حبًا لا يموت.

كانت الرحلة من صنعاء إلى الحديدة بمثابة درسٍ في الصبر. جبالٌ شاهقة، طرقٌ لا تعرفها الخرائط، ومع ذلك لا يوقفهم شيء.



حملات التطعيم كانت تصل إلى أكثر الأماكن صعوبة، حيث لا سيارات ولا طرق ممهدة، بل فقط سواعد ملؤها الإرادة التي لا تعرف المستحيل.

اليمن، رغم الجراح التي مرت به، ما زال ينبض بالحب والفخر.

أشتاق إليك، يا يمن، إلى الجلسات التي تملأ الأجواء بعبق الذاكرة، إلى الساعات الطويلة التي قضيناها معًا في مجالس تتناثر فيها الأحاديث كأنها نغمات موسيقية. إلى العسل الذي يفوح بعبق الأرض، إلى تلك الوجوه التي تعكس نقاء الروح وتسامحها.

اليمن ليس مجرد وطن، بل هو جزء من كياني، هو الحلم الذي لا يفارقني، والأمل الذي يبقى في قلب كل عربي. لا أستطيع أن أقرأ عن العرب أو أذكر حضارتهم دون أن يمر أمامي طيف اليمن في كل سطر، وفي كل كلمة، وفي كل فكرة.

اليمن...

إنه الجمال الذي لا يموت، والأرض التي لا تساوم، وفي مكان آخر لكان حتمًا جنة عدن.

الرابط: صحيفة الرأي





اللغة العربية... موسيقى الروح ولسان الهوية:

في إحدى محطات السفر الطويل، التقيت رجلاً من أوروبا الشرقية أدهشه أني عربي، فسألني، بفضول نقي: «لماذا لا تتحدثون دائماً بلغتك العربية؟ إنها من أجمل اللغات التي سمعتها!» سؤاله المباشر، رغم بساطته، كان كالمرآة التي تعكس زوايا كنا نمرّ بها كل يوم دون أن نتوقف عندها.

اللغة العربية ليست مجرد أداة تواصل، بل كائن حي ينبض بتاريخ شعوب، وأحلام أجيال، وروح حضارة امتدت من جبال الأندلس حتى ضفاف نهر السند. إنها لغة فيها من الإعجاز ما يدهش، ومن الموسيقى ما يُطرب، ومن الحكمة ما يروي ظمأ الفكر.

فيها تتجاوز الدقة مع الجمال، وتنساب الكلمات كما الماء العذب. من يقرأ بيتاً للمتنبّي أو مقطعاً للجاحظ أو دعاءً من أدعية الصالحين، يدرك أن العربية ليست مجرد لغة، بل مقام روحي.

ومن أبرز ما منح العربية بُعداً القدسي وعمقها البلاغي، هو نزول القرآن الكريم بها، إذ لم يكن مجرد وحي ديني، بل معجزة لغوية خالدة. جاءت مفرداته لتُحكم البناء وتسمو بالمعاني وتضرب الأمثال، فأثّرت في بنية اللغة وأساليبها ونقلتها من أداة



تواصل إلى أداة إبداع وإقناع وتنوير. كلمة واحدة في القرآن قد تحمل طبقات من المعنى، وتُقرأ بأوجه شتى، دون أن تُخلّ بجوهر الرسالة، بل تزيدها سحرًا وثراءً. من هنا، أصبحت العربية لغة تُتعب من أراد تقليدها، وتُبهر من حاول الغوص في أعماقها.

وقد لا يعلم كثيرون أن العربية تُعد من أكثر لغات العالم ثراءً من حيث عدد المفردات؛ إذ تتجاوز مفرداتها وفق بعض التقديرات الاثني عشر مليون كلمة، بين أصل واشتقاق وترادف وتنوع دلالي، في مقابل بضع مئات الآلاف في معظم اللغات الأخرى. وليس الأمر في الكثرة فقط، بل في دقة التصنيف. ففي العربية، هناك عشرات المفردات لكل حالة من حالات المطر، ولكل تفصيلة من مشاعر الحب، ولكل وصف للطبيعة أو الهيئة أو الحركة. فالأسد ليس مجرد «أسد»، بل له أكثر من ٣٠٠ اسم بحسب حالته وسياقه، والغمّازة، والابتسامة، والضحكة، لكل منها توصيفها الخاص. حتى الجَمال، لا يُوصف بكلمة واحدة، بل بكنزٍ من الألفاظ التي توحى ببهاء الشكل ورقة الروح في آنٍ معًا.

في أسفاري الكثيرة، كلما تحدثت بالعربية، شعرت بوقار خاص يسبقني، كأن هذه اللغة تحمل على ظهرها عبق التاريخ. بعض الأصدقاء من ثقافات أخرى، لا يفهمون حرقًا مما أقول، لكنهم يقولون إن العربية تُسمع وكأنها لحنٌ مكتمل، حتى قبل أن تُفهم.

ولعل في أحد المقاهي القديمة في المغرب، رأيت شابًا يتجادلون بالفصحى وكأنهم في مناظرة أدبية. لا مديح ولا جمهور، لكن اللغة



بينهم كانت عنواناً للفخر، ومتنفساً للهوية. حينها، أدركت أن الفصحى ليست لغة الماضي، بل كنز الحاضر إن أردنا أن نُحسن حفظه .

لكن ما يحزن حقاً أن كثيرين من أبنائها لا يثقون بها. يتحدثون بها في الصفوف الدراسية ثم يهجرونها في الشوارع. يعتذرون عنها أمام الأجانب، كأنها عبء لا يُحتمل. ينسون أن هذه اللغة، يوم كانت بعض اللغات الأوروبية تُكتب بحروف متقطعة، كانت تؤسس لمفاهيم الطب والجبر والفلك والفلسفة.

هي التي علّمت العالم مفاهيم الترجمة، وصاغت أولى معاجم المعاني، واحتضنت مئات المفردات التي لا ترجمة دقيقة لها في لغات أخرى. في العربية، لا يوجد فقط الحب، بل الهوى والعشق والوجد والحنين والوله والصبابة. في العربية، الشمس مؤنثة، والقمر مذكر، وكأنها تعيد ترتيب الكون بنسقٍ خاص بها.

وكم هو مؤلم أن نُحدّث أبنائنا عن الفخر بلغتهم، ثم نختار لهم أسماءً أجنبية في لحظة ميلادهم، وندرسهم الرياضيات والعلوم بلغة غير لغتهم، ثم نتساءل لاحقاً: لماذا لا يعتزون بها؟

اللغة ليست مجرد حروف. إنها الذاكرة، والحنين، والشعور الجمعي. من يفقد لغته، يفقد ملامحه تدريجياً دون أن يشعر. ولغتنا العربية، بثرائها وتنوعها، لا تحتاج إلا لمن يعيد اكتشافها. هي لا تشكو الضيق، بل نحن من ضاقت قلوبنا عن اتساعها.

قد يقول البعض إن اللغة لا تُطعم خبزاً. لكن الحقيقة أن



الأمم لا تنهض إلا بلغاتها. اليابان، كوريا، تركيا، بل حتى دول صغيرة حافظت على لغتها، فحافظت على مكانتها. أما نحن، فلدينا لغة عظيمة، لكنها تنتظر منا أن نعاملها كما تستحق.

ربما أن الأوان لنفهم أن اللغة العربية ليست لغة متحف، بل شجرة أصلها ثابت وفرعها في كل فنّ وفكر وإبداع. نحتاج أن نعيدها إلى يومياتنا، إلى قصص أطفالنا، إلى شاشاتنا وكتبنا ورسائلنا. نحتاج أن نحسن النطق بها، وأن نفخر باستخدامها، لا أن نُبرر التحدث بغيرها.

فاللغة، تمامًا كالهواء، لا نشعر بقيمتها حتى نختنق بفقدانها. والعربية، لغتنا الأم، لا تزال تنتظر أن نغني لها كما غنى لها نزار، وأن نخط بها كما كتب بها جبران، وأن نحبها كما أحبها طه حسين. ومن لا يحب لغته، كيف له أن يحب نفسه؟

الرابط: صحيفة الرأي





التنوع مصدر قوة: روسيا الاتحادية مثالاً حياً:

في عالم تتنازع فيه الدول بسبب التعدد العرقي والديني، تبرز روسيا الاتحادية كحالة فريدة تُظهر كيف يمكن للتنوع أن يكون مصدرًا للقوة لا سببًا للتفكك. تمتد روسيا من أقصى شرق آسيا إلى حدود أوروبا، وتضم أكثر من ١٩٠ قومية وعشرات الديانات واللغات، ومع ذلك حافظت على كيان سياسي موحد. السر في ذلك يتجذر في التاريخ ويستمر في الحاضر.

منذ عهد القيصرية، تبنت روسيا نهج الاحتواء بدل الإقصاء. لم تُلغ الهويات المحلية بل تم دمجها تدريجيًا في نسيج الدولة. وفي الحقبة السوفييتية، تم اعتماد نموذج يعترف رسميًا بالجمهوريات القومية ضمن دولة موحدة، فالاتحاد لم يكن للتنميط، بل للتعايش المنسجم تحت قيادة مركزية.

ولعلّ الأسماء القيادية خير دليل على نجاح هذا النهج. ستالين كان جورجيًا، وخوروشوف أوكراينيًا، وفي روسيا الحديثة، يشغل سيرغي لافروف منصب وزير الخارجية رغم أصوله الأرمنية. رجل الأعمال اليهودي رومان أبراموفيتش، تولى منصب حاكم إقليم ناء، بينما عُرف السياسي جيرينوفسكي بأصوله المختلطة الكازاخية واليهودية. هذه الأسماء تعبّر عن سياسة دمج لا تفرّق، تقوم على أساس الولاء للدولة.



ويتجاوز هذا النهج المجال السياسي ليشمل الثقافة والفنون. فأنا أحماتوفا الشاعرة الشهيرة كانت من أصول تatarية، وجوزيف برودسكي، الحائز على نوبل، من عائلة يهودية. أما شوستاكوفيتش، فقد مزج في موسيقاه بين الأرثوذكسية واليهودية والتقاليد السلافية. كما تحتفي المتاحف الروسية بأعمال فنانين من أصول داغستانية وأرمنية وقرمية، ما يعكس ثراءً حضاريًا جامعًا.

هذا التنوع ما كان ليزدهر لولا النظام الفيدرالي المرن الذي اعتمدته روسيا. يمنح هذا النظام الكيانات الفيدرالية حرية إدارة شؤونها الثقافية والتعليمية والدينية ضمن إطار الولاء للدولة. ففي تاتارستان تُدرّس التربية إلى جانب الروسية، وفي ياقوتيا تُنتج برامج بلغة ياقوتية وتُدرّس في المدارس، بينما يُمارس السكان شعائرهم بحرية.

في العمق الروحي، تقوم روسيا على قاعدة الأرثوذكسية المسيحية، لكنها في الوقت نفسه احتضنت الإسلام باعتزاز. يعيش أكثر من ٢٠ مليون مسلم في روسيا، ولهم مساجدهم ومفتيهم وتعليمهم. يكفي أن ثاني أكبر مسجد في أوروبا يقع في قلب موسكو، ليعكس هذا الاحترام المؤسسي.

وبينما تعاني دول كثيرة من تفكك الهويات، تُقدّم روسيا نموذجًا عمليًا لإدارة التعددية بدون طائفية أو عنف. البوذية، الأرثوذكسية، اليهودية، والإسلام كلها ديانات معترف بها قانونيًا وتتمتع بحماية الدولة. ورغم التحديات، حافظت روسيا على



وحدثها دون أن تقع في فخ الطائفية أو الانقسام.

إن التجربة الروسية تؤكد أن الوحدة لا تعني إلغاء الفروقات، بل احترامها وتنظيمها ضمن مشروع وطني جامع. فعندما تنظر إلى خريطة روسيا، وتسمع لغاتها، وتقرأ آدابها، وتدخل متاحفها، تدرك أن هذه الدولة لا تقوم على مركزية خانقة، بل على فسيفساء وطنية رحبة تتسع للجميع.

الرابط: صحيفة الرأي





عجز عن التنوع... أم خوف من الذات؟

في زمنٍ تتسابق فيه الأمم نحو ترسيخ مفاهيم التنوع والتعددية، ما زال العرب يراوحون مكانهم في سؤالٍ قديمٍ جديد: لماذا لا نحسن التعامل مع اختلافاتنا؟ لماذا ننظر إلى «الآخر» الديني أو العرقي أو الثقافي وكأنه تهديد يجب احتواؤه، بدل أن يكون شريكاً في الوطن والبناء؟

رغم مرور مئات السنين من التعايش، لم نستطع كعرب أن نحول هذا التنوع الغني إلى مصدر قوة ونهضة. وظلَّ يُوظَّف في الغالب كأداةٍ للتخويف أو الإقصاء أو التهميش. وما يجري اليوم في بعض البلدان العربية، من العراق إلى سوريا، يثبت أن المعضلة ليست وليدة لحظة أو صراع مسلح، بل هي أزمة وعي عميقة. فكم من مرّة رأينا الناس يُحاسبون على أسمائهم، أو طوائفهم، أو أصولهم العرقية، لا على أفعالهم أو سلوكهم؟

لقد اختزل مفهوم «الوحدة» في اللسان والشعار، بدل أن يُبنى على القبول بالمختلف والعدالة في التمثيل. وكل جماعة تحتمي بهويتها الضيقة، وتُجرَّم المختلف عنها، متناسية أن أعظم الحضارات التي عرفها التاريخ، من الأندلس إلى الدولة العباسية إلى مدن الشام العثمانية، لم تزدهر إلا حين احتضنت هذا التعدد وصهرته في مشروع حضاري واحد.

أما في عصرنا الحديث، فقد رأينا كيف قامت دول كبرى على التنوع، لا بالرغم منه. الهند، كندا، جنوب إفريقيا، والولايات المتحدة



كلها نماذج على أن التعددية ليست عبئاً، بل رافعة للديمقراطية والابتكار والوحدة الحقيقية. فالتشابه المفرط لا يعني بالضرورة الانسجام، بل قد يقود إلى احتكاكات أعمق، لأن المشكلة ليست في الاختلاف بحد ذاته، بل في غياب المنظومة التي تديره وتؤطره.

إننا، في عمق أزمئنا، لم نفشل في التنوع فقط، بل فشلنا قبل ذلك في بناء الدولة. الدولة التي تحكم بالقانون، وتؤمن بالمواطنة لا بالخاصة، وبالحق لا بالامتياز. لذلك، فإن التطرف ليس سوى عرضٍ لمرضٍ أعمق: غياب ثقافة التعدد، وانعدام المؤسسية، وهيمنة النظرة الأحادية.

ولا يُعوّل على تقليص الطيف المذهبي أو الثقافي لتحقيق الاستقرار، فحتى ضمن الطائفة أو الجماعة الواحدة يستمر الاقتتال. لأن جوهر الصراع غالباً لا يكون في الهويات، بل في ضيق الأفق، وسوء الإدارة، وانعدام الثقة.

التنوع ليس ترفاً ثقافياً كما يظن البعض، بل هو حاجة وجودية لأي أمة تريد أن تنهض، وتستمر، وتحترم ذاتها. ولن نتقدم ما لم ندرك أن المختلف لا يقل قيمة، وأن الشراكة لا تعني الذوبان، وأن المجتمعات المتحضرة هي التي تبني من اختلافاتها وحدة، لا التي تخفي هشاشتها خلف شعارات جوفاء. إن حضارة لا تحسن إدارة تنوعها، لا تستحق أن تدعى الرقي.

الرابط: صحيفة عمون





مؤتمر النهوض بالصحة العامة من أجل المستقبل : المؤتمر الدولي التاسع لجمعية الصحة العامة الأردنية

في مشهد وطني مفعم بالأمل والتعاون، اختتمت أعمال مؤتمر "النهوض بالصحة العامة من أجل المستقبل" الذي عُقد في عمّان خلال الأسبوع الأول من شهر تموز / ٢٠٢٥. وقد شكّل المؤتمر نقطة تحوّل نوعية في مسار تطوير الصحة العامة في المملكة، حيث اجتمع ممثلو الأجيال المختلفة من العاملين في القطاع الصحي تحت مظلة واحدة، بهدف البناء المشترك لمستقبل أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

لم يكن المؤتمر الذي شهد حضوراً لافتاً من خبراء ومهنيين وصنّاع قرار من داخل الأردن وخارجه مجرد حدث بروتوكولي أو تجمع تقني؛ بل كان منصة حيّة لتبادل الرؤى، ومجالاً خصباً لتعزيز الحوار بين الجيل المؤسس الذي وضع اللبنة الأولى للنظام الصحي، والجيل الباني الذي طوّره وساهم في ترسيخ بنيته المؤسسية، والجيل الجديد الذي جاء حاملاً لأفكار حديثة وأدوات مبتكرة استجابةً لتحديات الحاضر وتطلعات المستقبل.

طُرحت خلال المؤتمر أوراق عمل غنية، ونُظّمت ورشات تدريبية متخصصة، تناولت قضايا تمس جوهر النظام الصحي، كالحوكمة، والتمويل، والرقمنة، والاستعداد للطوارئ، وتعزيز العمل



عبر القطاعات، كما تم عرض تجارب محلية ناجحة في تعزيز نظم الرصد والاستجابة، وبناء أنظمة صحية مرنة قادرة على التعامل مع الأزمات والمستجدات.

ولا يمكن الحديث عن نجاح المؤتمر دون الإشادة الصادقة بالجهود الكبيرة التي بذلها الفريق التحضيري، الذي عمل بدقة وتفانٍ خلف الكواليس لأشهر. لقد أظهر هذا الفريق احترافية عالية في التنسيق والتنظيم، وأثبت أن العمل الجماعي المبني على الانتماء والكفاءة هو سر النجاح الحقيقي. لقد أخرجوا المؤتمر بأبهى صورة ممكنة، سواء على المستوى اللوجستي أو العلمي أو التواصل، فكانوا بحق شركاء أساسيين في هذا الإنجاز.

وبكل امتنان وتقدير، نتوجه بالشكر العميق إلى جميع المشاركين والجهات الوطنية والإقليمية والدولية التي حضرت وشاركت بفاعلية في جلسات المؤتمر. لقد خصّصوا من وقتهم وجهدهم ما يعكس حرصاً صادقاً على النهوض بالصحة العامة، وأضفوا على المؤتمر بعداً وطنياً ومهنياً وإنسانياً راقياً، يظهر صورة الأردن المتكاتف، المنفتح، والحريص على التقدم المستند إلى الحوار والمعرفة.

وما زاد من قيمة المؤتمر هو أنه لم يكن منقطعاً عن السياق، بل امتداداً لجهود متراكمة على مدى سنوات، وثمرّة تعاون بين مؤسسات وطنية وخبراء محليين ودوليين، سعت جميعها إلى صياغة نموذج أردني متكامل في تعزيز الصحة العامة، يركز إلى



العدالة، والشاركة، والتمكين المجتمعي.

الحضور المميّز للمؤتمر عبّر عن رسالة واضحة: الصحة مسؤولية الجميع، وتقدمها لا يتحقق إلا بتضافر الجهود وتكامل الأدوار بين الأجيال. ففي قاعة واحدة، وقف من أسس، ومن طور، ومن يستمر بالبناء والتطوير يحملون معاً همّ هذا الوطن الغالي، ويسعون إلى أن تبقى الصحة العامة ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.

ختاماً، يمكن القول إن هذا المؤتمر لم يكن محطة ختامية، بل بداية جديدة لمرحلة أكثر نضجاً وتخطيطاً في مسار الصحة العامة الأردنية. مرحلة تقوم على الإرادة، والمعرفة، والاحترام المتبادل، وتنظر إلى المستقبل بثقة وأمل، تحت ظل القيادة الهاشمية الحكيمة التي جعلت من الإنسان أولويتها الدائمة.

الرابط: صحيفة الرأي





الدبلوماسية الصحية : ضرورة استراتيجية في عالم متداخل ومتغير؛

في المشهد العالمي المعقد الذي نعيشه اليوم، لم تعد الصحة قضية محصورة ضمن حدود المؤسسات الطبية أو النظم الصحية الوطنية، بل أصبحت محوراً أساسياً في العلاقات الدولية وصنع السياسات. وقد جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتكشف بوضوح عما كان معروفاً لكنه غير مُقدَّر بالقدر الكافي: الصحة شأن سياسي عميق، يتجاوز الأوطان، ويتقاطع مع كل مجالات الحياة الأخرى. في هذا السياق، برزت الدبلوماسية الصحية كأداة لا غنى عنها لفهم هذا التداخل، والتعامل معه، وتوجيهه نحو مصلحة الشعوب.

تشير الدبلوماسية الصحية إلى استخدام أدوات التفاوض والتعاون الدولي في خدمة الأهداف الصحية، وفي الوقت ذاته، في تعزيز الحوار العابر للحدود، وبناء الثقة، وترسيخ المسؤوليات المشتركة. وهي تشمل طيفاً واسعاً من الفاعلين، من وزارات الصحة والخارجية، إلى المنظمات الدولية، والتكتلات الإقليمية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني. وعندما تُمارَس بفعالية، تتيح للدول التعامل الجماعي مع التهديدات الصحية، والتفاوض من أجل الوصول العادل إلى التقنيات واللقاحات، وتنسيق الدعم الخارجي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وبناء علاقات طويلة الأمد قائمة على المنفعة المتبادلة.



وبالنسبة لصنّاع السياسات، لم تعد الدبلوماسية الصحية شأنًا هامشيًا أو تقنيًا، بل باتت أولوية استراتيجية. فالعالم اليوم يواجه تقاطعًا متسارعًا بين الأزمات: أوبئة، تغيّرات مناخية، تحديات غذائية، نزوح وهجرة، واضطرابات جيوسياسية. وكل هذه التحديات تُلقِي بظلالها على الصحة. ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظواهر بسياسات قطاعية معزولة. فالصحة الوطنية أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالصحة العالمية. ولا يمكن لأي دولة أن تحمي صحة مواطنيها بمعزل عن التعاون الإقليمي والدولي.

كما أن الدبلوماسية الصحية تفتح الباب أمام إعادة صياغة السياسة الخارجية على أساس المصالح الإنسانية المشتركة. وعندما تُوظَّف بشكل صحيح، فإنها تصبح أداة "قوة ناعمة"، تُبرز الدور القيادي للدولة من خلال التعاون لا التنافس. والأمثلة على ذلك كثيرة، من الشراكات الدولية خلال أزمة إيبولا، إلى تنسيق الجهود في إطار مراكز مكافحة الأمراض في إفريقيا، أو المبادرات العالمية لتحقيق العدالة في توزيع اللقاحات. كل هذه النماذج تؤكد أن الصحة يمكن أن تكون جسرًا للتلاقي حتى في أحلك الظروف السياسية.

لكن الآمال الكبيرة التي تُعلّق على الدبلوماسية الصحية لا تعني أنها بلا تحديات. فهناك تباين في المصالح بين الدول، وفجوات في موازين القوة التفاوضية، وتشتت في أجندات الجهات المانحة، إضافة إلى نقص القدرات المؤسسية في بعض البلدان. ولمعالجة هذه العقبات، لا بد من الاستثمار في بناء كفاءات بشرية مؤهلة تجمع



بين الفهم الصحي العميق ومهارات التفاوض الدولي. وعلى صناع السياسة الخارجية أن يطوروا بدورهم فهماً أوسع للديناميكيات الصحية، وإدراكاً لتأثيراتها الاستراتيجية.

إن مستقبل الدبلوماسية الصحية يتطلب تفكيراً جديداً والتزاماً سياسياً طويلاً الأمد. وينبغي على صناع السياسات الدفع نحو تعزيز التعاون الإقليمي الشامل، بحيث تكون الصحة جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية والبيئة والاقتصاد، وليس مجرد عنصر في حالات الطوارئ. كما يتوجب دعم منصات التعلم المشترك، وتبادل البيانات، والانخراط المجتمعي العابر للحدود. وقبل كل ذلك، ينبغي إدراك أن الصحة ليست قضية تقنية فقط، بل هي أولوية أخلاقية واستراتيجية في آنٍ معاً، تعكس نوع المجتمع الدولي الذي نسعى لبنائه.

في عالم تتزايد فيه الانقسامات والتحديات المعقدة، تُمثل الدبلوماسية الصحية مساراً نحو الانسجام والتكامل. فهي لا تعني فقط الاستعداد للأوبئة القادمة أو تحسين الخدمات، بل تعني تأكيد أن الصحة حق عالمي مشترك، وقيمة إنسانية توحدنا، وتستحق قيادة مبنية على التضامن والعلم والمسؤولية الجماعية.

الرابط: صحيفة الرأي





النهضة الإفريقية الحديثة : هل يشهد العالم ميلاد «نمور إفريقيا»؟

في العقود الأخيرة، بدأت إفريقيا تُعيد رسم ملامحها بعيداً عن الصور النمطية المرتبطة بالفقر والصرعات، نحو واقع جديد تقوده دول تنهض بهدوء وتبني مستقبلاً طموحاً.

شهدت إفريقيا، منذ خمسينيات القرن الماضي، تحرراً سياسياً واسعاً من الاستعمار، لكن مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن سهلة. فقد واجهت القارة موجات من الانقلابات، والحروب، والتبعيات الاقتصادية، والتهميش العالمي. ومع ذلك، تُظهر السنوات الأخيرة تحولاً متسارعاً في توجهات العديد من الدول الإفريقية، سواء من حيث الإصلاحات، أو تطوير البنية التحتية، أو تعزيز القدرات المؤسسية.

تمتلك القارة مقومات هائلة، تبدأ بثروة بشرية شابة، حيث إن أكثر من ٦٠٪ من السكان دون سن الخامسة والعشرين، إلى موارد طبيعية غنية، وموقع جغرافي استراتيجي يربط بين ثلاث قارات. ويُضاف إلى ذلك الطفرة اللافتة في مجالات الابتكار الرقمي، والأمن الصحي والغذائي، والتعليم عن بُعد، والزراعة الذكية، والتي أصبحت محركات جديدة للتنمية في دول مثل كينيا ونيجيريا ورواندا.

وتبرز نماذج تنموية ملهمة تؤكد إمكانية التحول: رواندا مثال حي على الحوكمة الرشيدة والتحول الرقمي، والسنغال تعزز



مسارها الديمقراطي مع بنية اقتصادية متوازنة، والمغرب يستثمر بكثافة في الطاقة المتجددة والصناعات المتقدمة، وغانا تتميز باستقرار سياسي ومجتمع مدني نشط، وكينيا تقود الابتكار الرقمي في شرق القارة. أما مصر، فبمشاريعها العملاقة وموقعها المحوري، فهي قوة إقليمية ذات ثقل، رغم التحديات الاقتصادية. وإثيوبيا، رغم الصراعات الداخلية، تحتفظ بإمكانات تنمية ضخمة يمكن أن تترجم إلى نهوض حقيقي إذا تحقق الاستقرار.

ولم يعد العمل الإفريقي المشترك حبراً على ورق أو شعارات براقية وخطابات رنانة؛ فقد بات الاتحاد الإفريقي أكثر حضوراً وفعالية، سواء من خلال الأمن الصحي عبر تأسيس "مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها الإفريقية" على غرار النماذج الأوروبية والأميركية، والتي قادت جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولعبت دوراً محورياً في تدريب الكوادر، وتنسيق الاستجابات، وتوفير الدعم الفني للدول الأعضاء؛ أو من خلال التدخلات السياسية والأمنية، مثل إرسال بعثات حفظ السلام في الصومال وأفريقيا الوسطى، والوساطات المستمرة في أزمات إثيوبيا ومالي؛ إلى جانب خطوات فاعلة في تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال اتفاقية التجارة الحرة القارية التي تمثل مشروعا طموحاً لتوحيد الأسواق وتعزيز التجارة بين دول القارة.

وعند مقارنة التجربة الإفريقية الصاعدة بما عُرف في التسعينيات بـ«النمور الآسيوية» (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة)، يتضح أن المسارين مختلفان جوهرياً في الرؤية والأدوات. فقد بنت تلك الدول الآسيوية نهضتها على التصنيع



التصديري، والتعليم الصارم، والانخراط العميق في سلاسل القيمة العالمية، مع دعم حكومي محكم وتحالفات مدروسة مع رأس المال العالمي. أما النهج الإفريقي، فهو يتخذ مساراً مختلفاً في جوهره، حيث يُعيد صياغة التنمية انطلاقاً من الواقع المحلي والإقليمي، ويرتكز على استثمار الموارد الذاتية، والتحول الرقمي كقاطرة رئيسية، وتعزيز الأمن الصحي والغذائي، وتمكين المجتمعات عبر اللامركزية، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية. لا تنسخ إفريقيا نماذج جاهزة، بل تُبدع نمطاً تنموياً خاصاً بها، نابغاً من احتياجاتها وتاريخها وسياقها المتغير، ومتكئاً على الشراكات الذكية بدلاً من التبعية المكلفة.

أفريقيا اليوم ليست تلك التي عرفها العالم في الستينيات أو التسعينيات. إنها قارة تتحرك، تصعد، وتبني مستقبلها بإرادتها، وبشراكات ذكية، وبقيادات واعية. والرهان الأكبر اليوم هو أن تستمر هذه الديناميكيات في مواجهة التحديات المتبقية، من الديون، والأطماع الخارجية، إلى النزاعات الداخلية، وتغير المناخ. قد لا تكون «غوراً» بالمعنى الحرفي، لكنها بالتأكيد «نسور إفريقية» تحلق نحو المستقبل بثقة متنامية.

الرابط: صحيفة الرأي





التسرب الإشعاعي: بين دروس تشيرنوبل ومخاوف إيران... الصحة العامة على المحك:

في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية واستهداف منشآت استراتيجية في بعض الدول، تتجدد المخاوف من التبعات الصحية والبيئية للتسرب الإشعاعي، خصوصًا في حال المساس بالبنية التحتية النووية، كما هو الحال حاليًا في إيران. فقد أثبتت التجارب أن التسرب الإشعاعي لا يُقاس فقط بلحظة وقوعه، بل يمتد أثره لأجيال، ويهدد الإنسان والبيئة في آنٍ واحد.

ومع تواتر الأنباء عن ضربات عسكرية في إيران، واستهداف منشآت نووية نشطة مثل نطنز وأراك وفوردو. وعلى الرغم من عدم صدور تقارير رسمية تؤكد حدوث تسرب، فإن مجرد الاحتمال يستدعي أقصى درجات الجاهزية من قبل الدول المجاورة والمنظمات الدولية، تحسبًا لأي طارئ قد يتحول إلى أزمة إقليمية.

التعرض للإشعاع بنسب عالية خلال فترة قصيرة قد يؤدي إلى متلازمة الإشعاع الحاد، وتسبب أعراضًا خطيرة تشمل الغثيان، الحمى، النزيف، وحتى الوفاة. أما التعرض المزمّن لجرعات منخفضة، فيرتبط بازدياد معدلات السرطان، والتشوهات الخلقية، واضطرابات في الجهازين العصبي والمناعي. ولا يقف التهديد عند



الإنسان فقط، بل يمتد ليشمل تلوث الهواء والماء والتربة، ما يؤدي إلى دخول المواد المشعة في السلسلة الغذائية وتأثيرها طويل الأمد على الزراعة والثروة الحيوانية.

وفي السياقات التي تعاني من هشاشة في أنظمتها الصحية، تتضاعف الأخطار. فالتسرب الإشعاعي يستنزف القدرات المحدودة، ويخلق حاجة عاجلة إلى مراكز متخصصة، وفرق طوارئ مدرّبة، ونظم استجابة فعالة. كما لا يمكن إغفال الأثر النفسي والمجتمعي، من ازدياد القلق الجماعي إلى التهجير القسري وانعدام الثقة بالسلامة العامة.

دروس الماضي لا تزال ماثلة أمامنا. ففي كارثة تشيرنوبل عام ١٩٨٦، تسربت كميات هائلة من المواد المشعة أثرت على مساحات واسعة من أوروبا، وأجبرت مئات الآلاف على مغادرة منازلهم، مع ارتفاع غير مسبوق في إصابات سرطان الغدة الدرقية بين الأطفال. وفي فوكوشيما عام ٢٠١١، أدى زلزال وتسونامي إلى تسرب إشعاعي واسع إلى المحيط، مما تسبب في تداعيات بيئية وغذائية لا تزال اليابان تتعامل معها حتى اليوم.

لقد تطورت أنظمة الرصد الدولي بشكل كبير، وأصبحت قادرة على كشف التسربات خلال دقائق، عبر الأقمار الصناعية ومحطات الرصد التابعة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، فإن التحليل العلمي وتحديد الأثر الدقيق قد يستغرق من يوم إلى ثلاثة أيام، قبل أن تُصدر الجهات المختصة تقييماتها الرسمية.



في حال وقوع تسرب، توصي المؤسسات الدولية بعدة تدابير عاجلة، منها إنشاء مناطق عازلة، إجلاء السكان، توزيع أقراص اليود، مراقبة المياه والغذاء، وتفعيل خطط الطوارئ الصحية، إلى جانب التوعية المجتمعية الفورية.

ختامًا، يبقى التسرب الإشعاعي من أخطر التهديدات العابرة للحدود، ولا يجوز التعامل معه كاحتمال بعيد أو ظرف طارئ. فآثاره لا تتوقف عند حدود الدول أو زمن الأزمات، بل تمتد لتشكل تهديدًا مستمرًا للأجيال المقبلة. من هنا، فإن الاستعداد، والشفافية، والتعاون الدولي لم تعد خيارات، بل مسؤوليات مصيرية لا تقبل التأجيل.

الرابط: صحيفة عمون





اعلان قرطاج: خطوة اقليمية لترسيخ نهج الصحة الواحدة في مجال الصحة العامة:

في لحظة مفصلية ضمن مسار التعاون الإقليمي في مجال الصحة العامة، استضافت تونس في ١٤ يونيو ٢٠٢٥ مؤتمراً رفيع المستوى حول «الصحة الواحدة»، نظّمته حكومة الجمهورية التونسية بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمات الشراكة الرباعية وهي منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (WOAH)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). جمع المؤتمر وزراء وممثلين عن قطاعات الصحة، والزراعة، والبيئة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشهد حضوراً رسمياً لافتاً تصدره وزير الصحة التونسي الدكتور مصطفى الفرجاني، ووزير الزراعة السيد عبد المنعم بلعالية، ووزير البيئة السيدة ليلي الشايب، إلى جانب عدد من الوزراء العرب المعنيين.

وقد توجت أعمال المؤتمر بإطلاق «إعلان قرطاج حول الصحة الواحدة»، في خطوة تجسّد التزاماً سياسياً مشتركاً بتحويل هذا النهج من توصيات تقنية إلى أجندة تنفيذية متكاملة.

يأتي الإعلان في ظل معطيات وطنية وإقليمية، إذ تؤكد الإحصاءات أن أكثر من ٧٥٪ من الأمراض المعدية الناشئة مصدرها



حيواني، وتتسبب في ما يزيد عن ٢,٧ مليون وفاة سنوياً. كما تكبّد الأمراض الحيوانية المنشأ الاقتصاد العالمي خسائر سنوية ضخمة تقدر بمليارات الدولارات، فيما تُظهر الأوبئة الكبرى، كالسارس وكوفيد-١٩، حجم الترابط الوثيق بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، والحاجة الملحة لبناء أنظمة متكاملة لرصد هذه التهديدات والوقاية منها.

يشدّد إعلان قرطاج على أهمية تبني نهج شمولي ومتكامل لمواجهة هذه التحديات بشكل وقائي واستباقي، وذلك من خلال دمج مفهوم «الصحة الواحدة» في السياسات والاستراتيجيات على المستويات الوطنية والإقليمية وصولاً إلى العالمية، وتعزيز الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والرصد المشترك، إلى جانب تحديث التشريعات بما يجعلها أكثر مرونة وانسجاماً بين القطاعات الثلاثة. كما نصّ الإعلان على إطلاق مبادرة لإنشاء مركز إقليمي للصحة الواحدة مقره تونس، ليكون منصة للتنسيق وتبادل المعرفة والخبرات بين بلدان الإقليم.

ويُعَدّ هذا الإعلان محطة فارقة في مسار الالتزام السياسي الجماعي على مستوى المنطقة، ورسالة واضحة بضرورة إحداث تحول جذري في كيفية التعامل مع الأوبئة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وتغيّر المناخ، وتراجع التنوع البيولوجي. فلم يعد نهج «الصحة الواحدة» ترفاً علمياً أو إطاراً تنظيرياً، بل أصبح حاجة استراتيجية لبناء أنظمة صحية مرنة، قادرة على الصمود والاستجابة والتعافي السريع في مواجهة التحديات المعقدة والمتشابكة.



كما يفتح الإعلان المجال أمام بلدان الإقليم لتعزيز الحوار، وتطوير مشاريع مشتركة تقوم على التكامل بين القطاعات، وتبني الممارسات الفضلى القائمة إلى الأدلة العلمية والخبرة العملية. وبهذا، يشكّل «إعلان قرطاج» إطاراً إقليمياً واعدّاً يُجسّد تطوراً في الوعي السياسي والمؤسسي بأهمية التعاون التشاركي العابر للقطاعات والحدود، لضمان صحة الإنسان، وسلامة الحيوان، واستدامة البيئة في آن واحد.

الرابط: صحيفة الرأي





نحن والمرجعات الثلاث: تساؤلات في العمق الاجتماعي:

منذ بدايات شبائي، كنت أراقب تفاصيل الحياة من حولي: في البيت، في الشارع، في وفي محيط العمل. لم أكن ممن يسرون مع التيار بلا تساؤل، بل كنت مأخوذاً دوماً بسؤال مؤرق: لماذا نعيش بهذه الطريقة؟ من يقرر بالنيابة عنا؟ ولماذا يشعر الإنسان في مجتمعاتنا أنه ملزمٌ دائماً بتبرير كل سلوك أو خيار؟ كم مرة سألني صديق أجنبي، مستغرباً: «لماذا تفعل هذا؟»، فأجيبه بتلقائية ممزوجة بالاستسلام: «هكذا نشأنا، هكذا يفعل هنا، هكذا ديننا، وهكذا مجتمعنا يرى الأمور». ومع مرور الوقت، أدركت أن كثيرين من حولنا لا يعيشون لأنفسهم ومنهم أنا؟ بل يعيشون وفق توقعات الآخرين، يلاحقون رضاهم، يتحاشون أحكامهم، حتى وإن كلفهم ذلك خنقاً داخلياً لا يُحتمل.

في الأردن، كما في عموم العالم العربي، يتنازع سلوك الإنسان ثلاث قوى كبرى: الدين، القانون، والأعراف المجتمعية. لكل مرجعية منها سلطتها، لكن الصراع بينها كثيراً ما يضع الفرد في مأزق دائم، يحاول فيه أن يرضي الجميع، فلا يرضى عن نفسه. كم من شاب أو شابه اختار تخصصاً دراسياً لا يميل إليه لأنه «يرفع الرأس»؟ وكم من فتاة عربية كُمم طموحها تحت شعار «الناس بتحكي»؟ وكم من امرأة حُرمت من حقها في الطلاق أو العمل أو الدراسة خشية أن تتحدث العائلة أو الجيران؟ وكم من رجل أخفى



مشاعره، ولم يسمح لنفسه بالبكاء أو الشكوى، لأن الرجولة -وفق العرف- لا تحتل الانكسار؟

الدين، في جوهره، لم يكن أبدًا قيدًا على الإنسان، بل رسالة تحرر من الخوف والذل والتبعية. لكن حين يُختزل في شكله دون روحه، ويُقدّم عبر منظار العادة لا النص، يتحول إلى أداة تبرير لقمع اجتماعي مغلف بهالة من القداسة. أما القانون، فمهما بلغ من التقدم، يبقى في كثير من الأحيان عاجزًا أمام ثقافة الشارع، حيث تُخشي نظرة الحارة أكثر من نص القانون، ويُحسب حساب تعليق العم أو الخال أو الجار أكثر مما يُحسب حساب النظام والدستور.

نحن نعيش في واقع اجتماعي زاخر بالتناقضات. الشاب الأردني أو المصري أو اللبناني أو المغربي كما غيرهم يخرج من منزله ليقراً على لافتات الدولة شعارات عن الحريات والتمكين والكرامة، لكنه سرعان ما يصطدم بجدران غير مرئية: أحكام مسبقة، نظرات متفحصة، وهمسات خفية، ممارس جميعها رقابة اجتماعية لا ترحم. هذه الأعراف، وإن لم تكتب في الدساتير، وإن لم تنطق بها النصوص الدينية، فإنها تحكم الواقع بقوة صامتة، لكنها نافذة.

انظر إلى «جرائم الشرف» مثلاً، التي تراجعت قانونيًا في الأردن وعدد من الدول، لكنها لا تزال تلقى تعاطفًا ضمنيًا في بعض الأوساط. أو تأمل حجم التنمر المجتمعي ضد من يخرج عن المألوف، سواء في اللباس، أو المهنة، أو الرأي، أو حتى مجرد الحديث عن مشكلته النفسية. لا تزال الصحة النفسية موضوعًا محظورًا في الكثير من البيئات العربية، لأن الاعتراف بالهشاشة يُعد في العرف ضعفًا، لا إنسانية.



الأعراف المجتمعية ليست شرًا في جوهرها؛ فهي نتاج تطوري لحاجة الجماعات إلى التنظيم والانسجام، لكنها تصبح عبئًا حين تعيق التغيير وأحيانًا التقدم، أو تفرّغ الحقوق من مضمونها، أو تبرر الظلم باسم المحافظة. المطلوب ليس هدمها، بل نقدها، تهذيبها، وتجديدها بما يتماشى مع مقاصد الدين وروح القانون وكرامة الإنسان. فالقانون يجب أن يُفعل كأداة لحماية الفرد، لا أن يُفَرَّغ أمام ضغط الجماعة. والدين يجب أن يُستعاد في جوهره، لا في مظهره. أما الأعراف، فينبغي أن تُراجع، لا أن تُقدّس. نحن بحاجة إلى ثورة وعي، لا ثورة غضب. بحاجة إلى تربية جديدة، تُنبِت أجيالاً تُحسن التفكير، والمساءلة، والمحاجة، لا فقط الطاعة والتبرير. أن نقول لأبنائنا: عِشْ لنفسك بكرامة، لكن لا تظلم أحدًا، واحترم حقك وحق غيرك. أن نغرس فيهم قيمًا لا تخشى كلام الناس، بل تحترم صوت الضمير. إننا اليوم لا نواجه أزمة قانون، ولا أزمة دين، بل أزمة ثقافة مجتمعية تُمارس وصايتها على الفرد باسم العيب، والعادة، والسُّمعة. والمطلوب من العائلة والمثقفين، والمربين، وصنّاع القرار، والإعلاميين، أن يقودوا حوارًا عميقًا يُعيد ترتيب العلاقة بين هذه المرجعيات الثلاث. حوارًا يُحرر الإنسان العربي من معركة مستمرة بين ما هو حق، وما هو متوقَّع منه. حوارًا يسمح له أخيرًا أن يكون ذاته: بلا خوف، بلا تمويه، وبلا إذنٍ من الآخر.

الرابط: صحيفة الرأي





الأضحية مسؤولية ومظهر حضاري: بين تعظيم الشعيرة وصون الصحة والبيئة:

مع حلول عيد الأضحى المبارك، تعيش المجتمعات الإسلامية في معظم أنحاء العالم أياماً عامرة بالفرح والتكافل، وتُعد الأضحية أحد أبرز مظاهر هذا العيد المبارك، تجسيداً لقيم التكافل والإخاء، وتعزيزاً لمعاني القرب من الله عز وجل، إلا أن أداء هذه الشعيرة العظيمة لا يكتمل على الوجه الصحيح إلا حين تُمارس وفقاً لأسس شرعية وصحية وبيئية تضمن سلامة الإنسان والبيئة والمجتمع على حد سواء.

إن تخصيص أماكن محددة ومعتمدة لتنفيذ الأضاحي ليس إجراءً تنظيمياً فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من مفهوم المسؤولية المجتمعية. ففي كثير من الأحيان، يؤدي ذبح الأضاحي خارج الأماكن المخصصة إلى انتشار الروائح الكريهة، وتجمع الحشرات، وتلوث المياه والطرق، بل وقد يشكل خطراً صحياً مباشراً على الأفراد، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو البنية التحتية الضعيفة.

كما أن الذبح العشوائي قد يلحق ضرراً مباشراً بالبيئة التي نعيش فيها، ويحول أيام العيد من مساحة للتكافل والتآخي، إلى مصدر تضرر بيئي وصحي يعكّر صفو العيد على الجميع. فالنفايات الحيوانية غير المعالجة، وتلوث مجاري المياه، وتشويه المنظر العام، كلها نتائج يمكن تجنبها بسهولة عبر الالتزام بتعليمات



البلديات والجهات الصحية، والتوجه إلى المسالخ المرخصة او على الأقل الأماكن المرخصة التي تم اختيارها وأحياناً تجهيزها لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الأضاحي، وفق معايير النظافة والسلامة.

الالتزام بهذه الإجراءات لا يقل شأنًا عن أداء الأضحية نفسها. بل إن من تمام القرب إلى الله أن نحرص على ألا يؤذى أحد، وألا تُلَوَّث بيئة، وألا تُخرق قوانين النظافة والسلامة العامة التي وُضعت لمصلحة الجميع. فمن جوهر الشريعة الإسلامية، المحافظة على النفس، والرفق بالحيوان، والحفاظ على الصحة العامة، وكلها تُختبر في مثل هذه المناسبات.

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من أوبئة ومخاطر صحية متجددة، تصبح هذه التعليمات أكثر من ضرورة، بل واجباً دينياً ومجتمعياً. فالامتناع عن الذبح في الأماكن العشوائية، والتخلص السليم من مخلفات الأضاحي، كلها خطوات تُسهم في حماية المجتمع من العدوى، وتحافظ على المظهر العام، وتُبقي للعيد قدسيته ونقائه.

إن عيد الأضحى ليس مناسبة فردية، بل موسم تتشارك فيه الأسر والمجتمعات شعائرها. ومن واجب كل فرد أن يجعل من هذه المشاركة مناسبة إيجابية وآمنة للجميع. فليكن التزامنا بالتعليمات، واحترامنا للبيئة، وحرصنا على الصحة العامة، جزءاً من عيدنا، وأحد وجوه تعظيم هذه الشعيرة المباركة.

الرابط: صحيفة عمون





الحوار الصحي بين دول الشمال والجنوب : طريق محفوف بالتحديات والفرص :

واخيرا وبعد مفاوضات استمرت لمدة ثلاث سنوات بين الدول المختلفة وجلسات مارثونية واتفاقيات ولوبيات مختلفة، وما بين مد وجزر، تم الاتفاق وإطلاق اتفاقية منظمة الصحة العالمية للجوائح خلال فعاليات الجمعية العالمية للصحة ٧٨ في جنيف الذي عقدت خلال هذا الشهر (أيار، ٢٠٢٥)، والتي تم صياغتها بعد حوار مستفيض واتفاق شامل، ومبادلة مستمرة للملاحظات والمصالح والانتقادات بين جميع الدول المعنية ونحو تعزيز الاستجابة العالمية للجوائح من خلال ضمان الوصول العادل إلى اللقاحات والعلاجات والتشخيصات. والأهم من ذلك، أن الإتفاقية تحترم السيادة الوطنية بوضوح، حيث تنص على عدم منح منظمة الصحة العالمية صلاحية فرض سياسات أو إجراءات إلزامية على أي دولة، مما يؤسس لقاعدة متينة من الاحترام المتبادل والشراكة الحقيقية.

لطالما كان الحوار بين الشمال (الدول الغنية) والجنوب (الدول متوسطة و متدنية الدخل) موضوعاً مركزياً في النقاشات الدولية المتعلقة بالتنمية، ولكن عندما يتعلّق الأمر بمجال الصحة، يصبح هذا الحوار أكثر حساسية وتعقيداً لارتباطه بحياة الإنسان، فبينما يمتلك الشمال - بما في ذلك الدول ذات الاقتصادات



المتقدمة - موارد مالية وتقنية هائلة، يواجه الجنوب - المتمثل في الدول النامية والأقل نمواً - تحديات متراكمة تتعلق بالبنى التحتية الصحية، وندرة الكوادر، والأعباء الوبائية، والتأثر غير المتكافئ بالآزمات العالمية.

ومع تزايد التفاوت بين الدول، خصوصاً بعد جائحة كوفيد-١٩، أصبح من الواضح أن الأمن الصحي لم يعد شأنًا محليًا، بل مسؤولية مشتركة تتطلب توازنًا في الحوار والتخطيط بين الشمال والجنوب. إلا أن هذا الطريق ليس معبّدًا، بل محفوف بالتحديات السياسية والاقتصادية، وأحيانًا الثقافية، التي قد تعيق إقامة شراكات حقيقية قائمة على الإنصاف لا التبعية.

أحد أبرز التحديات يتمثل في اختلال ميزان القوة في هذا الحوار. ففي كثير من الأحيان، تأتي المبادرات الصحية من الشمال مشروطة أو موجهة وفقًا لأولوياته، دون مراعاة كافية لخصوصيات واحتياجات الجنوب. ويؤدي هذا إلى برامج غير مستدامة، أو حلول مؤقتة لا تُحدث الأثر العميق المطلوب.

من ناحية أخرى، تعاني بعض الدول الجنوبية من ضعف في الحوكمة الصحية وغياب آليات واضحة للتفاوض أو التأثير في أجندة التعاون الدولي. كما أن تفاوت القدرات البحثية والصعوبات في جمع وتحليل البيانات تعيق قدرة هذه الدول على طرح رؤى مستندة إلى الأدلة.

رغم هذه التحديات، هناك فرص حقيقية للنهوض بالحوار



الصحي بين الشمال والجنوب، إذا ما تم بناؤه على أساس التشارك في المعرفة، وتبادل الخبرات، وتقدير دور المجتمعات المحلية. إذ أن بعض الدول الجنوبية أظهرت مرونة وقدرات استجابة تفوقت على نظيراتها في الشمال، ما يؤكد أن الحلول ليست حكراً على جهة دون أخرى.

إن تطوير هذا الحوار يتطلب نقلة نوعية في فلسفة التعاون الصحي العالمي، من منطق المساعدة إلى منطق الشراكة، ومن التوجيه الأحادي إلى التخطيط المشترك. كما يجب دعم إنشاء منصات إقليمية تعزز من صوت الجنوب وتجمع التجارب الناجحة فيه، ليكون طرفاً فاعلاً لا متلقٍ فقط.

في الختام، يمكن القول إن الطريق نحو حوار صحي عادل وفاعل بين الشمال والجنوب لا يزال طويلاً، لكنه ليس مستحيلاً. فقط عبر الاعتراف بالتحديات المشتركة، واحترام الخصوصيات، وتعزيز الثقة المتبادلة، يمكن تحويل هذا الحوار إلى أداة فاعلة لتحسين صحة الشعوب في كل مكان.

الرابط : صحيفة عمون





التعليم واللغة.. بين اختلاف الفرص وضياح الهوية

في الوقت الذي تُعيد فيه دول العالم بناء أنظمتها التعليمية على أسس حديثة، وتشجّع لغاتها الوطنية باعتبارها ركيزة للسيادة الثقافية، يواجه الوطن العربي أزمة مزدوجة تتجلى في تباين فرص التعليم، وتراجع الاهتمام باللغة العربية، وسط مشهد تعليمي يشهد تصاعداً للفجوة الطبقية والمعرفية.

لقد بات واضحاً أن هناك تبايناً كبيراً في الأنظمة التعليمية داخل الوطن العربي. فهناك مدارس تعتمد مناهج تقليدية محدودة الموارد، تقابلها مؤسسات تعليمية خاصة أو دولية تتبنى مناهج أجنبية، وتوفّر بيئة حديثة تُعزز المهارات اللغوية والتفكير النقدي. هذه الفجوة لا تعكس فقط اختلافاً في نوعية التعليم، بل تنتج عنها أيضاً طبقية حقيقية في فرص الحياة.

تتعمق هذه الفجوة حين نُقارن بين المناطق المركزية في المدن الكبرى وبين المناطق الريفية أو المهمشة، حيث تتفاوت البنية التحتية، وكفاءة المعلمين، وتوفر المواد التعليمية الحديثة. فحتى لو تساوى الطلبة في الطموح والذكاء، فإن مناهج التعليم المتقدمة تُتاح لفئة محدودة، بينما يُترك الباقون لمناهج متقادمة تفتقر إلى أدوات العصر.



وفي قلب هذه الأزمة تقف اللغة الأجنبية، وعلى رأسها الإنجليزية، كلاعب أساسي في صناعة التفاوت. لم تعد اللغة الأجنبية مجرد أداة معرفية أو نافذة على العالم، بل أصبحت شرطاً ضمناً للقبول في سوق العمل والوظائف القيادية. كثيراً ما يُفضل المتقدم المتمكن للغة الأجنبية على غيره، حتى إن كان الأخير أكثر تفوقاً أو كفاءة في تخصصه.

الأمر الأخطر هو تراجع المكانة الحقيقية للغة العربية في مدارسنا، وجامعاتنا، وأحياناً حتى في خطابنا اليومي. لقد أصبحت قطاعات واسعة من المجتمع تخجل من استخدام العربية، وتخلطها بلغات أجنبية في مظاهر سطحية، ظناً أن ذلك يمنحها مكانة أعلى. هذا في الوقت الذي تتمسك فيه أمم عديدة بلغاتها الأم، وترى فيها مصدر فخر وقوة. أما نحن، فقد بدأنا نخسر ما هو أعمق من المهارة: الهوية.

لقد أنتج هذا الواقع طبقتين تعليميتين: الأولى تتقن اللغات الأجنبية وتتمتع بفرص الوصول إلى الوظائف المرموقة ومراكز التأثير، وغالباً ما تنتمي إلى الفئات الأكثر حظاً. والثانية تُقصى من هذه الفرص لا لنقص في القدرات، بل لضعف في الأدوات التي وفّرها لها النظام التعليمي. وهنا لا نتحدث عن الفئات الدنيا أو النخب، بل عن الفئة الوسطى التي أصبحت تُستنزف وتُقصى تدريجياً، رغم أنها كانت سابقاً عماد المجتمعات.

إن التعليم في الوطن العربي بحاجة إلى مراجعة شاملة تُعيد الاعتبار للعدالة في توزيع الفرص، وتُصوّب مسار اللغة بوصفها وعاء الفكر والحضارة. ليست اللغة العربية عبئاً، بل كنزاً فقدنا



الإحساس بقيمته، وليست اللغة الأجنبية عدوًا، بل أداة يجب أن تُوضع في مكانها الصحيح.

إن الإنصاف في التعليم والاعتزاز باللغة هما حجر الأساس لأي نهضة حقيقية. ومن دون إصلاح هذا الخلل، سنبقى نُنتج أجيالاً تعيش التناقض: تعرف كثيرًا، لكن لا تنتمي لشيء.

الرابط: صحيفة عمون.





العمل.. أكثر من وظيفة :

حين نبدأ مسيرتنا المهنية، نظن أن العمل يقتصر على المهام اليومية: تقارير نكتبها، اجتماعات نحضرها، وخطط نُجزها. لكن مع مرور الوقت، تتغير نظرتنا تدريجيًا، ونُدرك أن جوهر العمل لا يُقاس فقط بالإنتاج، بل بما نبنيه من علاقات، وبما نُظهره من مواقف، وبالدعم الذي نتلقاه ونُقدّمه في اللحظات الصعبة.

قد لا ندرك هذا المعنى إلا عندما نواجه ظرفًا استثنائيًا، كغياب أحد الزملاء بسبب وعكة صحية. هنا، نُختبر الروابط الحقيقية بين أعضاء الفريق: هل نحن مجرد زملاء، أم أننا أكثر من ذلك؟ هل مؤسستنا مساحة للعمل فحسب، أم بيت نلجأ إليه في الشدائد؟

في مؤسستنا، مرت إحدى الزميلات بتجربة صحية صعبة. المفاجأة كانت أن عددًا غير قليل من الموظفين تابعوا حالتها عن قرب، وحرصوا على التواصل المستمر معها، يطمئنون ويساندون ويدعمون. لم يكن ذلك واجبًا رسميًا، بل تصرفًا نابغًا من نقاء السريرة وإنسانية رفيعة، يعكس روحًا عالية من المسؤولية والانتماء. والأجمل أن هذه اللفتة تكررت مع أكثر من زميل وزميلة مرضوا في نفس الوقت، ما يؤكد أن هذه الروح لم تكن استثناءً، بل سلوكًا أصيلًا في الفريق بدرجات متفاوتة.

لهؤلاء جميعًا، نقول شكرًا من القلب. لقد أثبتتم أن العمل لا



يُقاس فقط بكم ننجز، بل بكيف نكون إنسانياً. وجود أمثالكم في أي مؤسسة يمنحها الحياة، ويعيد التأكيد على أن النبل والمروءة لا يزالان حيّين في بيئاتنا.

لكننا في المقابل، لا ننكر وجود من لم يشارك بهذه الروح. قد يكون ذلك نتيجة لثقافة مهنية مختلفة، أو لقناعات أخرى حول طبيعة العلاقات في العمل. وهذا ليس مجالاً للوم، بل دعوة لتعزيز الوعي الجمعي، وترسيخ ثقافة إنسانية في العمل، تجعل من المؤسسة مساحة نمو متبادل، لا ساحة تنافس فقط.

المفارقة الجميلة أن الفريق لم يتوقف رغم غياب زميلته، بل واصل العمل بنفس حيويتها، بروحها، وتأثيرها الذي بقي واضحاً. لقد غابت جسداً، لكنها كانت حاضرة بإرثها المهني، وبصمتها التي تركتها في الفريق.

أما هي، فقد رأت في هذه التجربة وجهاً آخر للعمل. أدركت أنها تنتمي إلى فريق لا تُقاس روابطه بعقود العمل، بل بالمحبة والدعم والصدق. لم تكن السنوات الماضية مجرد تجربة مهنية بالنسبة لها، بل حياة مليئة بالرفقة الصادقة والروح العائلية.

وهكذا، برهنت التجربة على أن المؤسسات القوية هي التي تضع الإنسان أولاً، وتحسن دعمه في ضعفه، كما تثمن إنجازاته في قوّته. المرض ليس سوى استراحة، والعودة بعده تكون أجمل حين يجد الموظف في انتظاره فريقاً متماسكاً، حقيقياً، لا تغيب عنه الأخوة.



في نهاية المطاف، العمل ليس فقط ما نفعله، بل ما نتركه في قلوب الآخرين. وعندما نجد من يواسي، ومن يهتم، ومن يتجاوز الحواجز بين الزمالة والإنسانية، نكون أمام مؤسسة لا تُقدّم فقط خدمات... بل تقدم نموذجًا يُحتذى.

الرابط: صحيفة الرأي





أهمية الطب البيطري في الصحة والاقتصاد:

في خضم التحديات الصحية والبيئية والغذائية التي تواجه عالمنا اليوم، يبرز دور الطبيب البيطري بوصفه أحد أهم ركائز منظومة «الصحة الواحدة»، وهي المنظومة التي تربط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة في تكامل لا يمكن تجاهله.

ومع إحياء يوم البيطري العالمي، الذي يُصادف السبت الأخير من شهر نيسان كل عام، تتجدد الدعوة إلى تقدير هذا الدور الجوهري وتبسيط الضوء على مهنة لا تزال تعمل في الظل رغم عمق تأثيرها في حياة البشر. فالطبيب البيطري ليس فقط من يُعالج الحيوانات، بل هو من يحمي الإنسان من أمراض قد تنتقل إليه دون أن يشعر، ومن يساهم في ضمان سلامة الغذاء الذي يتناوله، والبيئة التي يعيش فيها.

إن ما يقارب ٦٠٪ من الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان مصدرها الحيوانات، كما أن نحو ٧٥٪ من الأمراض المستجدة في العقود الأخيرة مثل الإيبولا والسارس وكوفيد-١٩، كان منشأها حيوانياً. هذه الأرقام كافية لتوضيح حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الطبيب البيطري في الوقاية والتصدي للأوبئة قبل أن تتفشى وتتحوّل إلى كوارث صحية.



ولا يقتصر أثر الطبيب البيطري على الجانب الصحي فقط، بل يمتد إلى الاقتصاد والأمن الغذائي، إذ تُقدّر الخسائر العالمية الناتجة عن الأمراض الحيوانية المنشأ بما يفوق ٨٠ مليار دولار سنوياً، وهي خسائر يمكن تقليصها بشكل ملموس إذا ما تم الاستثمار في البنية البيطرية وتأهيل كوادرها.

كما أن لهذا الطبيب دوراً بيئياً بالغ الأهمية، فالتربية غير المنظمة للحيوانات تسهم بنسبة تتجاوز ١٤% من الانبعاثات الكربونية العالمية، ويستطيع الطبيب البيطري أن يلعب دوراً محورياً في تقنين هذه الممارسات وتعزيز أساليب الإنتاج الحيواني المستدام.

كذلك، يُعد الاستخدام المفرط وغير المنضبط للمضادات الحيوية للحيوانات من أهم مسببات ظاهرة مقاومة المضادات البكتيرية، وهي ظاهرة يُتوقع أن تؤدي بحياة أكثر من عشرة ملايين شخص سنوياً بحلول عام ٢٠٥٠، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.

وهنا تتضح مرة أخرى أهمية وجود الطبيب البيطري كخط دفاع علمي ورقابي وتوعوي في مواجهة هذا الخطر العالمي. ورغم هذا الدور المتعدد الأبعاد، لا يزال الطبيب البيطري يعاني من نقص في الاعتراف والدعم في كثير من بلداننا العربية، حيث تقلّ الإمكانيات وتتراجع فرص التدريب والتطوير، ولا يُشرك الأطباء البيطريون في التخطيط الصحي إلا في حالات نادرة.



إن تعزيز هذا القطاع الحيوي يبدأ بإرادة سياسية حقيقية، واستثمار مؤسسي في التعليم والبحث والموارد، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية هذه المهنة. وفي هذه المناسبة، وكذلك بمناسبة انتخاب مجلس نقابتهم في نهاية الأسبوع الماضي أتوجه بتحية احترام وتقدير لكل طبيب بيطري يعمل بصمت في الميدان أو في المختبر، ولكل من يحمل عبء المسؤولية دون انتظار شكر أو مكافأة.

إن دعم الطبيب البيطري ليس خياراً، بل ضرورة تملئها تحديات الواقع ومقتضيات المستقبل، وبدونه لا تكتمل منظومة الصحة العامة ولا يتحقق هدف الصحة الواحدة الذي نسعى إليه جميعاً.

الرابط: صحيفة الرأي.





بيروت حزينة.. لا تبكي لكنها تنزف:

منذ لحظة وصولي إلى مطار بيروت، شعرت أن شيئاً ما قد تبدّل في هذه المدينة التي عرفت لها لسنوات. لم تكن تلك المدينة التي أحببتها بكل فوضاها ودفئها وكرامتها العالية. هذه المرة، بدت بيروت منهكة، محمّلة بثقل لا يمكن إخفاؤه.

بيروت التي عرفناها صلبة، مشاكسة، مشرقة رغم كل ما مرّ بها، باتت اليوم متعبة. شهدت فيها في السابق محطات لا تُنسى من اغتيالات، إلى ثورات الساحات، إلى عودة المنفيين وخروج السجناء، إلى وجوه الشباب المضيئة بالحلم. لكن بيروت اليوم تُشبه مدينة أنهكت من البكاء، ولم يبقَ في صوتها سوى الصمت.

في إحدى تنقلاتي البسيطة من الكافيتيريا إلى الفندق، عبر سائق تاكسي مسافة قصيرة، لم تتجاوز العشر دقائق، حدث ما لم أتوقعه. لم تمر لحظات حتى سالت دمعة على خدّه، وقال بصوت منكسر: «نايم بسيارتي من ست أو سبع أيام... بس حتى أقدر أبعث شي لأولادي. بيتي تهدّم، ومرقي والولاد ساكنين عند أهلها بالجنوب».

كان صادقاً في تعبيره، لا يستجدي، لا يتذمّر، فقط يروي. وفي روايته، تختصر بيروت اليوم: أب يفتش سيارته، أم تُؤوي أبناءها في بيت أهلها، أطفال بلا دفء، رجال يتظاهرون بالقوة وقلوبهم مكسورة.

الحرب الأخيرة زادت المشهد ألماً. أعادت أصوات الغارات والصواريخ مشاهد لا تُنسى، وكأن بيروت لا تعرف غير إعادة الألم



في نسخ متكررة. وإن لم تكن المدينة ساحة المعركة، إلا أن حزنها حمل وجع الجنوب كاملاً، وارتدت ثوب الحداد من جديد، فوق أثوابها الكثيرة التي لم تخلعها منذ سنوات.

لكن الحرب ليست وحدها ما كسر بيروت. الانهيار الاقتصادي المتسارع، وغياب الخدمات الأساسية، وانتشار العتمة في البيوت والقلوب على حد سواء، كلها دفعت الناس إلى الحافة. بتُّ أرى التعب في الوجوه، والحيرة في النظرات، والخوف في عيون الأطفال. ورغم كل ذلك، لا تزال في بيروت شرارة. شيء صغير يقاوم. قد تكون أغنية، أو قصيدة، أو طفل يصرّ على الضحك. إنها بيروت، وإن انكسرت، لا تموت.

نعم، بيروت تحتاج إلى الصلاة. إلى دعاء يخرج من القلب، لا من المناسبات. لكنها أيضاً تحتاج إلى أكثر من ذلك. تحتاج إلى من يمدّ لها يد العون الحقيقية، من يتجاوز الجراح والخلافات، ويجتمع على حبها.

بيروت لا تريد الشفقة، بل الوفاء. تحتاج إلى مبادرات إنسانية، إلى مسؤولية عربية وعالمية، إلى تكاتف لا تفرضه السياسة، بل تُلميه الأخوة. فكما نصلي لها، علينا أن نهض بها، أن نمسك بيدها لا لنبيكها، بل لننقذها.

بيروت اليوم ليست فقط مدينة... إنها امتحان ضمير.

الرابط: صحيفة عمون



تعزيز الأمن الصحي في الوطن العربي.. الهيئة العربية لمكافحة الأمراض والوقاية منها:

في ظل التحديات الصحية المتزايدة التي تواجه الدول العربية، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتوحيد الجهود لمواجهة الأوبئة والأمراض المتفشية، إضافةً إلى مكافحة الأمراض غير السارية التي تشكل أكثر من ٧٠٪ من الوفيات عالمياً وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. ورغم وجود «مجلس وزراء الصحة العرب» التابع لجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٧٥، إلا أن غياب هيئة تنفيذية متخصصة تُعنى بتطبيق السياسات الصحية يحد من فعاليته في التعامل مع الأزمات الصحية المتسارعة التي تحتاج إلى حلول تطبيقية.

تجارب دولية وإقليمية عديدة أثبتت فعالية إنشاء مراكز تنفيذية للصحة العامة، حيث أنشأ الاتحاد الأوروبي «المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (ECDC)» عام ٢٠٠٤، والذي لعب دوراً حيوياً في تنسيق الاستجابات للأوبئة وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، لا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩.

كما أطلق الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٦ «المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها» لتعزيز القدرات الصحية في القارة ومكافحة التحديات الصحية العابرة للحدود. في السياق الخليجي، شهد عام



٢٠١٧ تأسيس «المركز الخليجي للوقاية من الأمراض ومكافحتها»، الذي يعمل على دعم تنفيذ السياسات الصحية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتنسيق الاستجابات للأوبئة، وتعزيز البحث العلمي، ومكافحة مقاومة المضادات الحيوية.

هذه التجارب عززت قدرات الدول والمناطق، فبدلاً من الاعتماد المستمر على الدعم الخارجي، أصبحت تعتمد على الكفاءات الوطنية والإقليمية، مما أسهم في تعزيز التعاون والتفاهم المشترك، وعززت من موقعها التفاوضي على الساحة الدولية.

رغم هذه الجهود، لا يزال العالم العربي يفتقر إلى جهاز تنفيذي موحد يعنى بتطبيق السياسات والخطط الصحية على المستوى الإقليمي.

إن إنشاء «الهيئة العربية لمكافحة الأمراض والوقاية منها» او مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها العربية يعدّ خطوة ضرورية لسد هذه الفجوة وتعزيز القدرات العربية في مواجهة التحديات الصحية المشتركة. من شأن هذا المركز أن يوفر منصة لتبادل البيانات الصحية والمعلومات البائية بين الدول الأعضاء، مما يعزز القدرة على الاستجابة السريعة المشتركة للأوبئة، والأمراض التي لا تعرف الحدود، ويحدّ من انتشار الظواهر غير الصحية ذات الخطر المشترك مثل التدخين وتعاطي المخدرات، ويشجع على تطوير البحوث العلمية التي تشكل أساساً للسياسات الصحية المستدامة. كما سيسهم في توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية



الصحية وتدريب الكوادر الطبية، مما يعزز من جاهزية الدول العربية لمواجهة الأزمات الصحية المستقبلية. وخاصة ما تشهده المنطقة من عدم استقرار وحروب.

رغم أهمية هذه الخطوة، إلا أن إنشاء هكذا كيان يواجه عدة تحديات، أبرزها التباين الكبير في الأنظمة الصحية بين الدول العربية وطرق تمويلها، مما قد يعيق توحيد السياسات والإجراءات الصحية، إضافة إلى توفير التمويل المستدام، إذ يتطلب مثل هذا المجلس دعماً مالياً مستقرًا لضمان استمراريته وكفاءته. كما أن التوافق السياسي الذي لا نستطيع أن نغفل عنه بين الدول الأعضاء يعد عاملاً حاسماً، حيث يعتمد نجاح أي كيان مشترك على الالتزام بتطبيق القرارات الجماعية وعدم تسييس القضايا الصحية.

مع تنامي الحاجة إلى مركز صحي عربي فعال يعزز التنسيق بين الدول وازدياد الإيمان بهذه الفكرة، يبرز التساؤل حول الشكل الأمثل لهذا التعاون، وآلياته، والتحديات التي قد تعترضه. ومن أبرز القضايا المطروحة هو ضرورة دراسة الحالات والتجارب السابقة وأسباب اخفاقها بمهنية، وكذلك الدراسة المستفيضة القانونية لتجنب التعقيدات الإدارية والتشريعية التي تصاحب إنشاء كيان تنفيذي جديد على مستوى الدول العربية. بدلاً من ذلك، قد يكون من الأفضل اعتماد مسمى أكثر توافقاً مع الأطر العربية القائمة والتناغم معها، مثل «الهيئة العربية للصحة العامة»، أو «المركز العربي للصحة العامة» بحيث تدريجياً يصبح مركزاً تنفيذياً متكاملًا.



ولا نغفل وجود عدد من الكيانات الصحية العربية، مثل مجلس وزراء الصحة العرب، وبعض المراكز الوطنية التي تقوم بجزء من العمل الاقليمي المتخصص، لكن فعاليتها تظل محل تساؤل في ظل انشاء هكذا كيان جديد. لذا، لا بد من تحديد طبيعة العلاقة بين الكيان المقترح وتلك الجهات، وهل سيكون بديلاً عن بعضها ومكملاً لبعضها الآخر؟ لدينا نموذج «مركز مكافحة الأمراض الخليجي»، والي لا يزال يواجه بعض الصعوبات التشغيلية والتمويلية. فكيف سيكون الحال عند توسيع النموذج ليشمل جميع الدول العربية؟ هذا الوضوح ضروري لتجنب التداخل في الصلاحيات وضمن وجود دور فعال لكل جهة في المنظومة الصحية العربية. التجارب السابقة أثبتت أن استدامة المشاريع العربية تعتمد بشكل كبير على الالتزام المالي للدول الأعضاء، وعدم تسييس الامور وهو ما لا يكون مضموناً دائماً.

ربما يكون الحل الأمثل هو تبني نهج تدريجي، يبدأ بمشروع ريادي يضم عدداً محدوداً من الدول العربية كنموذج تجريبي، ثم يتم توسيعه تدريجياً مع مرور الوقت. هذا النهج يسمح باختبار فعالية التعاون على نطاق ضيق قبل تعميمه، كما يتيح فرصة لتقييم التحديات وإيجاد حلول عملية لها. الحديث عن إنشاء هذا الكيان يجب ألا يقتصر على النطاق الرسمي فقط، بل يجب أن يشمل جميع الجهات الفاعلة، من منظمات المجتمع المدني إلى المؤسسات البحثية والخبراء في المجال الصحي.



فتح باب النقاش حول هذا الموضوع، وإشراك جميع الأطراف المعنية، هو الخطوة الأولى نحو بناء شراكة مستدامة تضع الصحة العامة في مقدمة الأولويات العربية. إن تحقيق التكامل الصحي العربي ليس بالمهمة السهلة، لكنه ممكن إذا توافرت الإرادة السياسية والآليات المناسبة لضمان نجاحه. الأمور معقدة وكلنا نعرف ذلك ولكن من حقنا وواجبنا إيجاد السبل والطرق وتذليل المعوقات بهدف تعزيز صحة المجتمعات العربية؟ الأيام كفيلة بالإجابة ولنا أسوة في المراكز في المناطق الأخرى التي وحدتها الأهداف ولم تفرقها الاختلافات.

الرابط: صحيفة الرأي





المعايدات الملعبة في زمن الرسائل الجاهزة:

نعم، لا شك أن لوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك وواتساب، فوائد عديدة في تسهيل المعايدات والتواصل مع الأحباب. لكنها في هذا العيد جعلتني أتوقف وأتساءل: هل أصبحنا نعتمد عليها بالكامل حتى فقدنا جوهر المعايدة الحقيقية؟

نرسل التهاني فنقرأ فقط أسماء المرسلين، ولا أحد يكلف نفسه عناء قراءة التفاصيل. كل شيء جاهز ومكرر، الرسائل متشابهة، الصياغات مكررة، وحتى المشاعر تبدو مستنسخة. لم يعد هناك فرق بين معايدة القريب والبعيد، الحبيب والصديق، فكأنها أصبحت المعايدة واجباً روتينياً، لا تعبيراً صادقاً عن المودة.

لقد أفرطنا في استخدام هذه الوسائل لدرجة أننا فقدنا قيمة التواصل الحقيقي. لم أعد أذكر من عايدني ومن عايدته، فالرسائل تتطاير كأنها بطاقات في مهب الريح، بلا روح ولا دفء. لعلنا بحاجة إلى وقفة، إلى العودة إلى أصل العيد، حيث كانت المعايدة لقاءً مباشراً، أو صوتاً دافئاً عبر الهاتف، أو حتى رسالة مكتوبة تعكس صدق المشاعر. كل عام وأنتم بخير، لكن الأهم... كل عام وأنتم أقرب!

الرابط: صحيفة عمون



عيد زمان : بهجة الفوضى وحنين التعب الجميل!

كثيراً ما نردد العبارة الشهيرة: ”أيام العيد زمان كانت أحلى“، لكن إذا تأملنا المشهد بتمعن، قد نكتشف أن العيد قديماً لم يكن مجرد فرحة ومة عائلية، بل كان أقرب إلى مغامرة متكاملة الأركان؛ مزيج من الإثارة، الضغط، والانخراط في منافسات عائلية تكاد تُصنّف ضمن البطولات الأولمبية.

كل شيء يبدأ من ليلة العيد، اليوم الذي يفقد فيه الزمن اتّزانه، ويصبح الكل على عجلة من أمره. الأب، في لحظة حماسة مفرطة، يتخذ قراراً بطولياً باصطحاب الأطفال إلى السوبرماركت «للتخفيف عن الأم»، لكنه سرعان ما يكتشف أنه أوقع نفسه في فخ محكم. المكان مكتظ، العربات تتصادم، والمشهد برمته أشبه بمسابقة «من يتمكن من شراء أكبر عدد من الأغراض العشوائية في أقل وقت ممكن». الأطفال يريدون شراء كل ما يلمع أو يُصدر صوتاً، والأب يحاول إقناعهم بأن العيد ليس موسم تموين... ولكن دون جدوى.

وعلى جبهة أخرى، تخوض الأم معركة ”الملابس العيدية“. فتيات يُصررن على اختيار فساتين بألوان تتحدى قوانين البصر، وأولاد يطمحون إلى ارتداء بدلات رسمية تليق بمؤتمرات اقتصادية،



بينما يحاول الوالدان الجمع بين الذوق والميزانية دون انهيار أعصاب أو إفلاس مبكر.

ثم تأتي مرحلة تنظيف المنزل، التي تُعامل وكأن هناك تفتيشًا وزارياً طارئاً. الكل يُجند في هذا المشروع الوطني: الشبابيك يجب أن تلمع، السجاد يُنظف وكأنه سيُعرض في مزاد، وحتى النائم لا ينجو، إذ يُستدعى فوراً للمشاركة في المهام!

وفي الصباح، يبدأ العيد بزيارة المقابر، حيث يمتزج الحنين بالهدوء، ويتسابق الأطفال بين القبور وكأنهم في مغامرة استكشافية، فيما الكبار يسترجعون ذكريات الغائبين. لا تخلو الزيارة من توزيع الحلويات، لكن بعض الأمهات - مثل والدتي رحمها الله - كانت تعتبر «الغريبة» تحديداً حلوى غير مرحّب بها، وكأنها فأل شؤم يُعكّر صفو العيد.

ثم يبدأ ماراثون الزيارات العائلية، وهو سباق اجتماعي لا يرحم. من بيت إلى آخر، نُعيد نفس الجمل: «لسه شايفينكم!»، «يلا نشرب قهوة!»، «لازم نكمل باقي الزيارات!»، لتتحول المعدة إلى مستودع للكعك والكافيين، ويصبح اليوم بأكمله اختباراً لقدرة الجسد على الصمود. ولا ننسى أيضاً ضرورة حضور مسرحيات «العيال كبرت» و«مدرسة المشاغبين» حيث كانت جزءاً رئيساً من طقوس الأعياد.



أما العيديات، فتمثّل التحدي الاقتصادي الأبرز في حياة العائلات. مبلغ العيدية يجب أن يكون محسوبًا بدقة، لا مبالغ فيه فيُخرج الآخرين، ولا قليل فيُشعل نار المقارنات العائلية. الأطفال، من جهتهم، يديرون العملية بذكاء مدهش، يسعون لجمع أكبر رصيد ممكن قبل أن يتدخل أحد الوالدين بجملة: «هخييهم لك للمستقبل»... مستقبل لم نره حتى اليوم!

ومع غياب التكنولوجيا، كانت شبكة الرصد العائلي تُدار يدويًا. لا وجود لـ «واتساب» أو «ستوري إنستغرام»، بل أطفال صغار يتحولون إلى مراسلين ميدانيين، ينقلون أخبار الزيارات وتحليلات دقيقة عن الحضور، تُعرض لاحقًا في اجتماعات عائلية مصغرة تشبه موجز الأخبار العاجلة.

وبين كل هذا الضغط، كانت هناك لحظة إنقاذ مقدّسة: الشاورما! ففي الماضي، كان يُعاد تسخين طعام الليلة السابقة، لكن اليوم، باتت الشاورما خيارًا دبلوماسيًا يُرضي الجميع، يحلّ معضلة «الطبخ في العيد!»، وينقذ العائلة من الصراع الأزلي بين الرغبة في الراحة والحاجة إلى الطعام.

لكن، مع كل هذا الجهد والضجيج، حين تمر أيام العيد ونعود إلى روتين الحياة، نكتشف أن تلك اللحظات التي كانت تُتعبنا، هي ذاتها التي نضحك عند تذّكرها. العيد لم يكن فقط لباسًا جديدًا أو كعكًا منزليًا، بل كان فوضى جميلة، ذكريات لا تُنسى، وضحكات



ما زالت ترنّ في ذاكرتنا.

مع المساء وانتهاء موجة الضيوف، تجد الأسرة نفسها منهكةً لكنها راضية البال. سنواتٌ مرّت، لكن تفاصيل تلك الأيام بكل مشقتها ومرحها بقيت حيّةً في الذاكرة. قد يكون عيد اليوم أكثر راحةً وتنظيمًا، لكن عيد زمان كان مدرسةً للفرح العفوي وروح العائلة الواحدة. جمال تلك الذكريات رغم تعبها يضيء قلوبنا ويذكّرنا بأن بهجة العيد الحقيقية في تلك اللحظات البسيطة الصادقة.

الرابط: صحيفة عمون





الذكاء الاصطناعي والصحة في العالم العربي: بين آفاق التكنولوجيا الواعدة وتحديات التطبيق؛

في وقت تعيش فيه المنطقة العربية تحديات صحية وبيئية عميقة، من تزايد مستمر للأمراض المزمنة، وتأثيرات التغير المناخي، وتزايد الضغوط على الأنظمة الصحية، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد خيار رفاهية بل ضرورة ملحة لتحسين الواقع الصحي الإقليمي، كأداة تكنولوجيا قد تفتح آفاقاً جديدة للوقاية والتشخيص والعلاج.

وتقدم منطقة الخليج العربي نموذجاً ملهمًا في هذا السياق، حيث شهدت تحولاً ملحوظاً في استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات الصحية، من تطوير منصات رقمية متخصصة في التصوير الطبي، إلى إجراء ملايين الاستشارات الطبية عن بُعد، والكشف المبكر عن الأمراض الوراثية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لأول مرة في الجراحة والتنظير لرصد الأورام غير المرئية. وفي بلدان أخرى من العالم العربي، أظهر الذكاء الاصطناعي قدرة فائقة على التنبؤ بتغيرات المناخ التي تؤثر بشكل كبير على المنطقة، مثل موجات الحر والجفاف وشح المياه. كذلك هنالك نقلة نوعية في بعض الدول بما يخص سلاسل تبريد المطاعم وغيرها.



ورغم الإمكانيات الهائلة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لمنطقتنا، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق استثماره على النحو الأمثل. فتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من التحديات التي تعوق تبني الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، ومن أبرزها ضعف جودة البيانات وقلة البيانات المتاحة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الصحية، علاوة على الحاجة لتدريب عاملي الرعاية الصحية وزيادة الوعي بين مقدمي الخدمات والمرضى بأهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز قبولهم لها. هذا بالإضافة إلى المخاوف من أن يتم التركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي في النهج العلاجي المتقدم والمكلف بدلاً من توجيه الاستثمارات نحو الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة، وهو ما قد يحقق عوائد صحية واقتصادية واجتماعية أكبر على المدى الطويل.

وعند النظر إلى النطاق الأوسع للصحة الرقمية في المنطقة، نلاحظ أن تطبيق التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات أكبر. فحتى التكنولوجيات الأساسية، مثل إنشاء أنظمة معلومات صحية إلكترونية مثل أنظمة الرصد، لا تزال بعيدة عن متناول العديد من دول المنطقة، خاصة تلك ذات الدخل المنخفض والمتأثرة بالصراعات.

ومن جانب آخر، يُظهر استطلاع منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢١ تأخر بعض الدول في مجال الصحة الرقمية، حيث أظهر الاستطلاع أن غالبية دول منطقة شرق المتوسط لديها بعض



السياسات أو الاستراتيجيات في ما يتعلق بالصحة الرقمية، وأن سبع دول فقط تمتلك استراتيجية وطنية للصحة الرقمية.

لتجاوز هذه التحديات وتحقيق أقصى استفادة من الذكاء الاصطناعي، من الضروري أن نقيم أولويات الدول فيما يتعلق بالصحة الرقمية عموماً. فعلى دراسة واقع النظم والمعايير والبُنى التحتية والسياسات القائمة، وتحديد الفجوات والأولويات والموارد اللازمة لتطوير أنظمة صحية رقمية مستدامة تتوافق مع الاحتياجات الخاصة لكل دولة. ومن الأهمية بمكان أن نركز على دعم تطبيق التكنولوجيا في مجال الصحة المجتمعية، بما يعزز الوقاية ويحسن الوعي، بدلاً من التركيز فقط على الجانب العلاجي والطبي. فنحن بحاجة إلى نشر الوعي وحشد التأييد المستند إلى الأدلة لاعتماد الذكاء الاصطناعي في الطب الوقائي، بدلاً من حصره في العلاج، إذ يوفر هذا النهج حلاً مستداماً لمواجهة التحديات الصحية.

كما يجب تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الصحة الرقمية، بحيث يتم تبادل الخبرات والقدرات بين الدول للاستفادة من المرافق الصحية الرقمية المتقدمة، مثل المستشفيات الافتراضية والمراكز المتخصصة، لدعم الدول ذات الموارد المحدودة. وينبغي أن تشمل هذه الجهود اتفاقات مستدامة بين الهيئات الصحية وآليات تعاون تهدف إلى سد الفجوات في مجالات الرعاية غير المتوفرة في البيئات محدودة الموارد.



يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة غير مسبقة لتحسين الواقع الصحي في المنطقة. ولكن هذه الفرصة لن تتحقق إلا من خلال رؤية واضحة، واستثمارات مدروسة، وتعاون مستدام بين دول المنطقة. فالطريق نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي في الصحة يتطلب منا توجيه الموارد نحو بناء نظام صحي يواكب المتغيرات التقنية بما يخدم العلوم الصحية كافة ويحقق العدالة الصحية للجميع.

الرابط: صحيفة الرأي

★ ★ ★ .

مقالات وآراء



الدكتور مهند عبد الفتاح النسر
طبيب وخبير دولي في الوبائيات الوبائية
 وأنظمة الصحة والبحوث التطبيقية،
 وحاصل على زمالة التميز من كلية
 الصحة العامة في جامعة أتلانتا،
 ومحاضر غير متفرغ في عدد من
 الجامعات العربية. يشغل منذ عام ٢٠٠٩

منصب المدير التنفيذي للشبكة الشرق أوسطية
 للصحة المجتمعية (افنت)، إحدى المؤسسات
 البحثية والفنية الرائدة إقليمياً وعالمياً في مجالات
 الصحة العامة. وهو ناشط ومتحدث إقليمي ودولي في
 قضايا الصحة العامة، تشمل علم الأوبئة،
 والتوصيات المبينة على الأدلة، وتعزيز التعاون
 والشراكات. وإلى جانب إنتاجه العلمي، يكتب في
 قضايا الشؤون الاجتماعية الصحية والأمور
 الحياتية المختلفة، وله إسهامات وجدانية وشذرات
 إنسانية ذات طابع شخصي. ساهم في تأليف أكثر من
 ٧٠ منشوراً علمياً محكماً، وهو مؤسس الأكاديمية
 الدولية للصحة العامة (IAPH)

